Success Graph
بنك الرياض
riyad bank
التقرير السنوي 2010
riyadbank.com | 800 124 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

riyadbank.com

صاحب السمو الملكي
الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء،
وزير الدفاع والطيران والمفتش العام

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي
الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية

"سنكون البنك السعودي الرائد، الأول في الجودة،
الأول في إثراء القيمة، والأول في الإهتمام بالعملاء،
وتلبية احتياجاتهم،
وذلك بالاستمرار في تطوير خدماتنا،
مع تنمية العائد لمساهمي البنك"

المحتويات

ملخص البيانات المالية 4
مجلس الإدارة 8
كلمة رئيس مجلس الإدارة 10
أعضاء مجلس الإدارة 13
تقرير مجلس الإدارة 14
ملخص إنجازات العام 2010 34
الخدمات المصرفية للأفراد 36
مصرفية السيدات 37
المصرفية الإسلامية 37
المصرفية الخاصة
والخدمة الذهبية 37
الفروع الخارجية 37
الخدمات المصرفية للشركات 38
البنوك المراسلة
والمؤسسات المالية 39
قطاع الخزانة 39
إدارة المخاطر 39
جودة الائتمان 40
التصنيف الإئتماني للبنك 41
تقنية المعلومات والعمليات 42
حوكمة تقنية المعلومات 43
إدارة الجودة 43
الموارد البشرية 43
التسويق والاتصالات 44
خدمة المجتمع 45
الرياض المالية 46
الآفاق الاقتصادية والمالية
للعام 2010م 48
المقدمة 50
الإقتصاديات دول مجلس
التعاون الخليجي 52
أسعار النفط 53
الاقتصاد السعودي 55
الأسواق المالية 57
أداء الاقتصاد الكلي في عام 2010م
والتوقعات لعام 2011م 58
البيانات المالية لعام 2010م 60
تقرير مراجعي الحسابات 62
قائمة المركز المالي 63
قائمة الدخل 64
قائمة التغّيرات في حقوق
المساهمين 66
قائمة التدفقات النقدية 67
الإيضاحات 68
الإفصاح عن الركيزة الثالثة
لبازل -2 138
الإدارة التنفيذية 146
الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية
والفروع الدولية 147

ملخص البيانات المالية

بنك الرياض
riyad bank
قطاعات العملاء

ملخص البيانات المالية – 2010	2010	2009	2008	2007	مليون ريال 2006
إجمالي الموجودات	173,556	176,399	159,653	121,351	94,016
القروض والسلف، صافي	106,035	106,515	96,430	67,340	52,183
الاستثمارات، صافي	33,822	32,308	40,329	27,742	27,502
ودائع العملاء	126,945	125,278	105,056	84,331	69,192
حقوق المساهمين	29,233	28,235	25,690	13,187	11,992
صافي الربح	2,825	3,030	2,639	3,011	2,909
ربح السهم (ريال سعودي)	1.88	2.02	2.03	2.93	2.83
معدل العائد على متوسط الموجودات	%1.61	%1.79	%1.89	%2.94	%3.20
معدل العائد على حقوق المساهمين	%9.66	%10.73	%10.27	%22.84	%24.25

إجمالي الموجودات
ألف مليون ريال

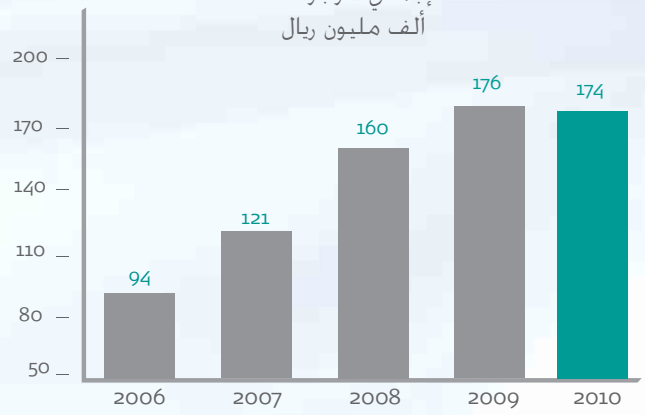

حقوق المساهمين
ألف مليون ريال

القروض والسلف، صافي
ألف مليون ريال

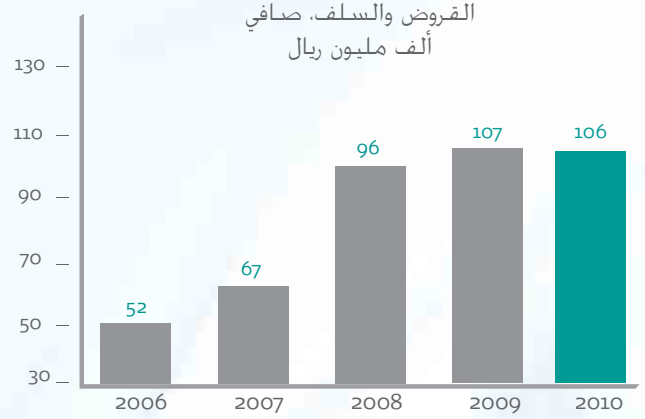

ودائع العملاء
ألف مليون ريال

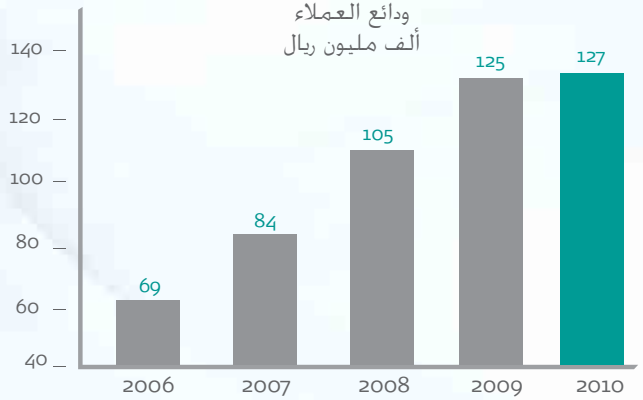

مجلس الإدارة

بنك الرياض
riyad bank

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كيف نختزل الزمن في لحظات.؟
كيف نعبر عن إنجازات في وريقات؟
كيف نثمن جهوداً بكلمات؟
أسئلة حلقت مع الأفكار تبحث عن مرقد تأوي إليه...

لغة البنوك هي الأرقام، ومع اعتزازنا بالأرقام والأهداف التي تحققت، في ظل ظروف وتحديات صعبة، فنحن نفتخر أكثر بما خلف الأرقام، بالجهود الكبيرة التي بذلها موظفو وموظفات بنك الرياض المخلصون لتحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج بخطوات واثقة وثابتة.

لاشك أن الأرقام لا تصل إلى مستوى الطموحات، إلا أن ذلك لا يقلل أبداً من الجهود المبذولة ومن التفاني والإخلاص في العمل من قبل منسوبي ومنسوبات البنك.

وطموحات مجلس الإدارة ترتقي وتتسارع يوماً بعد يوم في حركة ديناميكية مستمرة هدفها الأساسي تقديم الخدمة المميزة لعملاء البنك وتوفير العوائد المجزية لمساهميه، كما تعكس اهتمام وحرص مجلس الإدارة على مصلحة المساهمين. وتعزيزاً لذلك، فإن إجمالي الأرباح الموزعة للمساهمين على مدى ثلاث سنوات يبلغ ستة آلاف مليون ريال، الأمر الذي يترجم إستراتيجية مجلس الإدارة في مشاركة مساهمي البنك بأكبر نسبة ممكنة مما تحقق من أرباح وعوائد لاستثماراتهم .

كانت السنوات الماضية مليئة بالأحداث الهامة التي أثرت على قطاع المال والأعمال في كافة أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة. ولم يكن قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية بمنأى عن تلك الأحداث، وإن كانت درجة التأثر لم تصل إلى مستويات مثل تلك التي أثرت على أسواق ومنشآت أخرى في العالم وفي المناطق المجاورة.

وعلى الرغم مما اتصف به أداء القطاع المصرفي من تحقيق أرباح تقل عن عام 2009م، إلا أن أداء البنك في نشاطه الرئيس، وهو الإقراض، قد أظهر استقراراً عاماً، مما أسهم في تقليص أثر انخفاض العمولات بشكل مقبول. كما تمكن البنك من المحافظة على تماسك نسبة صافي العمولات، رغم ضغوطات السوق، الأمر الذي ساهم في المحافظة على إجمالي ربح العمليات.

ومما يدعو إلى الفخر أن بنك الرياض استطاع، منذ ثلاث سنوات، وفي لحظة حاسمة من مسيرته الطويلة والنضج العام في السوق المصرفية المحلية، أن يطرح خيار رفع رأس المال لمساهميه والذين صوتوا بدعم قوي لهذا التوجه، مما جعل البنك يحقق أكبر طرح لزيادة رأس المال في السوق السعودية، الأمر الذي حافظ على المركز المالي للبنك في ضوء متطلبات النمو ومتطلبات كفاية رأس المال.

وقد كانت إستراتيجية الطرح تقوم على مبدأين أساسيين متلازمين ومتوازيين هما :

المحافظة والنمو : المحافظة على المكتسبات التي حققها البنك على مدار السنوات الماضية، حيث إن قدرته التنافسية تتطلب تدعيم قوته من حيث مستوى وطبيعة مركزه المالي. والنمو في أصوله وموجوداته، حيث استطاع البنك في مدة قصيرة أن يوظف تلك الأموال في أهم أصوله وهي القروض دون أن يؤثر ذلك سلباً على تميزه في إدارة المخاطر، مما ساعد في نمو محفظة الإقراض بنسبة كبيرة جداً، وأصبح من أكبر مولي الشركات والقروض التجارية، وتقدم بحصته في السوق إلى الطليعة.
ولا أدل على ذلك من نجاح البنك في المحافظة على تصنيفاته الائتمانية المتميزة لكل من الالتزامات طويلة وقصيرة الأجل، وكذلك التقييم الإيجابي للبنك نتيجة التطلعات المستقرة لمستقبله من قبل وكالات تصنيف دولية، مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

ويسير بنك الرياض بكل ثقة في مسيرته لتحقيق المزيد من الانجازات وتدعيم جهوده لتطوير الخدمات المصرفية الرئيسة، واستحداث منتجات وخدمات متميزة لتلبية احتياجات عملائه، وتعزيز دوره الريادي في العديد من الأنشطة المصرفية.

إن الإستراتيجية التي يتبناها البنك لصناعة المنجزات سوف تستمر بكل ثقة، كما أن الخطط التي شرع البنك في تنفيذها يجب أن تستكمل وفق برامج، تجدول على أساس المرحلة القادمة من مسيرة الريادة، القائمة على استكمال الخطط والمشاريع، وتكريس ثقافتي العميل أولاً، والتطوير المستمر. فقد واصل البنك تطبيق وتنفيذ مشروعات برنامج تطوير الأداء الذي بدأه في 2009م بهدف رفع مستويات الكفاءة التشغيلية وتعزيز مستويات مساندة الأعمال، وذلك حسب ما هو مخطط له، وطبقا للجدول الزمني المحدد لتلك المشاريع والبرامج.

وسوف يستمر البنك في التركيز على عدد من المحاور الإستراتيجية الهامة المرتبطة بخدمة العملاء، لتقديم أفضل وأحدث الخدمات المصرفية التي تقدم لهم، والتوسع في شبكة الفروع. والجدير بالذكر أن الإنجازات التي حققها البنك حتى الآن قد استدعت تحمل نفقات إضافية، وهي أقرب إلى الاستثمار في المستقبل، والتي سيقابلها دخل إضافي في الأفق متوسط الأجل.

كما أن البنك يلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة، ويعتمد في ممارسة أنشطته وأعماله درجات عالية من الشفافية والإفصاح والنزاهة تجاه المجتمع والمساهمين والعملاء والموظفين والموظفات .

وفي مجال خدمة المجتمع، يتبنى بنك الرياض أهدافاً وطنية واجتماعية التزاما بالمساهمة في تطوير وتنمية المجتمع. فبالإضافة إلى التبرعات التي يقدمها للجمعيات الخيرية، فإن البنك قد قام برعاية العديد من البرامج الثقافية والصحية والتعليمية والإنسانية.

وفي أكتوبر 2010م، اعتذر الأخ الدكتور عبد الله إبراهيم الحديثي عن الترشح للدورة الجديدة لمجلس الإدارة التي بدأت في ذلك الشهر ولمدة ثلاث سنوات. ونيابة عـــن إخواني

أعضاء مجلس الإدارة وجميع منسوبي ومنسوبات بنك الرياض أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور عبدالله على ما قدمه من خدمات جليلة ومساهمات قيمة خلال عضويته في مجلس الإدارة .

كما يسرني أن أرحب بالأخ الأستاذ وليد عبدالرحمن العيسى، ممثل المؤسسة العامة للتقاعد، كعضو جديد في مجلس الإدارة متمنياً له كل التوفيق في خدمة بنك الرياض وعملائه ومساهميه.

وبنهاية الدورة الماضية لمجلس الإدارة، فقد انتهت دورة لجنة المراجعة. وأود بهذه المناسبة أن أشيد بالجهود التي بذلها كل من الأخ الدكتور سليمان عبدالعزيز التويجري والأخ الدكتور سليمان عبدالله السكران، الأعضاء الخارجيين خلال الدورات السابقة للجنة المراجعة، وأقدر لهم مساهمتهم في تعزيز وتطوير مهام المراجعة في البنك .

ومع بداية الدورة الجديدة لمجلس الإدارة، فقد تمت إعادة تشكيل لجنة المراجعة، حيث أنضم إليها من خارج المجلس الأخ الدكتور إبراهيم العلي الخضير والأخ الدكتور أحمد علي بايزيد والأخ الدكتور عبدالله حسن العبدالقادر ، والذين يتمتعون بخبرات علمية وعملية طويلة وقيمة سوف تساهم في إثراء مناقشات اللجنة وتعزيز سياسة مجلس الإدارة بالتزام البنك بأفضل وأعلى المعايير المحاسبية ومباديء الحوكمة.

الحديث عن الإنجازات يطول ويطول، وهو بالنسبة لنا في مجلس الإدارة، حديث فخر واعتزاز بما حققه منسوبو ومنسوبات البنك المخلصون بهمة ونشاط وعزم. فلكل فرد أدى عمله بإخلاص وتفاني، له منا كل الثناء والتقدير.

وكما نفتخر بما تحقق من إنجازات، نعتز كثيراً بثقة مساهمي وعملاء البنك التي تدفعنا إلى بذل كل الجهود لتقديم ما هو أفضل وأرقى وللوصول إلى ما نصبو إليه جميعاً: خدمة بنكية حديثة ومميزة للعملاء وعوائد مجزية ومستمرة للمساهمين.

مع أطيب تحياتي وتقديري.

راشـــد العبدالعزيز الراشـــد

مجلس الإدارة

الأستاذ راشد العبدالعزيز الراشد
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور خالد حمزة نحاس
عضو مجلس الإدارة

السيد عبدالرحمن حسن شربتلي
عضو مجلس الإدارة

الدكتور عبد العزيز صالح الجربوع
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الله إبراهيم العياضي
عضو مجلس الإدارة

المهندس عبد الله محمد العيسى
عضو مجلس الإدارة

الدكتور فارس عبد الله أبا الخيل
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد عبدالرحمن الهويمل
عضو مجلس الإدارة

الإستاذ محمد عبد العزيز العفالق
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ وليد عبدالرحمن العيسى
عضو مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية:

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
عبد الله إبراهيم العياضي
د. فارس عبد الله أبا الخيل
فهد عبدالرحمن الهويمل
محمد عبد العزيز العفالق

لجنة المراجعة:

د. خالد حمزة نحاس (رئيس)
عبد الله محمد العيسى
د. ابراهيم العلي الخضير*
د. أحمد علي بايزيد*
د. عبدالله حسن العبد القادر*

لجنة الترشيحات والمكافآت:

فهد عبدالرحمن الهويمل (رئيس)
عبد الله إبراهيم العياضي
د. فارس عبد الله أبا الخيل
محمد عبد العزيز العفالق
وليد عبدالرحمن العيسى

مجموعة التخطيط الاستراتيجي:

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
د. خالد حمزة نحاس
عبدالرحمن حسن شربتلي
د. عبد العزيز صالح الجربوع
عبد الله محمد العيسى

* أعضاء مستقلون من خارج مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يتقدم بتقريره السنوي عن أداء البنك (بنك الرياض وشركاته التابعة) وإنجازاته وقوائمه المالية للعام 2010م. ويستعرض هذا التقرير معلومات عن أنشطة البنك، وأهم إنجازاته، واستراتيجياته ونتائجه المالية، ومعلومات عن مجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومعلومات أخرى مكملة تهدف إلى تلبية حاجات مستخدم هذا التقرير من معلومات.

أنشطة البنك الرئيسة:

يقوم بنك الرياض بشكل رئيس بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية سواء لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها، حيث يقوم بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية للشركات والأفراد وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية. كما يقوم البنك من خلال شركته "الرياض المالية" بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الأصول، وتلبية احتياجات الأفراد بتوفير خدمات الوساطة في أسواق المال، ومجموعة واسعة من خدمات الاستثمار وصناديق الاستثمار. وتتضمن قائمة الدخل عرضاً لأنشطة البنك الرئيسة، وكذلك الإفصاحات الموضحة في الأرقام 19 و20 و21 و22، كما تم عرض نتائج أعمال وقطاعات البنك بالإفصاح رقم 26 المرفق بالقوائم المالية الختامية في 31 ديسمبر 2010م. وقد ورد وصفٌ للمخاطر التي يواجهها أو قد يواجهها البنك في المستقبل بالإفصاحات الموضحة في الأرقام 27 و28 و29 و30 باعتبار أن هذه الإفصاحات جزءاً مكملاً لتقرير مجلس الإدارة.

أهم الإنجازات:

لقد أنهى البنك عام 2010م بتحقيق عدد من الإنجازات للأهداف التي تبناها ليكمل مسيرته ويدعم جهوده في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسة، وذلك باستحداث منتجات وخدمات متميزة تلبي احتياجات عملاء البنك وتعزز من دوره الريادي في عدد من الأنشطة المصرفية. وقد تنوعت إنجازات البنك في مختلف قطاعاته وأنشطته، وسيتم التطرق إلى أهم هذه الإنجازات فيما يرد لاحقاً.

فيما يتعلق بالخدمات المصرفيّة للأفراد، فقد تم في العام 2010م تركيز الجهود على دعم حصة البنك في السوق وتنميتها من خلال تطوير المنتجات والخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إدخال منتجات وخدمات جديدة، ممّا ساهم في دعم موقف البنك في السوق.

أما في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية، فقد تميزت قنوات بنك الرياض الإلكترونية بتقديم خدمات متطورة وسريعة على مدار الساعة، مما جذب عدداً أكبر من العملاء لهذه الخدمات. كما أدى إلى زيادة أعداد المستخدمين من قطاع الشركات، الذي عزز موقع البنك كبنك رائد في مجال التعاملات الإلكترونية.

كما استمر البنك في توسعة شبكة أجهزة الصرف الآلي حيث بلغت ما يقارب 2,600 جهازاً في جميع مناطق المملكة بأنواعها المختلفة (السيار، الملحقة بالفروع، المواقع الخارجية والإيداع النقدي)، كما تم تحديث جميع أجهزة الصرف الآلي بحيث تقبل البطاقات الذكية بمختلف أنواعها.

واستكمالاً لما تم إنجازه خلال عام 2009م فيما يخص مشروع البطاقات الذكية، فقد تم تحويل جميع الفروع لنظام الإصدار الفوري للبطاقات الذكية، كما استمر البنك في إصدار البطاقات الذكية المصدرة عن طريق هذه الفروع، وبذلك يزيد البنك من مستوى الأمان والحماية لبطاقات عملائه. وقد عزز تحويل الفروع بالكامل للنظام الجديد موقف البنك كرائد في مجال الإصدار الفوري للبطاقات الذكية على مستوى المملكة مما كان له الأثر الإيجابي في ارتفاع مستوى وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء وتلبية احتياجاتهم بما يتفق مع إستراتيجية بنك الرياض.

واستمر البنك في تطوير مستويات أمان القنوات الإلكترونية بشكل ميسر للعملاء. وسعياً إلى تعزيز ثقة العملاء في خدماتنا الإلكترونية، فقد طبقت البنكية الإلكترونية (المعيار الثاني للتوثيق) لدى دخول المستخدمين لقنواتها الإلكترونية، وهو أحد أهم معايير التوثيق عالية الأمان، والتي يسعى البنك من خلالها لتقديم أعلى مستويات السرية والأمان في التعاملات البنكية الإلكترونية.

كما تم تطوير خدمات الإشعارات عبر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني، وذلك بإضافة إشعارات للعملاء بعمليات السحب الآلي ومشتريات نقاط البيع عبر بطاقات الصرف الآلي سواء داخل المملكة أو خارجها فور إجراء هذه العمليات وبتفاصيل العملية.

وسعيا في تطوير وتقديم منتجات جديدة في خدمات البطاقات، أطلق البنك مؤخرا بطاقات الإيداع النقدي لشريحة الأعمال الناشئة، حيث تتيح هذه البطاقات خدمة الإيداع النقدي في أجهزة الإيداع النقدي الآلي لبنك الرياض، بما يمكّن أصحاب المنشآت من القيام بعمليات الإيداع النقدي على مدار الساعة.

كما يتم حالياً تقديم الخدمات المهمة لجميع عملاء (الأعمال الناشئة) من خلال هاتف الرياض المجاني (سواءً هاتف التسويق لإصدار البطاقات الائتمانية، أو تنفيذ الخدمات المهمة لهذه الشريحة من العملاء مثل إيقاف بطاقات الصراف، وتنشيط أو إيقاف بطاقات الائتمان، والاستعلام عن الحسابات، والاستفسار عن الخدمات الإلكترونية).

وقد واصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات دوره في نمو الدخل والأصول، كما استمر البنك في التركيز على عدد من المحاور الاستراتيجية المهمة المرتبطة بخدمة العملاء بما في ذلك زيادة عدد المتخصصين لخدمة العملاء، والسعي لتطوير المنتجات وتحسينها، والعمل على توسيع شبكة فروع خدمات الشركات.

كذلك حافظ البنك على متانة وقوة محفظة الإقراض، حيث واصل البنك تمويل ودعم عدد من المشاريع الكبرى في مختلف المجالات الاقتصادية، وبالإضافة إلى خدمة كبار عملاء الشركات من خلال مديري علاقة مؤهلين ومتفرغين للوفاء بمتطلبات العملاء واحتياجاتهم المصرفية.

أما بخصوص قطاع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد أوضحت النتائج التي أصدرها برنامج "كفالة" عن استمرار تبوء بنك الرياض صدارته في التمويل لتلك المشاريع، والتي تعتبر واحدة من أهم إنجازات قطاع مصرفية الشركات، كما تأتي تأكيداً لدوره الداعم للاقتصاد الوطني.

وقد واصلت إدارة المؤسسات المالية بالبنك لعب دور رئيس من خلال التواصل الفعال مع شبكة مراسلي البنك، والتقييم الفعال لمخاطر الفرص المتاحة، والرصد الدقيق للتطورات في السوق العالمية. وقد ساهمت الإدارة في ربحية البنك من خلال التطوير المستمر للعلاقات المتبادلة مع المؤسسات المالية في أنحاء العالم. ومن خلال شبكة واسعة من المراسلين، تمكن البنك من تسهيل الأعمال التجارية الدولية للعملاء في قطاع مصرفية الأفراد والشركات والمؤسسات، وبأسعار تنافسية، مع مزيد من التركيز على جودة الخدمات، وكذلك إدارة العلاقة بين بنك الرياض والمؤسسات المالية غير البنكية مثل مؤسسات خدمات الاستثمار، والتأمين، والتأجير، وشركات التمويل.

ويسعى البنك من خلال شبكته في الخارج المتمثلة في مكاتبه في فرع لندن، ووكالة هيوستن، والمكتب التمثيلي في سنغافورة لتوفير المنتجات المصرفية في الخارج، والتي تخدم قاعدة عملاء الشركات وتمكننا من تقديم خدمات مصممة لعملائنا لتلبية احتياجاتهم المتنوعة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك المشورة والمساعدة للشركات الدولية في الاستثمار وممارسة الأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية، مما ينعكس إيجاباً على دعم التجارة وتعزيز مصالح المملكة الاستثمارية في الخارج.

ويلعب فرع البنك في لندن دوراً فاعلاً في دعم النمو المتزايد للأنشطة التجارية للشركات الأوروبية الكبرى متعددة الجنسيات مع المملكة. ويشمل ذلك إصدار الكفالات، والاعتمادات المستندية، وتمويل أنشطتها في المملكة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر الفرع لعملائه بالمملكة وفروعهم الخارجية في المملكة المتحدة وأوروبا خدمات مصرفية مصممة لاستثماراتهم في مجال الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى.

ويعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للبنوك السعودية في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، حيث تلعب وكالة هيوستن دوراً مهماً في دعم التجارة في المملكة وجذب الاستثمارات إلى المنطقة، ومساعدة الشركات متعددة الجنسيات لدعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، وخاصة في مجالات الطاقة والكهرباء والهندسة والمقاولات والطيران.

كما يتواجد بنك الرياض بالشرق الأقصى حيث يقوم مكتب سنغافورة بتسهيل التجارة في المنطقة الآسيوية، ومساعدة عملاء بنك الرياض لاستغلال الفرص الاستثمارية في آسيا وتطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي لديها أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

التصنيف الائتماني للبنك:

نجح بنك الرياض في المحافظة على تصنيفه الائتماني بشكل ثابت ومستمر، حيث حافظ البنك على تصنيف (A+) من وكالة ستاندرد آند بورز بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A-1) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة التصنيف الدولية فيتش تصنيف (A+) للالتزامات طويلة الأجل ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كذلك حافظ البنك على تصنيف (AA-) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A+) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل من وكالة كابيتال انتلجنس. كما اتفقت هذه الوكالات جميعها على عدم تغيير تقييمها الإيجابي للبنك نتيجة تطلعاتها المستقرة لمستقبل البنك مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

القروض على البنك:

قام البنك خلال شهر إبريل 2006م بإصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (1,875 مليون ريال سعودي) لمدة خمس سنوات كإصدار أول من برنامج سندات قروض بقيمة إجمالية 1,600 مليون دولار أمريكي مما عزز قدرة البنك على تنويع مصادر تمويل أصوله. وقد تضمنت إيضاحات القوائم المالية تفاصيل عن تلك السندات.

الإستراتيجية والأهداف:

تهدف إستراتيجية البنك إلى تنمية أصوله بالتركيز على الأنشطة الرئيسة مع المحافظة على جودة هذه الأصول ومتانتها، والاستحواذ على النصيب الأكبر من قطاعات السوق المستهدفة لتحقيق عوائد مجزية للمساهمين من خلال التطوير المستمر في الخدمات والمنتجات المقدمة والتميز في إدارة المخاطر.

وانطلاقًا من توجه البنك الاستراتيجي لتحسين ورفع ادائه، فقد استمر في تطبيق برنامج تطوير الأداء، والذي يبني على ما حققه البنك من نجاحات وإنجازات، بهدف المحافظة على مركزه الريادي في السوق المصرفية. ومن أجل تحقيق ذلك، فإن هذا البرنامج يركز على رفع إنتاجية أنشطة البيع والخدمة بالفروع وتطوير مقاييس الأداء لبلوغ أفضل مستوى للممارسات المصرفية من خلال التركيز على زيادة إيرادات المبيعات من قنوات التوزيع والبيع البديلة ورفع طاقة وفاعلية مركز اتصالات العملاء.

ويدعم ذلك استكمال تطبيق برنامج قاعدة البيانات والمعلومات، الذي يمثل نقلة نوعية في المعلومات التحليلية التي تستخدم في التعرف على متطلبات العملاء بصورة أسرع وأدق ومن ثم الوفاء بها بما يمكّن من رفع أداء البنك.

خدمة المجتمع:

واصل بنك الرياض التزامه بمسئوليته الاجتماعية تجاه المجتمع خلال العام 2010م، متمثلاً في دعم وتبني عدد من البرامج والأنشطة الخيرية، من أهمها توقيع اتفاقية دعم برامج التبرع بالأعضاء وزراعتها في المملكة، حيث نظم البنك حملة توعوية لأهمية التبرع بالأعضاء مستمدين شعارها من قوله تعالى: ﴿ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا﴾، وذلك تعزيزاً لدعم فكرة التبرع بالأعضاء وتوضيحاً لحجم المشكلة الفعلية التي تواجه المرضى، ولإنقاذ العديد من المصابين بأمراض خطيرة. ويحرص البنك على تثقيف المجتمع بأهمية التعاون على البِر والتقوى وإحياء النفس من خلال التبرع بالأعضاء.

ومن جهة أخرى حرص البنك على المشاركة في حملة "وقفة نساء"، التي نظمتها جمعية زهرة لسرطان الثدي، حيث أقيمت الحملة في الملعب الرياضي لوزارة التربية والتعليم في مدينة جدة.

كما قام البنك بدعم مشروع نقل المعوقين حركياً (حركية)، بتزويدهم بمركبات مصممة خصيصاً للعاجزين عن الحركة ومجهّزة بالمعدات والأجهزة الطبية المناسبة. كذلك، أهدى البنك ساعات يد خاصة بالمكفوفين، إلى جمعية كفيف، وذلك خلال احتفالية الجمعية باليوم العالمي للعصا البيضاء.

ولم يقتصر دور البنك على ما تقدم، بل حرص البنك على المشاركة الفاعلة في التنمية الاجتماعية المستدامة، حيث كان للبنك جهوداً رائدة ومتميزة في العديد من مجالات خدمة المجتمع بمختلف مناطق ومحافظات المملكة.

فكما يفخر البنك بتقديم خدمات مصرفية متميزة ومتطورة لمختلف شرائح المجتمع، فإنه يفخر أيضاً بمساهماته في تقديم الدعم للبرامج ومختلف الجهات والنشاطات التربوية والثقافية والتعليمية، وعلى دعم ورعاية كل ما فيه نفع للعلم والمعرفة والثقافة والتدريب والتطوير لجميع فئات المجتمع.

الشركات التابعة:

شركة الرياض المالية:

هي شركة تابعة لبنك الرياض، مرخص لها من قبل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

وقد قامت إدارة الأصول بابتكار وتطوير عدد من المنتجات الاستثمارية التي تتلاءم مع مختلف شرائح المستثمرين، وتوسعت في خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة والمدارة لصالح كبار المستثمرين والشركات والمؤسسات العامة، وعملت على تشجيع الشركات في الانخراط في خطط ادخار للموظفين. ونتيجة الجهود المتواصلة، تمكنت الرياض المالية من المحافظة على حصتها الكبيرة في سوق صناديق الاستثمار بالمملكة، وفقاً لبيانات هيئة السوق المالية، وارتفعت حصتها في قطاع صناديق الأسهم السعودية وقطاع صناديق الأسهم الدولية. كما استمرت الرياض المالية في تحقيق العوائد الجيدة لمعظم صناديقها الاستثمارية، مما أدى إلى تصنيفها ضمن أفضل الصناديق أداءً في السوق السعودي.

وضمن توجهات الرياض المالية لتوسيع قنوات الاستثمار كاستجابة لمتطلبات المستثمرين، فقد طرحت في بداية 2010م صندوقين محليين، هما "صندوق الإعمار"، و "صندوق الرياض للشركات المتوسطة والصغيرة". وطرحت في أكتوبر 2010م صندوقا آخر باسم "صندوق الرياض العقاري – برج رافال". ويأتي إطلاق هذه الصناديق الجديدة ضمن خطط الشركة لتوسيع الفرص الاستثمارية المتاحة لعملائها في السوق السعودي وتنويع استثماراتهم.

وفي مجال المصرفية الاستثمارية للشركات، فإن الخبرة والتجارب العملية الواسعة التي يتمتع بها فريق العمل بهذه الإدارة قد مكنته من تقديم خدمات عالية المستوى لعملاء الشركة، مثل إدارة جميع مراحل تغطية الاكتتابات العامة والخاصة، إضافةً إلى تقديم الاستشارات المالية بما فيها منتجات التمويل المهيكل.

بالإضافة إلى ذلك فقد قامت الإدارة بعقد وإدارة عدد كبير من الصفقات خلال عام 2010م، مما عزز موقع الشركة التنافسي ووضعها ضمن الشركات القيادية في السوق السعودي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التقدم الملحوظ إلى المزيد من الإنجازات في الفترة القادمة.

شركة آجل للخدمات المالية:

يساهم البنك بنسبة 35% من رأس مال شركة آجل للخدمات المالية بالاشتراك مع شركة الزاهد وشركة ميتسوبيشي وبعض الشركات التجارية المحلية. وشركة آجل هي شركة تمويل تأجيري مسجلة كشركة مساهمة مغلقة وتخضع لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتعمل الشركة في تمويل الأصول الرأسمالية للعديد من القطاعات الاقتصادية بالمملكة.

شركة إثراء الرياض العقارية

شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، مسجلة بالمملكة العربية السعودية. وتتولى هذه الشركة القيام بخدمات إدارة الأصول العائدة للملاك وللغير، كما يحق لها بيع وشراء العقارات وغيرها للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها الشركة. وقد بدأت الشركة ممارسة أعمالها بالمملكة العربية السعودية منذ تاريخ 09 فبراير 2009م، وبالتالي بدأ البنك توحيد القوائم المالية للشركة التابعة في قوائم البنك الرئيسة من ذلك التاريخ.

الشركة العالمية للتأمين التعاوني

أسس البنك الشركة العالمية للتأمين التعاوني، شركة مساهمة عامة، بالشراكة مع شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط) بالبحرين. وتخضع هذه الشركة لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي وتمارس نشاطها الرئيس بالمملكة العربية السعودية. ويمتلك بنك الرياض نحو 30% من الشركة بشكل مباشر وغير مباشر، حيث تبلغ نسبة الملكية المباشرة 19.92 % كما يمتلك البنك نسبة 21.42% من أسهم شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط). وترجع علاقة بنك الرياض بشركة رويال صن (البريطانية) إلى أكثر من ثلاثين عاماً. وتم طرح 30% من أسهم الشركة العالمية للتأمين للاكتتاب العام في سوق الأسهم السعودية.

ملخص نتائج الأعمال للسنوات الخمس الماضية:

(مليون ريال)

	2010	2009	2008	2007	2006
إجمالي الموجودات	173,556	176,399	159,653	121,351	94,016
القروض والسلف، صافي	106,035	106,515	96,430	67,340	52,183
الإستثمارات، صافي	33,822	32,308	40,329	27,742	27,502
ودائع العملاء	126,945	125,278	105,056	84,331	69,192
حقوق المساهمين	29,233	28,235	25,690	13,187	11,992
إجمالي دخل العمليات	5,980	5,960	5,248	5,181	4,886
إجمالي مصاريف العمليات	3,156	2,930	2,610	2,170	1,978
صافي الربح	2,825	3,030	2,639	3,011	2,909
ربح السهم (ريال سعودي)	1.88	2.02	2.03	2.93	2.83

النتائج المالية:

حقق البنك أرباحاً صافية لعام 2010م بلغت 2,825 مليون ريال مقارنة بـ 3,030 مليون ريال للعام الماضي بانخفاض قدره 6.8%، وبالرغم من استمرار انخفاض اسعار العمولات منذ عام 2009م، إلا أن البنك تمكن من المحافظة على تماسك نسبة صافي العمولات الأمر الذي ساهم في المحافظة على إجمالي ربح العمليات.

وقد بلغت الموجودات كما في 2010/12/31م مبلغ 173,556 مليون ريال مقابل مبلغ 176,399 مليون ريال للعام السابق بانخفاض نسبته 1.6%، وبلغت القروض والسلف كما في 2010/12/31م مبلغ 106,035 مليون ريال مقابل مبلغ 106,515 مليون ريال للعام السابق بانخفاض طفيف نسبته 0.5%. كما بلغت الاستثمارات مبلغ 33,822 مليون ريال مقارنة بمبلغ 32,308 مليون ريال بارتفاع نسبته 4.7 %. وبلغت ودائع العملاء كما في 2010/12/31م مبلغ 126,945 مليون ريال مقابل مبلغ 125,278 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 1.3 %.

وقد حققت الأنشطة المصرفية الرئيسة ممثلة في محفظة الإقراض استقراراً جيداً على الرغم من التقلبات الاقتصادية والمالية خلال العام المالي 2010م. كما حقق البنك نمواً في محفظة الاستثمارات في ضوء التحسن النسبي في الأسواق المحلية والعالمية.

وبالرغم من التغيرات والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي، فقد واصل البنك العمل بالاستراتيجيات التي انتهجها مجلس إدارة البنك لتحقيق عوائد مجزية للمساهمين من حيث التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسة واستقرار أصوله مع المحافظة على جودة ومتانة هذه الأصول.

ودائع العملاء
ألف مليون ريال

إجمالي دخل العمليات
مليون ريال

القروض والسلف، صافي
ألف مليون ريال

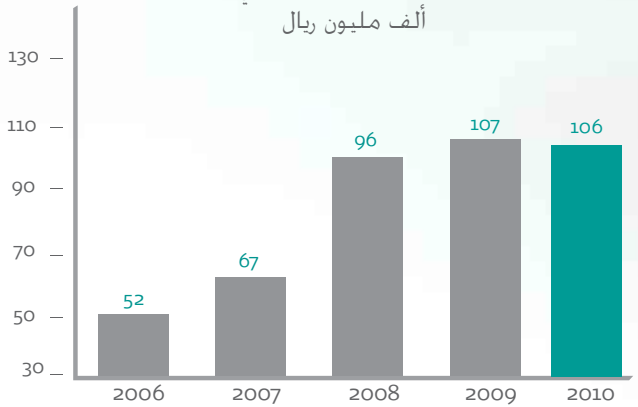

حقوق المساهمين
ألف مليون ريال

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك :

بلغ إجمالي الدخل للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2010م من عمليات داخل المملكة مبلغ 5,402 مليون ريال (7,023 مليون ريال في عام 2009م)، ومن خارج المملكة مبلغ 2,465 مليون ريال (2,628 مليون ريال في عام 2009م).
ويوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي الإيرادات:

(ملايين الريالات)

السنة	البيان	داخل المملكة العربية السعودية			خارج المملكة	الإجمالي الإيرادات**
		المنطقة (الغربية)	المنطقة (الوسطى)*	المنطقة (الشرقية)		
2010	إجمالي الإيرادات	1,238	3,189	975	2,465	7,867
2009	إجمالي الإيرادات	1,370	4,553	1,100	2,628	9,651

* يتضمن المبلغ المحدد للمنطقة الوسطى إيرادات استثمارات مركزية تخص قطاع الاستثمار والخزانة وليست مرتبطة بقطاع جغرافي محدد داخل المملكة. كما يتضمن إيرادات ذات صلة بمناطق أخرى لا يمكن فصلها.

** تظهر الإيرادات أعلاه مبالغ إجماليه. ويتم معالجة ما يخص كل بند من الإيرادات حسب طبيعته في القوائم المالية للوصول إلى الصافي الذي يظهر ارتفاعاً طفيفاً في عام 2010م.

توزيعات الأرباح:

يلتزم البنك بالأنظمة السارية ذات العلاقة، ويتبع السياسات التالية عند توزيع الأرباح على المساهمين:

أ)يقتطع ما نسبته 25% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي. ويجوز وقف الاقتطاع متى ما بلغ مجموع الاحتياطي رأس المال المدفوع.

ب) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة توزع الأرباح المقررة على المساهمين من الأرباح الصافية كل حسب عدد أسهمه.

ج)تحدد توجهات البنك الإستراتيجية توزيعات الأرباح المرحلية والسنوية وتظهر الأرباح المقترحة للنصف الثاني ضمن حقوق المساهمين، إلى أن تقر الجمعية العامة توصيات مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح كما يلي :

	لأقرب ألف ريال
الأرباح المستبقاة من عام 2009 م	513,034
صافي ربح عام 2010 م	2,824,627
المجموع	3,337,661
يتم تخصيصها وتوزيعها كالتالي:	
الزكاة الشرعية	71,000
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن النصف الأول لعام 2010 م	900,000
الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2010 م	1,050,000
المحول إلى الاحتياطي النظامي	706,157
الأرباح المستبقاة لعام 2010 م	610,504

وكان البنك قد قام بتوزيع أرباح على المساهمين خلال شهر يوليو 2010م عن النصف الأول بواقع 60 هللة للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2010م بواقع 70 هللة للسهم الواحد، فسيتم توزيعه بعد إقراره من الجمعية العامة، ليبلغ بذلك إجمالي مبلغ التوزيعات عن كامل العام 1,950 مليون ريال ، وبواقع 1.3 ريال للسهم الواحد.

مجلس إدارة البنك

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم. ويضم مجلس الإدارة في دورته الحالية سبعة أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وثلاثة أعضاء غير مستقلين وغير تنفيذيين وفقاً للتعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحالي في شهر أكتوبر 2010م، وبلغ عدد جلسات المجلس خلال عام 2010م ثماني جلسات، وبلغت نسبة حضور جلسات المجلس 100%.

ويمارس مجلس إدارة بنك الرياض مهامه من خلال اللجان الرئيسة المشكلة من أعضاء مجلس إدارة البنك، فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم ثلاثة أعضاء مستقلين من خارج مجلس الإدارة. وفيما يلي توضيحاً للمهام الرئيسة للجان مجلس إدارة البنك :

اللجنة التنفيذية:

تقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية والإدارية في البنك والتي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2010م سبع عشرة جلسة، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%.

لجنة المراجعة:

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية، والعمليات الخاصة بالالتزام والامتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومراقبة فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2010م أربع جلسات، وبلغت نسبة حضور اللجنة 95%. وتتكون لجنة المراجعة في البنك من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء مستقلون من خارج مجلس الإدارة وهم، د.إبراهيم العلي الخضير، و د.أحمد علي بايزيد، و د.عبد الله حسن العبد القادر.

د. إبراهيم العلي الخضير
عضو لجنة المراجعة

د. أحمد علي بايزيد
عضو لجنة المراجعة

د. عبد الله حسن العبد القادر
عضو لجنة المراجعة

لجنة الموارد البشرية:

تقوم لجنة الموارد البشرية بمراجعه التقارير الدورية التي تعدها الإدارة التنفيذية عن الموارد البشرية في البنك للتأكد من تنفيذها لأهداف البنك فيما يتعلق بتحسين الكفاءة الإنتاجية، والالتزام بمعايير وسلوكيات العمل، ومتابعة الأمور المتعلقة بالتوظيف والنفقات السنوية، ومراجعة سياسات التعويض بما يتفق مع الضوابط التي يضعها مجلس الإدارة، وأي مهام أخرى يكلفها المجلس بها في مجال الموارد البشرية. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2010م جلستين، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100% . وقد ألغيت اللجنة بقرار مجلس الإدارة بتاريخ 2010/8/01م لتحل محلها لجنة الترشيحات والمكافآت.

لجنة الترشيحات والمكافآت:

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 2010/8/01م، على أن تحل هذه اللجنة محل لجنة الموارد البشرية. وتم منح اللجنة كافة الصلاحيات الممنوحة للجنة الموارد البشرية، إضافة إلى الصلاحيات المعتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد اجتمعت اللجنة بعد إعادة هيكلتها خلال عام 2010م، اجتماعا واحدا، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%.

وتقوم اللجنة بالإشراف على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه نيابة عن مجلس الإدارة، وإعداد سياسة المكافآت ورفعها لمجلس الإدارة للاعتماد، ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، ورفع توصياتها للمجلس لتحديث أو تعديل السياسة. كما تقوم اللجنة بتقييم طرق وأساليب دفع المكافآت ورفع التوصيات لمجلس الإدارة عن مستوى وتركيبة هيكل الرواتب والمزايا والمكافآت لكبار التنفيذيين بالبنك، ومراجعة سياسة المكافآت والالتزام بقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتقوم اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقا للسياسات والمعايير المعتمدة، والتأكد من استيفاء جميع الأعضاء للمتطلبات النظامية لعضوية مجلس الإدارة طبقاً لأنظمة مراقبة البنوك وهيئة السوق المالية ونظام الشركات.

مجموعة التخطيط الاستراتيجي:

تقوم هذه المجموعة بالإشراف على إعداد التوجهات الاستراتيجية للبنك ومتابعة وتقييم الخطوات التي اتُخذتْ لإنجاز أهدافها. كما تقوم المجموعة بمراجعة المشروعات الرئيسة التي شرع البنك في تنفيذها، ومراجعة الأداء المالي والتشغيلي للبنك مقارنة بأهداف الاستراتيجيات الموضوعة. وقد بلغ عدد جلسات المجموعة خلال عام 2010م سبع جلسات، وبلغت نسبة الحضور 100%.

ويوضح الجدول التالي أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه وعضويتهم في هذه اللجان، ونسبة حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس ولجانه، أصالةً ووكالةً، والتي بلغ إجماليها 233 مشاركة، وتعدى إجمالي نسبة حضور هذه الاجتماعات 99.5%. كما يوضح الجدول الشركات المساهمة الأخرى التي يشارك أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض في مجالس إدارتها:

أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى المشاركين في عضوية مجالس إداراتها
الإسم	العضوية في اللجان الأخرى		
راشد العبد العزيز الراشد (مستقل غير تنفيذي)	رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	– الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل السعودية)*
د. خالد حمزه نحاس (مستقل غير تنفيذي)	رئيس لجنة المراجعة وعضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	– شركة المياه الوطنية – الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنابل السعودية)*
عبد الرحمن حسن شربتلي (غير مستقل غير تنفيذي)	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	– شركة المصافي العربية السعودية – شركة جولدن بيراميدز بلازا – القاهرة*
د. عبد العزيز صالح الجريوع (مستقل غير تنفيذي)	عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	– شركة التصنيع وخدمات الطاقة (طاقة)* – شركة معادن – الشركة السعودية لصناعة الورق (ورق) – شركة أمبانتيت
د. عبدالله إبراهيم الحديثي***	عضو اللجنة التنفيذية	%100	لا يوجد
عبدالله إبراهيم العياضي** (غير مستقل غير تنفيذي)	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافئات	%100	الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)*
عبد الله محمد العيسى (مستقل غير تنفيذي)	عضو لجنة المراجعة وعضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	–شركة الأسمنت العربية –الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) –الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية –الشركة الوطنية للرعاية الطبية*
د. فارس عبد الله أبا الخيل (مستقل غير تنفيذي)	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	لايوجد
فهد عبد الرحمن الهويمل** (غير مستقل غير تنفيذي)	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو اللجنة التنفيذية	%100	شركة الخزف السعودي
محمد عبد العزيز العفالق (مستقل غير تنفيذي)	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	لايوجد
وليد عبدالرحمن العيسى** (مستقل غير تنفيذي)	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	الشركة التعاونية للتأمين

* شركات غير مدرجة
**أعضاء يمثلون صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية و المؤسسة العامة للتقاعد على التوالي
***انتهت عضوية الدكتور/ عبد الله إبراهيم الحديثي بنهاية الدورة السابقة لمجلس الإدارة المنتهية في 2010/10/30م. كما بدأت عضوية الأستاذ/ وليد عبدالرحمن العيسى في 2010/10/31م.

أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى المشاركين في عضوية مجالس إداراتها
الإسم	العضوية في اللجان الأخرى		
د. سليمان عبد الله السكران*	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%75	
د. سليمان عبد العزيز التويجري*	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	
د. إبراهيم العلي الخضير**	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة		شركة الغاز والتصنيع الأهلية
د. أحمد علي بابزيد**	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة		
د. عبد الله حسن العبدالقادر**	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة		

* أعضاء بلجنة المراجعة انتهت عضويتهم بنهاية الدورة السابقة لمجلس الإدارة المنتهية في 2010/10/30م.
** أعضاء جدد بلجنة المراجعة تم تعيينهم اعتباراً من الدورة الجديدة للمجلس التي بدأت في 2010/10/31م.

تم دفع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال العام 2010 م كما يلي:

البيان	أعضاء المجلس	كبار التنفيذين*
الرواتب	-	11,039
البدلات	711	1,938
المكافآت الدورية والسنوية	3,600	7,260
الخطط التحفيزية	-	363
تعويضات أو مزايا أخرى	114	826
مكافئة نهاية الخدمة	-	2,273

* تتضمن مكافآت كبار التنفيذيين الرئيس التنفيذي والمدير المالي للبنك.

(لأقرب ألف ريال)

التغيير في ملكية الحصص الكبيرة من الأسهم:

يوضح الجدولان التاليان وصفا لأية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة ولكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة أو أي من شركاتها التابعة طبقا لأحكام المادة 30 (الفقرة ب) من قواعد التسجيل والإدراج وأي تغيير حدث عليها خلال العام:

المساهمون الرئيسيون من غير أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذين وازواجهم وأولادهم القصر						
الإسم	بداية العام		نهاية العام		صافي التغيير	نسبة التملك نهاية العام*
	عدد الأسهم	أدوات الدين	عدد الأسهم	أدوات الدين		
صندوق الاستثمارات العامة	326,304,000	-	326,304,000	-	-	%21.7536
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	324,378,600	-	324,378,600	-	-	%21.6252
محمد إبراهيم محمد العيسى	148,500,000	-	130,000,000	-	-18,500,000	%8.6667
شركة النهلة للتجارة والمقاولات	138,709,416	-	130,211,953	-	-8,497,463	%8.6808
مؤسسة النقد العربي السعودي	97,974,000	-	97,974,000	-	-	%6.5316

* (لأقرب أربع خانات عشرية)

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأزواجهم واولادهم القصر						
الإسم	بداية العام		نهاية العام		صافي التغيير	نسبة التغيير خلال العام*
	عدد الأسهم	أدوات الدين	عدد الأسهم	أدوات الدين		
راشد العبد العزيز الراشد	14,859,809	-	14,859,314	-	-495	0.9906 %
د. خالد حمزه نحاس	2,400	-	2,400	-	-	0.0002 %
عبد الرحمن حسن شربتلي	143,937,496	-	137,810,928	-	-6,126,568	9.1874 %
د. عبد العزيز صالح الحبوع	1,600	-	1,600	-	-	0.0001 %
د. عبدالله إبراهيم الحديثي	446,028	-	446,028	-	-	0.0297 %
عبد الله إبراهيم العباضي	9,000	-	11,000	-	2,000	0.0007 %
عبد الله محمد العيسى	1,425,000	-	1,425,000	-	-	0.0950 %
د. فارس عبدالله أبا الخيل	1,036,500	-	1,176,300	-	139,800	0.0784 %
محمد عبد العزيز العفالق	32,500	-	32,500	-	-	0.0022 %
وليد عبدالرحمن العيسى	-	-	-	-	-	-
طلال إبراهيم القضيبي	33,432	-	33,432	-	-	0.0022 %
سعيد سعدي الصعيري	61,000	-	61,000	-	-	0.0041%
عبد الكريم حسين الفرج	6,000	-	6,000	-	-	0.0004%

المدفوعات النظامية المستحقة:

(لأقرب ألف ريال)

بيان	م2010	م2009
الزكاة الشرعية	71,000	85,000
ضرائب تحملها البنك نيابة عن بعض الجهات غير المقيمة (حسب شروط التعاقد)	16,570	7,519
ضرائب مستحقة على فروع البنك الخارجية لصالح الجهات الرسمية خارج المملكة	8,928	5,514

العقوبات والجزاءات والقيود الاحتياطية :

لم يتعرض البنك خلال العام المالي2010م مطلقا لأي من العقوبات والجزاءات ذات الأهمية أو ذات التأثير الجوهري.

معايير المحاسبة المتبعة:

يقوم البنك بإعداد قوائمه المالية ويتم مراجعتها من قبل المحاسبين القانونيين وفق الإطار العام الذي أقرته مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية، كما يعد البنك قوائمه المالية لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة.

وانطلاقاً من دور مجلس الإدارة ومسئولياته في حماية موجودات البنك وودائع عملائه، فإن مجلس الإدارة يؤكد، حسب المعلومات المتوفرة لديه، أنه:

- لا يوجد أي عقد كان البنك طرفاً فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو نائبه للشئون المالية أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما ورد بالايضاح رقم 32 المرفق بالقوائم المالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- لا يوجد شك في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، فإن مجلس الإدارة يؤكد أنه يتوفر لدى البنك آلية منتظمة لتصميم أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بأعمال البنك ووضعها موضع التنفيذ. وتتضمن العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك تحديداً للصلاحيات والمسئوليات، بما فيها الصلاحيات المالية، لمختلف المستويات الإدارية بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتأكد من فصل المهام والمسئوليات بما يحقق فاعلية الرقابة.

ويقوم المجلس، من خلال لجنة المراجعة المنبثقة منه، بالاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وما توصلت إليه من تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية المختلفة، وكذلك تقارير إدارة المخاطر وغيرها بصورة دورية منتظمة، بما يمكّن من توفير تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته، بالإضافة إلى قيام المراجعة الداخلية بمتابعة توصياتها بصورة منتظمة والتقرير للجنة المراجعة بما تم، ولم تظهر ملاحظات جوهرية بما يؤثر على عدالة القوائم المالية. ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، أخذاً في الاعتبار أن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً عن ذلك.

لائحة حوكمة الشركات:

يقوم البنك بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق المالية عدا ما تم الإفصاح عنه في النموذج رقم (8) حول الالتزام بلائحة حوكمة الشركات والتي نلخصها فيما يلي:

- المادة الخامسة – حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العمومية – البند (ط) والذي قام البنك بتطبيقه وجاري استكمال الإجراءات التي تمكن المساهمين من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية.
- المادة السادسة – حقوق التصويت – لم يتبع البنك التصويت التراكمي.
- المادة الثالثة عشرة – لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها – البند (ب) تم استكمال لوائح اللجان وجاري إقرارها.
- المادة الخامسة عشرة – لجنة الترشيحات والمكافآت – تم تشكيل اللجنة وأقر مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات اللجنة.

وبصورة عامة كان البنك سباقاً في تطبيق جوانب متعددة من متطلبات الحوكمة، كما أنه يحرص على الالتزام بلوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد حولها، كما يواصل إكمال عدد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

الموارد البشرية:

ينصب اهتمام مجلس إدارة البنك بالعنصر البشري باعتباره أهم العناصر تأثيراً في نجاح منظومة العمل المصرفي، ويتبلور هذا الاهتمام في وضع استراتيجيات قصيرة وبعيدة المدى تهدف إلى التركيز على استقطاب حديثي التخرج من الجامعات أو المعاهد المتخصصة، والعمل على تأهيلهم لشغل الوظائف المناسبة بالبنك بالإضافة إلى استقطاب الكوادر من ذوي الخبرات المناسبة. كما يهتم مجلس الإدارة بوضع برامج طموحة لتدريب وتطوير قدرات موظفي البنك الحاليين ودعمهم لتمكينهم من أداء وظائفهم الحالية والمخططة لهم.

وخلال عام 2010م تمكن قطاع الموارد البشرية من تلبية احتياجات مختلف القطاعات والإدارات وذلك بتعيين مجموعة من الكفاءات المؤهلة للوصول إلى تحقيق أهداف البنك، وقد حرص القطاع على اختيار أفضل الكفاءات من ذوي الخبرات أو حديثي التخرج من الجامعات المعتمدة لشغل المناصب المصرفية والإدارية والتنفيذية، حيث تم تعيين (620) موظفاً جديداً.

ولم يغفل قطاع الموارد البشرية دور المرأة العاملة في المملكة حيث تم تعيين (202) موظفة خلال العام، وقد وصلت نسبة الموظفات إلى 19% من إجمالي عدد العاملين بالبنك، جميعهن سعوديات.

في إطار تبني البنك لإستراتيجيته الهادفة إلى توطين الوظائف، فقد حافظ البنك على مركزه القيادي في نسبة السعودة في القطاع المصرفي حيث بلغت النسبة 100% في الإدارة العليا، و100% في الأقسام النسائية، كما وصلت نسبة السعودة إلى 93% على مستوى البنك .

ومن جهة أخرى، وعلى نطاق التدريب، استمر البنك بتحفيز وتأهيل موظفيه وذلك بإتاحة الفرص التدريبية التي تهدف إلى رفع مستوى الأداء والإتقان المهني عن طريق الإطلاع والمعرفة المواكبة لأحدث البرامج التدريبية في مختلف المجالات، حيث أتاح البنك (9202) فرصة تدريبية خلال هذا العام، داخل المملكة وخارجها، بالتعاون مع أفضل وأرقى المعاهد المعروفة بالمستوى التعليمي والكفاءة التدريبية المرموقة.

وتعمل إدارة البنك على حث الموظفين وتحفيزهم بهدف تعزيز ثقتهم وانتمائهم للبنك، وضماناً لاستقرارهم في العمل وتطوير مسارهم الوظيفي بالبنك من خلال دعم البرامج التشجيعية الخاصة بالموظفين مثل برنامج الحوافز والمكافآت التشجيعية وبرنامج الادخار الاستثماري للموظفين. وقد ورد في إيضاحات القوائم المالية تفاصيل عن هذه البرامج. وفيما يلي أرصدة البرامج التحفيزية للموظفين والحركة التي حصلت على كل منها خلال عام 2010م.

(الأقرب ألف ريال)

بيان	البرامج التحفيزية للموظفين		
	الادخار الاستثماري		
	حصة الموظف	حصة البنك	الإجمالي
الرصيد كما في بداية العام	34,408	12,427	46,835
المضاف خلال عام 2010م	9,291	3,321	12,612
المستبعد خلال عام 2010م	(7,156)	(2.599)	(9,755)
الرصيد نهاية العام	36,543	13,149	49,692

مراجعو الحسابات:

أقرت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي انعقد في 02 مارس 2010م تعيين السادة ديلويت آند توش بكر أبو الخير وشركاهم، والسادة كي بي إم جي الفوزان والسدحان كمراجعي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010م. وسوف تنظر الجمعية العامة في اجتماعها المقبل في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين أو استبدالهم وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2011م، وذلك بعد الإطلاع على توصيتي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

كلمة الختام:

نود أن ننتهز هذه الفرصة لنسجل شكرنا وتقديرنا العميقين إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز – حفظه الله – وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، حفظه الله، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، حفظه الله، وللحكومة الرشيدة، ونخص بالشكر وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسرنا أن نسجل شكرنا وامتناننا العميق لمساهمينا وعملائنا ومراسلينا كافة على دعمهم وثقتهم الغالية التي تدفعنا إلى المزيد من البذل والعطاء. كذلك نتقدم بشكرنا وتقديرنا إلى موظفي البنك على جهودهم الدؤوبة والمخلصة من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه.

والله من وراء القصد ..

مجلس الإدارة

الرياض في 20 صفر 1432هـ – الموافق 24 يناير 2011م

ملخص إنجازات العام 2010

بنك الرياض
riyad bank

الخدمات المصرفية للأفراد:

عمل قطاع مصرفية الأفراد خلال العام 2010م على تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة، تلبية لكافة احتياجات ومتطلبات العملاء المتطورة.

حيث أجرى البنك إضافة الخاصّية الأمنية لعملائه من مستخدمي البطاقات الائتمانية وبطاقات مسبقة الدفع، وذلك من خلال الشريحة الذّكية(EMV chip)، والتي تتطلب إدخال رقم سري لكل عملية تتم عبر أجهزة نقاط البيع أو عن طريق الإنترنت، حيث يتطلب ذلك إدخال الرقم السرّي المحدّد مسبقاً لضمان هوية حامل البطاقة.

واستكمالا لمشروع نظام البطاقات الذكية للصرف الآلي، الذي تم إنجازه خلال عام 2009م، فقد تم تطوير جميع الفروع لنظام الإصدار الفوري للبطاقات الذكية، الأمر الذي ساهم في زيادة مستوى الأمان والحماية لبطاقات عملاء البنك.

كما واصل البنك تقديم برنامج مكافآت حصاد للبطاقات الائتمانية، إذ يقدم هذا البرنامج نقاطاً مقابل استخدام البطاقة الائتمانية في العمليات الشرائية دون أية تكاليف إضافية، ويستطيع العميل من خلاله استبدال النقاط بمجموعة من الهدايا المقدّمة من شركاء برنامج حصاد والذين يمثلون نخبة من الوكالات التجارية والماركات العالمية.

برنامج مكافآت حصاد للبطاقات الائتمانية

وأطلق البنك خلال عام 2010م ، مجموعة من الحلول المصرفية الخاصة بشريحة الأعمال الواعدة، والتي تتكون من (حساب جاري، بطاقة الصرف الآلي الذكية، بطاقة إيداع، البطاقة المصرفية للأعمال، جهاز نقاط بيع، وقنوات البنك الإلكترونية).

كما طرح البنك في العام نفسه عرضاً ميزاً للتمويل العقاري، مما ساهم في تحقيق مركز الصدارة للبنك داخل السوق السعودية.

وفيما يتعلق بمنتج التمويل التأجيري للسيارات، استمر بنك الرياض خلال عام 2010م، في دعم "برنامج التأجير المنتهي بالوعد بالتملك"، وذلك عبر إطلاق عدد جديد من صالات العرض في مختلف مناطق المملكة.

كما تميّزت قنوات بنك الرياض الإلكترونية بتقديم خدمات متميّزة ومتطوّرة على مدار الساعة، الأمر الذي أدى إلى جذب الكثير من العملاء لهذه الخدمات، حيث كان النمو ملحوظاً في عدد المستخدمين والمستفيدين من خدمات البنك في قطاع الشركات، وهو ما ساهم في تعزيز موقع البنك الريادي في مجال التعاملات الإلكترونية.

وحافظ البنك خلال عام 2010م، على الصدارة في شبكة أجهزة الصرّاف الآلي، حيث بلغت أجهزة الصراف أكثر من 2,576 جهاز صراف

متعدّدة الوظائف، وضعت في مواقع إستراتيجية تم اختيارها بعناية، كما أجرى البنك تحديثاته على جميع أجهزة الصرف الآلي، بحيث أصبحت تقبل جميع البطاقات الذكية وبمختلف أنواعها.

مصرفية السيّدات:

شهد بنك الرياض في العام 2010م، توسّعاً ملحوظاً في افتتاح فروع جديدة للسيدات على مستوى المملكة، وذلك مقارنة مع عدد الفروع النسائية التي افتتحت في العام 2009م، ففيما كان عدد الفروع لا يتجاوز 43 قسماً في العام 2009م، فقد وصل عدد الأقسام النسائية التابعة للفروع والخدمة الذهبية بالبنك بنهاية العام إلى 60 قسماً تابعاً للفروع وفرع متكامل وقسم للخدمة الذهبية و4 أقسام مصرفية خاصة بإجمالي 66 .

المصرفية الإسلامية:

تواصل إدارة المصرفيّة الإسلاميّة إنجاز الخدمات وتطوير المنتجات المصرفيّة المتوافقة مع أحكام الشريعة بمنهجيّة واضحة معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية بالبنك.

وبناء على ذلك، فقد تم تعزيز نموّ أعداد فروع بنوك المصرفيّة الإسلاميّة إلى 115 فرعاً، بما يوائم احتياجات عملائنا، كما ساهم في مراجعة وتحديث جميع منتجات المصرفية الإسلامية وكتيّبات إجراءاتها، وتم عقد اجتماعات عموميّة مع أعضاء الهيئة الشرعية، بالإضافة إلى تدريب 300 موظّف في المصرفيّة الإسلامية.

المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية:

واصل بنك الرياض تقديم أفضل الخدمات الجديدة والمتطورة لعملاء المصرفية الخاصة، حيث أضاف فريق مديري مراكز المصرّفية الخاصة والخدمة الذهبية المزيد من التميّز في طرق فن التعامل الراقي مع نخبة العملاء، وهو ما دعا البنك عام 2010م، إلى زيادة عدد مراكز المصرفيّة الخاصة والخدمة الذهبيّة، إذ تم افتتاح 3 مراكز للمصرفية الخاصة، و18 مركزاً للخدمة الذهبية في عدد من المناطق والمدن الرئيسية في المملكة. ونتيجة لهذا التوسع زادت نسبة العملاء بنسبة 35%.

الفروع الخارجية:

يسعى البنك من خلال شبكته في الخارج المتمثلة في مكاتبنا في فرع لندن، ووكالة هيوستن، والمكتب التمثيلي في سنغافورة لتوفير المنتجات المصرفية في الخارج، والتي تخدم قاعدة عملاء الشركات والتي تمكننا من تقديم خدمات مصممة لعملائنا لتلبية احتياجاتهم المتنوعة، بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك المشورة والمساعدة للشركات

الأقسام النسائية التابعة للفروع والخدمة الذهبية بالبنك بنهاية العام إلى 66 قسماً

الدولية في الاستثمار وممارسة الأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية. مما ينعكس بدوره في دعم التجارة في المملكة ومصالحها الاستثمارية في الخارج.

ويلعب فرع البنك بلندن دورا فعالا في دعم النمو المتزايد للأنشطة التجارية للشركات الأوروبية الكبرى متعددة الجنسيات مع المملكة. ويتنوع ذلك بين إصدار الكفالات، والاعتمادات المستندية، وتمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر الفرع لعملائه بالمملكة وفروعهم الخارجية في المملكة المتحدة وأوروبا خدمات مصرفية مصممة لاستثماراتهم في مجال الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى.

ويعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للبنوك السعودية في الأمريكيتين، حيث تلعب وكالة هيوستن دورا هاما في دعم التجارة في المملكة وجذب الاستثمارات إلى المنطقة، ومساعدة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات لدعم أنشطتهم التجارية في المملكة العربية السعودية، وخاصة في مجالات الطاقة والكهرباء والهندسة والمقاولات والطيران.

كما يتواجد بنك الرياض بالشرق الأقصى حيث يقوم مكتب سنغافورة بتسهيل التجارة في المنطقة الآسيوية، ومساعدة عملاء بنك الرياض لاستغلال الفرص الاستثمارية في آسيا وتطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي لديها أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

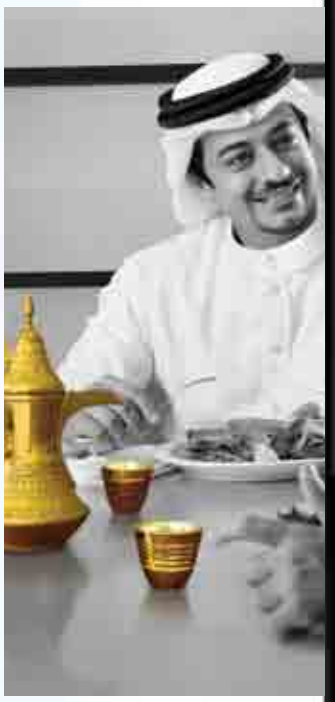

الخدمة الذهبية

الخدمات المصرفيّة للشركات:

واصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات دوره في نمو الدخل والأصول، كما واصل البنك التركيز على عدد من المحاور الاستراتيجية الهامة المرتبطة بخدمة العملاء بما في ذلك زيادة عدد المتخصصين لخدمة العملاء، والسعي لتطوير المنتجات وتحسينها، والعمل على توسيع شبكة فروع خدمات الشركات.

كما حافظ البنك على متانة وقوة محفظة الإقراض، ويواصل البنك تمويل ودعم عدد من المشاريع الكبرى في مختلف المجالات الاقتصادية، وذلك بالإضافة إلى خدمة كبار عملاء الشركات من خلال مديري علاقة مؤهلين ومتفرغين لتلبية متطلبات العملاء واحتياجاتهم المصرفية.

أما بخصوص قطاع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد أوضحت النتائج التي أصدرها برنامج "كفالة" عن استمرار تبوء بنك الرياض صدارته في التمويل لتلك المشاريع، والتي تعتبر واحدة

من أهم إنجازات قطاع مصرفية الشركات، كما تأتي تأكيداً لدوره الداعم للاقتصاد الوطني.

دعمت الخدمات المصرفية للشركات في بنك الرياض موقف البنك بمواصلة صدارته بين البنوك العاملة في المملكة، حيث تبوأ البنك مركز الصدارة بين بنوك المملكة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالاستناد إلى نتائج برنامج "كفالة". وأشارت نتائج البرنامج إلى استمرار البنك في هذه الريادة.

البنوك المراسلة والمؤسسات المالية:

واصلت إدارة المؤسسات المالية بالبنك لعب دور رئيس من خلال التواصل الفعال مع شبكة مراسلي البنك، وبالتقييم الفعال لمخاطر الفرص المتاحة، والرصد الدقيق للتطورات في السوق العالمية. وقد ساهمت الإدارة في ربحية البنك من خلال التطوير المستمر للعلاقات المتبادلة مع المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم. ومن خلال شبكة واسعة من المراسلين، تمكن بنك الرياض من تسهيل الأعمال التجارية الدولية للعملاء في قطاع مصرفية الأفراد والشركات والمؤسسات، وبأسعار تنافسية مع مزيد من التركيز على جودة الخدمات، وكذلك إدارة العلاقة بين بنك الرياض والمؤسسات المالية غير البنكية مثل مؤسسات خدمات الاستثمار، والتأمين، والتأجير، وشركات التمويل.

قطاع الخزانة:

انطلاقاً من استراتيجية بنك الرياض الهادفة إلى زيادة الدّخل المرتكز على العمولات، فقد عزّز قطاع الخزانة قاعدة عملائه بنسبة تجاوزت 30% خلال عام 2010م، وذلك نتيجة لتلبية احتياجات العملاء عبر مجموعة واسعة من منتجات الخزينة.

لقد ساهم تطبيق النظام الآلي للـ "الخزانة الأمامي" الجديد وزيادة طاقم الموظّفين ذوي الخبرة العالية، في ضمان موقع جيد لقطاع الخزانة في السوق، بالإضافة إلى توفير المنتجات، وتقديم حلول وقائية فعالة ومُصمَّمة وفقاً لاحتياجات العملاء ومتطلّباتهم الخاصّة.

وفي عام 2010م، تم إنشاء وحدة جديدة في قطاع الخزانة تحت مسمى "وحدة إدارة الميزانية" بإشراف لجنة إدارة الأصول والخصوم، لتكون هذه الوحدة مسئولة عن الإدارة الاستراتيجية لميزانية البنك على صعيد كامل.

إدارة المخاطر:

تعنى إدارة المخاطر بمتابعة ومراقبة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وكذلك مخاطر الالتزام ورفع التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنبثقة عنه. كما تهتم بالتقارير الدورية التي ترفع إلى لجنة الإدارة العليا المعنية بإدارة مختلف

الفروع الجديدة

المخاطر، ومنها مجموعة مراجعة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام، ولجنة الموجودات والمطلوبات.

وتتولى الإدارة مسئولية التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر بما يتماشى مع المتطلبات النظامية لمؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية والأجهزة التنظيمية في الدول الأخرى التي يتواجد فيها البنك، كما تتابع أعمال البنك لضمان إدارته لعناصر المخاطر ضمن إطار السياسات المعتمدة في البنك.

وتعنى إدارة المخاطر المالية بمتابعة مخاطر السيولة التي تواجه البنك، حيث شرعت في نهاية عام 2010م في تنفيذ برنامج "كاماكورا" لإدارة المخاطر، والذي يقوم بإدارة مخاطر السوق ومخاطر معدل الخدمة البنكية وصيانة وإدارة الحدود وإدارة نظام مخاطر السيولة.

من جهة أخرى، تتولى إدارة المخاطر التشغيلية مستوى المخاطر التشغيلية القائمة في البنك، إذ قامت الإدارة برفع كفاءة النظام الآلي لمكافحة غسيل الأموال وإنشاء وحدة خاصة لها. كما تعمل الإدارة على رفع التقارير باستخدام الطريقة المعيارية للمخاطر التشغيلية (Standardized Approach) بموجب مقررات بازل-2، حيث سيقوم البنك قريباً باستخدام طريقة القياس المتطورة (Advanced Measurement Approach-AMA) للمخاطر التشغيلية. ويتم تأسيس تقارير الخسائر التشغيلية بأسلوب يتيح للبنك تجميع بياناتها لاحتساب متطلبات تقييم حجم رأس المال المناسب باستخدام نظام المخاطر التشغيلية للقيمة المُعرّضة للمخاطر (VaR).

العرض الثلاثي (التمويل الشخصي)

أما وحدة الالتزام، فهي مسئولة عن التأكد من التزام البنك بالمتطلبات القانونية والنظامية سواء المحلية أو الدولية، وهو ما ساعد بنك الرياض على تعميق التوعية بثقافة الالتزام ورفع مستوى الوعي لدى الموظّفين من خلال إقامة دورات واجتماعات تدريبية متعدّدة لجميع الموظفين بالبنك.

جودة الائتمان:

يتألف إطار إدارة المخاطر الائتمانية من مبادئ وهياكل ومهام وأنشطة تتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية على كافة المستويات في البنك. والغرض من مكوّنات هذا الإطار هو مساندة جهود البنك الرامية لتحقيق هدفه من حيث تنمية الأصول وتحسين نوعيّتها مع مراعاة الالتزام بالقواعد والأنظمة التي تضعها الجهات التنظيمية الرّسمية. ويستخدم البنك نظام إدارة ائتمان متطور وأنظمة إدارة حدود ائتمان لضمان إدارة القروض والتحكم بها طوال مراحل عمرها.

بالإضافة إلى إدارة الحدود والتحكّم بالضمانات الماليّة وغير المالية.
وبالإضافة إلى ذلك، يطبّق البنك برامج تقييم ائتماني ذات معايير دولية لقياس قدرة التطبيقات الائتمانية للعملاء في قطاع الشركات واستخراج تقييمها الائتماني، كما يستخدم البنك أنظمة ائتمان متقدّمة لقطاع مصرفية الأفراد، بهدف الاحتفاظ ببيانات التقييم التاريخية للعمليات الائتمانية في قطاع مصرفية الأفراد وتطويرها والتي يستخدمها البنك لتكوين نماذج متنوعة لإدارة حجم التعرضات الائتمانية للأفراد.
وقد واصل البنك خلال عام 2010م ، عملية تطوير أنظمة الائتمان الخاصة به، بغرض رفع أداء هذه الأنظمة لمستوى أعلى من الكفاءة، وخصوصاً فيما يتعلّق بتدفق مسار طلبات الائتمان وعمليات تنفيذ التمويل الآلية، وبما يمكّن البنك من الإدارة والتحكّم بمخاطر الائتمان في التوقيت الملائم وبالطرق الفعّالة.

ووفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، يلتزم البنك حالياً بصورة تامة بجميع مقرّرات بازل -2 لكفاية رأس المال طبقاً للطريقة المعيارية(Standardized Approach) لمخاطر الائتمان. ويتجه البنك حالياً بخطوات نشطة لتطبيق نهج بازل-2 فيما يخص التّقييم الداخلي لمخاطر الائتمان Internal Rating Based (IRB) ، من أجل الوصول إلى حجم رأس المال المناسب لتغطية مخاطر الائتمان. وفي هذا الصدد، تم الانتهاء من مرحلة الإعداد لمشروع (IRB) ، إذ سيبدأ البنك في هيكلة نظم التصنيف الائتماني الخاصة به لتتوافق ومعايير بازل -2، كما سيشرع في إعداد البيانات اللاّزمة وتعزيز عمليّات حوكمة مخاطر الائتمان، بما يتفق ومتطلبات بازل-2 وأفضل الممارسات المصرفيّة المطبّقة.

التصنيف الائتماني للبنك:

نجح بنك الرياض في الحفاظ على تصنيفه الائتماني بشكل ثابت ومستمر، حيث حافظ البنك على تصنيف (A+) من وكالة ستاندرد آند بورز بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A-1) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة التصنيف الدولية فيتش تصنيف (A+) للالتزامات طويلة الأجل ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما حافظ البنك على تصنيف (AA-) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A+) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل من وكالة كابيتال انتلجنس. كما اتفقت هذه الوكالات جميعها على عدم تغيير تقييمها الإيجابي للبنك نتيجة تطلعاتها المستقرة لمستقبل البنك مما يعكس متانة المركز المالي لبنك الرياض.

العرض الأقوى للبطاقات الائتمانية

تقنية المعلومات والعمليات:

استمر القطاع في مواكبة متطلبات قطاعات الأعمال من حيث تطوير الأنظمة المرتبطة بخدمة العملاء في قطاعي الأفراد والشركات وكان من أهم ذلك تطوير نظام (سيبل)، بما يخدم قطاع الأفراد من حيث إدارة حملات البيع عموماً وتحسين عمليات التسويق من خلال وسائط الهاتف، بالإضافة إلى ما تم تطويره لخدمة قطاع الشركات فيما يتعلق بتأسيس القروض وإدارتها وتمكين مركز خدمات العملاء في القطاع من استغلال مكننة المعلومات والخدمات المتاحة بما يمكن من الاستجابة لطلبات العملاء بصورة أسرع. وكذلك تطوير نظام لخدمة عملاء مصرفية الشركات، يحمل خصائص خدمات الإنترنت من حيث الجوهر وبما يمكّن العميل من إدارة حساباته وتفعيل وتنفيذ الخدمات المتعلقة بالرواتب، وتوزيع الأرباح وغيرها آلياً، وبوقت قياسي موثق وآمن.

كما تم البدء بترقية الأنظمة الحالية المرتبطة بتمويل التجارة بما يمكن العملاء من تلقي خدمات ذات نوعية وكفاءة عالية. يضاف إلى ذلك دعم نظام الخزانة البيعي، الذي تم استكمال تطويره وفق أفضل متطلبات العمل وبما يخدم عملاء البنك بصورة عالية، حيث يواصل البنك في هذا الجانب توجهه لاستكمال تحديث أنظمة الخزانة المرتبطة بالعمليات، لاختيار نظام ذي مستوى عال من حيث الخصائص والأداء.

جوائز عالمية للبنك

وقد ركزت تقنية المعلومات ضمن خطتها في توفير الدعم والارتقاء بالخدمات إلى مستوى أفضل لتقديم تسهيلات تقنية كبيرة لمركز معلومات الأعمال في البنك (BICC)، بما يمكّن البنك من الاستغلال الأفضل للمعلومات المتاحة لديه عن توجهات عملائه ورغباتهم، ليتمكن البنك من توفير المنتجات والخدمات التي يتطلعون للحصول عليها. وقد شكّل هذا المركز حلقة الوصل الأهم بين ما طوّره البنك من خلال ما يسمى بمستودع البيانات ومتطلبات قطاع الأعمال في إدارة علاقات العملاء البيعية وخدمتهم.

بالإضافة إلى ذلك، استثمر البنك في البنى التحتيّة وبما يخدم عملائه من حيث رفع كفاءة وقت وتوقيت تنفيذ العمليات بصورة مكّنت البنك من الاستمرار في تصدّر موقعه الريادي من حيث جودة الأداء ومكننة الخدمات بشكل عام والقنوات الإلكترونية بشكل أخص. وقد ساهمت تقنية المعلومات في دعم الخطط التوسعية للبنك في عام 2010م، حيث شهدت توسعاً كبيراً في شبكة الخدمات من خلال الفروع وكذلك مواقع الصرف الآلي وغيرها من وسائط الخدمة.

كما واصل قطاع تقنية المعلومات دراسة وتنفيذ حلول تقنية جديدة وتطبيق مبادرات متنوّعة خلال عام 2010م، بهدف رفع مستوى الخدمة وخفض التكاليف. كما قام القطاع باستحداث برنامج دفع مستحقات بطاقات الائتمان والقروض للبنوك الأخرى عبر نظام سداد.

وإصدار بطاقات ائتمانية وقروض للعملاء دون الحاجة لتحويل حساباتهم إلى بنك الرياض.

واستمر القطاع بتحديث وإضافة الأنظمة في البنك لتقديم أفضل الخدمات لجميع القطاعات الأخرى وفق خطّة مدروسة لرفع جودة التّشغيل ودقة وسرعة تنفيذ العمليات.

حوكمة تقنية المعلومات:

قام قطاع حوكمة تقنية المعلومات بمبادرات عديدة عام 2010م، وأجرى معاينة لجميع أنظمة البنك المصرفيّة والتأكّد من أمان وسرية معلومات العملاء.

كما لبّى القطاع جميع متطلبات قطاع تقنية المعلومات بواسطة خدماته المتنوّعة وخصوصاً في فئة هندسة تقنية المعلومات، إذ قام بفحص أنظمة تقنية المعلومات لتحسين جودتها دون التأثير على مجرى العمل.

وقام قطاع حوكمة تقنية المعلومات بالتعاون مع إدارة المخاطر بتطبيق جميع أنظمة ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي التي تتعلق بأمن بيانات بطاقات الائتمان.

إدارة الجودة:

قامت إدارة الجودة بتطبيق مجموعة من المشاريع والخطط التطويرية خلال عام 2010م، ومن أبرز مشاريع الإدارة برنامج (6 سيجما)، حيث حقق نقلة نوعية في سرعة إنجاز إجراءات التمويل العقاري، وفتح الحسابات، ومعالجة المطالبات، وغيرها...

وتواصل وحدة العناية بالعميل رعاية عملاء البنك، باستقبال الملاحظات والشكاوى بواسطة أحدث القنوات المختلفة، لتسوية الشكاوى بطريقة سريعة ومرضية للعملاء. ويتمّ رفع تقارير الشكاوى شهرياً للإدارة التنفيذية، تبعاً لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

كما عملت وحدة التطوير المستمر في تقديم الكثير من المبادرات بهدف تحسين نوع الخدمة وسرعة إنجازها لعملاء البنك. وقدمت الوحدة دعمها اللازم لبرنامج تطوير الأداء خلال عام 2010م من خلال تصميم آلية العمل والتوثيق ورفع التقارير.

الموارد البشرية:

استطاع قطاع الموارد البشرية في بنك الرياض أن يلبّي جميع احتياجات القطاعات والإدارات داخل البنك، وذلك عبر استقطاب مجموعة من الكفاءات الوطنية المؤهلة والقادرة على تحقيق هذه الأهداف. ويعمل القطاع على دعم حديثي التخرج من الجامعات المرموقة بتأهيلهم

كفاءات وطنية مؤهلة

وتدريبهم المستمر.

وعلى مستوى إتباع البنك لسياسة التدريب وصقل الخبرات، فقد واصل تحفيز وتأهيل موظفيه، عبر إتاحة الفرص التأهيلية التي تهدف إلى رفع مستوى الأداء والإتقان المهني عن طريق الاطلاع والمعرفة المواكبة لأحدث البرامج التدريبية في مختلف المجالات.

وفي هذا الصدد، أتاح البنك 9202 فرصة تدريبية خلال العام 2010م، داخل المملكة وخارجها، وذلك بالتعاون مع أفضل وأرقى المعاهد المعروفة بمستوياتها التعليمية وكفاءاتها التدريبية المرموقة. وانطلاقاً من حرص البنك على تطبيق هدفه الاستراتيجي ليكون من أفضل جهات العمل عمل في العام 2010م، على تحديث وتطوير عدد من المزايا المتعلقة بالموظفين.

التسويق والاتصالات:

واصلت إدارة التسويق والاتصالات دورها الواضح والمميز في النجاح الواسع الذي حققه البنك خلال عام 2010م، وأكدت استمرارها على منهجية دراستها للسوق قبل الشروع في أية حملة تسويقية.

وكان لارتباط إدارة التسويق الوثيق بإدارة البحوث التسويقية دوره الفعّال في تقصي المعلومات والبيانات الخاصة بحالة السوق بغية استهداف الشرائح المثالية من مختلف القطاعات و المستويات، والأعمار، ومعرفة ما المناسب لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم، حيث تم التركيز على دعم هذه الحملات بأفضل قنوات الاتصال مع التقنيات العصرية للوصول إلى العميل بأسرع الطرق عبر التسويق المباشر مما يساهم في ترسيخ صورة البنك في أذهان الناس، فضلاً عن استقطاب عملاء جدد مع التأكيد على زيادة عمليات البيع، والبيع المتقاطع لعملائنا الحاليين، وبالتالي الوصول إلى الهدف المرجو في نمو ربحية البنك.

وأطلق البنك حملات تسويقية في مجالات رئيسية مختلفة مثل: حملات الفروع الجديدة للبنك، والبطاقات الائتمانية، والتمويل العقاري، والقروض الشخصية، وتأجير السيارات، وغيرها من الحملات. كما ساهمت الإدارة في زيادة حوافز المبيعات عن طريق إصدار الجوائز لأفضل أداء بين فرق المبيعات، كما أجرت أيضاً عملية رقابة وتصنيف وتوزيع المعلومات بالطرق الإلكترونية على الإدارات والموظفين ذوي العلاقة، في الوقت الذي شرعت فيه إدارة التسويق في تحسين شبكة الإنترانت وتطوير البرامج والمشاريع المتعلقة بخدمة المجتمع، بالإضافة إلى إصدارها أكثر من 356 نشرة صحفية حتى نهاية العام.

التمويل العقاري

خدمة المجتمع

تأتي إسهامات بنك الرياض في العمل الاجتماعي، كجزء مهم من رسالته ومبادئه الأساسية، حيث تقوم "إدارة خدمة المجتمع" في بنك الرياض بدعم العديد من برامج الجمعيات الخيرية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من البرامج التي تعود بالنفع على أفراد المجتمع، وذلك إيمانا منه بدوره الاجتماعي.

حيث نظم بنك الرياض حملة توعوية خلال عام 2010م، لأهمية التبرع بالأعضاء مستمدّاً شعارها من قول الله تعالى: "ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً". وتهدف الحملة إلى تعزيز دعم فكرة التبرع بالأعضاء وتبيان حجم المشكلة الفعليّة التي تواجه المرضى، ومحاولة إنقاذ الكثير من المصابين بأمراض خطيرة، كمساهمة البنك المالية لإنقاذ 100 مريض، إذ ترسخ هذه الحملة أهمية التعاون على البرّ والتقوى بين أفراد المجتمع وإحياء للنفس من خلال التبرع بالأعضاء.

كما رعت إدارة خدمة المجتمع وللعام الثالث على التوالي، حملة "وقفة نساء" التي أطلقتها جمعية زهرة للكشف المبكر عن سرطان الثدي. وتهدف الحملة إلى نشر التوعية اللازمة عن أخطار مرض سرطان الثدي، وآلية التعامل معه، وطرق الوقاية منه، استشعاراً لمسؤوليته الاجتماعية تجاه تثقيف النساء صحّياً، للحد من انتشار المرض.

كما ركز البنك على الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، واشترى ثلاث سيارات مصمّمة خصّيصاً للعاجزين عن الحركة وجهّزها بالمعدات والأجهزة الطبية المناسبة، وذلك تخفيفاً لمعاناتهم أثناء التنقل، حيث لا تتوافر وسائل نقل خاصة للمعوقين.

وعمل البنك أيضا على ترسيخ فكرة الأعمال التطوعية في المجتمع، وأسّس لهذا المفهوم من خلال الحملات التطوعية التي شارك فيها منسوبو بنك الرياض لمساعدة المتضررين من السيول التي أصابت محافظة جدة في الثامن من ذي الحجة عام 1430هـ حيث ساهم منسوبو البنك في تقديم المساعدات الغذائية والصحية للمتضررين من تلك السيول.

ولم تغفل إدارة خدمة المجتمع عن أهمية البيئة في وطننا الغالي، حيث شهد العام الماضي عددا من المشاركات في هذا الخصوص كحملة تنظيف شواطئ جدة وقاع البحر الأحمر بالتعاون مع فريق (سرب الصقور للطيران والرياضات الجوية) . ولاقت الحملة تفاعلاً من منسوبي البنك وزوار كورنيش جدة، الذين شاركوا الفريق في عمليات التنظيف كعمل تطوعي منهم. بالإضافة إلى مشاركة من البنك مع الكشافة في منطقة سدير لتنظيف أماكن تواجد السياح فترة الربيع.

حملة التبرع بالأعضاء

كما يقوم البنك بالمساهمة في المجال الثقافي، حيث يقدم بنك الرياض جائزة سنوية أطلق عليها اسم "جائزة كتاب العام"، للسنة الثالثة على التوالي، والتي تتعلق بالمؤلفات المتّصلة بالثقافة السعودية والمختصة بالآداب والفنون والعلوم الإنسانية، وذلك بالتعاون مع النادي الأدبي بالرياض. ويهدف بنك الرياض من هذه الجائزة أن تشكل حافزاً ودافعاً جديداً للمبدعين والمؤلفين على الإبداع والإنتاج في مختلف أصناف العلوم والمعارف. ومنح البنك جائزته في العام 2010م إلى معالي الشيخ محمد بن ناصر العبودي، على كتابه الذي جاء بعنوان "معجم الأصول الفصيحة للألفاظ الدارجة، أو ما فعلته القرون بالعربية في مهدها".

الرياض المالية:

شركة الرياض المالية هي شركة تابعة لبنك الرياض، مرخص لها من قبل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ في الأوراق المالية.

قامت إدارة الأصول بالشركة في عام 2010م، بابتكار وتطوير عدد من المنتجات الاستثمارية التي تتلاءم مع مختلف شرائح المستثمرين، حيث توسعت في خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة والمدارة لصالح كبار المستثمرين والشركات والمؤسسات العامة، وعملت على تشجيع الشركات في الانخراط في خطط ادخار للموظفين. ونتيجة الجهود المتواصلة، تمكنت الرياض المالية من المحافظة على حصتها الكبيرة في سوق صناديق الاستثمار بالمملكة وفقاً لبيانات هيئة السوق المالية، وارتفعت حصتها في قطاع صناديق الأسهم السعودية وقطاع صناديق الأسهم الدولية. كما استمرت الرياض المالية في تحقيق العوائد الجيدة لمعظم صناديقها الاستثمارية، مما أدى إلى تصنيفها ضمن أفضل الصناديق أداءً وتنوعاً في السوق السعودي.

فبالإضافة إلى استقطاب حسابات ادخار جديدة لصالح موظفي بعض الشركات، فقد طرحت الشركة خلال 2010م صندوقين محليين، هما "صندوق الإعمار" و"صندوق الرياض للشركات المتوسطة والصغيرة". كما طرحت في أكتوبر 2010م صندوقا آخر باسم "صندوق الرياض العقاري – برج رافال". ويأتي إطلاق هذه الصناديق الجديدة ضمن خطط الرياض المالية لخلق فرص استثمارية محليّة واعدة تلائم متطلبات واحتياجات المستثمرين في ظل الازدهار الذي تشهده المملكة في مختلف المجالات.

وفي مجال المصرفية الاستثمارية للشركات حقّقت الرياض المالية في العام 2010م العديد من الإنجازات المهمة في مجال المصرفيّة الاستثمارية مما وضعها ضمن مصاف الشركات الرائدة في مجال

برج رافال (صندوق الرياض العقاري)

الاستشارات المالية في السوق السعودي. ومن الإنجازات التي حققتها الشركة في هذا المجال خلال 2010م قيامها بدور الضّامن لتغطية الاكتتاب ومدير الطرح لشركة سوليدرتي السعودية للتكافل، والضامن لتغطية اكتتاب شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري. كما تولت الشركة دور المدير الرئيسي المشارك ومدير سجل الأوامر لسندات الطرح الخاصّ لبنك الخليج الدولي وقيمتها 3.5 مليار ريال سعودي، وعدد من أعمال الاستشارات المالية المختلفة لعملاء آخرين.

وفي ما يخص العقود الجديدة فقد وقعت إدارة الشركة خلال العام 2010م اتفاقية استشارات مالية وطرح خاص لشركة البتروكيماويات، وكذلك اتفاقية استشارات مالية وإدارة وضمان طرح عام للشركة الوطنية للرعاية الطبّية (رعاية)، واتفاقية مدير رئيس مشارك ومدير سجل أوامر لإصدار صكوك من قبل الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم).

كما بذلت "الرياض المالية" جهوداً كبيرة لتطوير كوادرها الفنية والإدارية المتخصصة، وركّزت على المهارات والخبرات والمؤهلات المتخصصة، بالإضافة إلى دأبها على ممارسة أعمالها بمهنيّة عالية ونزاهة ومهارة، فضلاً عن إنشائها قاعدة بيانات قويّة تخدم أهداف الاستثمار وتساند الخطط التسويقية.

كوادر فنية إدارية متخصصة

الآفاق الاقتصادية والمالية للعام 2010

بنك
bank

المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2010م، انتعاشاً متفاوتاً أو ما يمكن أن يطلق عليه انتعاشاً بوتيرتين مختلفتين. فقد جاء الانتعاش ضعيفاً وغير مكتمل في الإقتصادات المتقدمة، تغذيه عوامل غير مستدامة؛ وهي التراكم في المخزون من قبل المنتجين والإنفاق الحكومي. وبالتالي فهو انتعاش مؤقت ومنقوص وذلك لافتقاده للدور المهم الذي تقوم به التسهيلات الائتمانية التي يقدمها القطاع المصرفي في الاقتصاد وما يرافقه من عدم قدرة مثل هذا الانتعاش على إيجاد وظائف وتقليل معدلات البطالة. كذلك، فإنه خلال عام 2010م، قام قطاع الأفراد بإعادة هيكلة نفقاته من أجل تجميع المدخرات في سعيه لتخفيض عبء ديونه. وقد أنتج هذان العاملان (عدم كفاءة الوساطة المالية، وانخفاض الطلب الاستهلاكي) انتعاشا ضعيفا في الاقتصادات المتقدمة عجز عن تخفيض معدلات البطالة.

أما الاقتصادات الناشئة، فقد كانت أكثر مرونة من معظم الاقتصادات الصناعية. حيث تمكنت معظم هذه الاقتصادات من العودة إلى أنماط صادراتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على الرغم من عدم انتعاش التجارة الدولية تماما. وكما كان الوضع قبل الركود الاقتصادي، فقد تحقق الانتعاش في تلك الدول مدعوماً بارتفاع الصادرات (الطلب الأجنبي) مقارنةً بالطلب المحلي. وبالرغم من أن النمو في الاقتصادات الناشئة لم يكن كافيا لرفع الطلب الكلي والنمو على مستوى العالم، إلا أنه كان قويا بما يكفي لجذب تدفقات رؤوس الأموال التي تسببت في رفع قيمة عملات تلك الدول وزيادة أسعار السلع الأساسية وأسعار الأصول فيها. وقد قاد هذا الوضع العديد من الحكومات في آسيا وأمريكا الجنوبية إلى تشديد إجراءات السياسة النقدية لديها، وسط مخاوف من مخاطر المبالغة في ارتفاع قيمة عملاتها ودخولها في حلقة من النمو الاقتصادي المفرط الذي يرافقه معدلات تضخم جامحة ومشاكل في ميزان المدفوعات.

وهناك عامل آخر ساهم في ضعف الانتعاش الاقتصادي في عام 2010م، وهو التدابير التقشفية التي اعتمدتها العديد من الحكومات في العالم قبل أوانها وخصوصا في أوروبا. فالعجوزات الكبيرة في الموازنات الحكومية وفي موازين الحساب الجاري، وعبء الديون الثقيلة أجبرت بعض الحكومات الأوروبية، وذلك في إطار الحاجة الملحة إلى الدعم المالي، إلى تبني مجموعة من التدابير التقشفية هدفها تخفيض الطلب المحلي وتحديداً الحكومي منه والاعتماد على الطلب الخارجي (التصدير)، وقد تم الشروع في تبني هذه الإجراءات قبل استكمال دورة الانتعاش الاقتصادي. ولكن عدم التعافي الكامل للتجارة الخارجية وضعف الطلب في الدول الصناعية، أدى بهذه التدابير لأن تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وبالتالي العائدات الضريبية، مما أدى إلى الحد من تحسين وضع العجز في الميزانية.

إن احتمالية حدوث تعافي اقتصادي عالمي متوازن ومتكامل في عام 2011م

لا يبدو ممكناً. فمن الأرجح أن يمتد الوضع الذي شهده عام 2010م حتى نهاية عام 2011م، حيث سيستمر تعافي اقتصاديات الدول الصناعية بوتيرة بطيئة، في حين أن اقتصاديات الأسواق الناشئة سوف تنمو بنفس السرعة التي شهدتها في عام 2010م.

وبالرغم من عدم التجانس، يتوقع صندوق النقد الدولي، أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5% في عام 2010م. وبنسبة 4.2% في عام 2011م. ويظهر أن نمو الاقتصاد العالمي قد جاء مدفوعاً بالنمو القوي في الاقتصادات الناشئة والنامية التي بلغ معدل نموها 7.1% في 2010م، في حين يتوقع لها أن تنمو بنسبة 6.5% في عام 2011م. أما النمو في الاقتصادات المتقدمة فقد بلغ معدله 2.7% في 2010م، ومن المتوقع أن يتباطأ إلى 2.5% في عام 2011م. من ناحيةٍ أخرى، يتوقع أن ينمو الاقتصاد الأميركي، أكبر اقتصاد في العالم، بنسبة 2.8% في عام 2010م على أن تراجع نموه قليلا إلى 3.0% في 2011م.

إن الظروف الحالية تتطلب إتباع سياسات أكثر عملية في جميع الدول لإعادة التوازن المطلوب داخلياً وخارجياً. فالاقتصادات الأكثر تقدما وعدد قليل من الاقتصادات الناشئة لا تزال تواجه ضرورة إجراء تعديلات جوهرية، بما في ذلك الحاجة إلى دعم ميزانيات الأفراد والأسر، وتحقيق الاستقرار، ولاحقاً، تخفيض معدلات الدين العام المرتفعة، وإصلاح قطاعاتها المالية. وعلاوة على ذلك، فإنه في معظم الاقتصادات المتقدمة ينبغي أن تكون السياسة النقدية داعمةً للاقتصاد لحدٍ كبير، كما وينبغي أن تكون خط الدفاع الأول ضد أي ضعف في النشاط الاقتصادي بأكبر من المتوقع عند انخفاض الدعم المالي.

وعلى صعيد السياسات النقدية، اعتمدت العديد من الدول الصناعية، بما فيها الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة، برامج جديدة من التوسع الكمي من خلال شراء السندات للحفاظ على نشاط السياسة النقدية في إحياء الضعف الاقتصادي أو لاحتواء أي أثر سلبي من جراء سياسة التقشف المالي الهادفة للحد من عجز الموازنة والدين العام. من ناحية أخرى، أدت وتيرة الانتعاش في الاقتصاد العالمي إلى تدفق كبير للأموال من الإقتصادات الصناعية ذات معدلات النمو المنخفضة إلى الإقتصادات الناشئة ذات معدلات النمو المرتفعة. وقد رفعت الصين من أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني لمواجهة التضخم وتجنب حدوث فقاعة أصول محتملة، والتي يمكن أن تنجم عن التدفقات الكبيرة من رؤوس الأموال إلى الصين بعد أن نما الاقتصاد بوتيرةٍ سريعة بلغت نسبتها 10.3% في عام 2010م.

اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

ارتكزت قوة الانتعاش الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى حدٍ كبير على ارتفاع أسعار النفط من مستوياتها المتدنية التي بلغتها في بداية عام 2009م، والذي عزز من ناحيته عائدات النفط. إضافةً إلى ذلك، لعبت السياسة المالية الكبيرة والسريعة دوراً كبيراً في دعم القطاع غير النفطي في تلك الاقتصادات. فقد عززت برامج الاستثمار الحكومية، خصوصاً في البنية التحتية، الطلب المحلي في المنطقة. إلى جانب ذلك، وفي ظل تراجع ضغوط التضخم، فإنه يتوقع استخدام السياسة النقدية كأداة لمواجهة التقلبات الدورية، خصوصاً أن دورة الأعمال في الدول التي تربط عملتها بالدولار مطابقة لتلك التي تحدث حالياً في الولايات المتحدة. وبناءً على ذلك، يتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 993.4 مليار دولار في عام 2010م، وأن يرتفع إلى 1,100.2 مليار دولار في عام 2011م. ويتوقع أن تنمو اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4.7% في عام 2010م، وأن تتسارع وتيرة النمو فيها إلى 6.2% في عام 2011م. وبالنسبة لمعدل التضخم السنوي، فيتوقع أن يبقى المتوسط المرجح له في البلدان الستة عند 4% خلال العام 2010م، وأن يرتفع بشكل طفيف ليصل إلى 4.2% في عام 2011م. ومن المتوقع أن يصل إجمالي فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 101.3 مليار دولار أو ما يعادل 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام 2010م.

كما يتوقع أن يواصل الارتفاع في عام 2011م، ليصل إلى 123.6 مليار دولار، أي ما يعادل 11.24% من إجمالي الناتج المحلي للدول الست مجتمعة.

وترتبط التوقعات لاقتصادات المنطقة ارتباطا وثيقا بتطورات الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تأثير النشاط الاقتصادي العالمي على أسعار النفط. حيث أن التباطؤ في وتيرة الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يؤثر في اتجاهات أسعار النفط، وهو ما قد يؤثر بدوره على عائدات التصدير في المنطقة، والتوازن الخارجي وتوازن المالية العامة، وبالتالي النمو الاقتصادي. من ناحيةٍ أخرى، أظهرت الأسواق المالية في المنطقة نتائج متباينة لعام 2010م، حيث أغلق كل من سوق الدوحة والسوق السعودي وسوق مسقط على ارتفاع بنهاية العام، في حين انهت أسواق كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت العام على انخفاض. وقد تكبد سوق دبي المالي أكبر خسائر للعام، حيث أغلق على انخفاض بنحو 9.6% في عام 2010م.

أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط العالمية بشكلٍ ملحوظ في عام 2010م، حيث بلغ متوسطها للعام 79.48 دولاراً للبرميل مقارنة بمتوسطها في عام 2009م، الذي وصل 61.66 للبرميل، وذلك بعد أن أغلقت بنهاية السنة عند مستويات كانت مستبعدة خلال الأشهر الستة الأولى من قبل المحللين. ويعود السبب في ارتفاع متوسط أسعار النفط العالمية في عام 2010م، إلى النشاط الاقتصادي العالمي الذي جاء أقوى من المتوقع خلال العام، إلى جانب ارتفاع الطلب على النفط من قبل الصين والهند فوق ما كان متوقعاً حيث ارتبطت تحركات أسعار النفط بشكلٍ وثيق مع التوقعات الاقتصادية وأوضاع الأسواق المالية على مدار العام. من ناحية أخرى، شكلت بعض العوامل الأخرى ضغطاً على أسعار النفط خلال العام منها: حالات عدم اليقين بشأن انتعاش الاقتصادي العالمي، لا سيما فيما يتعلق بأزمة الديون في أوروبا، والسياسات التي اتبعتها الصين والتي تهدف إلى تقييد الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، كان الارتفاع النسبي في المخزون العالمي من النفط يشكل عائقاً لإستمرار تحرك أسعار النفط للأعلى في وقت ما خلال العام، خصوصاً وأن مخزون النفط لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يقترب من أعلى مستوى له منذ عام 1998م.

بدأت أسعار النفط الخام الأميركي الخفيف (خام غرب تكساس) عام 2010م، عند 81.52 دولار للبرميل الواحد، مرتفعةً بمقدار 2.13 دولار عن سعر الإغلاق لعام 2009م. وقد وصلت أسعار النفط الأمريكي إلى أدنى مستوى لها خلال عام 2010م، عند 64.78 دولاراً للبرميل في الخامس والعشرين من شهر مايو، وسط مخاوف من أن أزمة الديون في أوروبا ستكون سبباً في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والطلب على النفط الخام.

كما وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال العام عند 91.48 دولاراً للبرميل في الثامن والعشرين من شهر ديسمبر على الرغم من ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي على خلفية بعض المؤشرات الإيجابية في الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمي. وقد ساهمت كل من التوقعات بارتفاع الطلب على النفط وبرودة الطقس غير المعتادة في أوروبا وشمال شرق الولايات المتحدة في هذا الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال شهر ديسمبر. أسعار خام برنت البريطاني، من جانبها، بدأت العام عند 79.05 دولاراً للبرميل، متخطيةً بذلك سعر الإغلاق لعام 2009م، بواقع 1.14 دولار. وكانت أسعار خام برنت قد هبطت إلى أدنى مستوياتها خلال 2010م، إلى 67.18 دولاراً للبرميل في الخامس والعشرين من مايو، في حين سجلت أعلى مستوياتها عند 93.63 دولاراً في الثالث والعشرين من شهر ديسمبر خلال العام. وفيما يتعلق بعام 2011م، تشير التنبؤات من قبل المصادر الرئيسية إلى أن متوسط أسعار خام غرب تكساس سيصل إلى 93 دولاراً للبرميل، في حين من المتوقع أن ترتفع أسعار خام برنت إلى نحو حوالي 90 دولار.

خلال السنوات القليلة الماضية، أصبح الاقتصاد العالمي المحرك الأكثر

أهمية للتغيير في استهلاك النفط. وقد رفعت كل من الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة(Energy Information Administration(EIA، ووكالة الطاقة الدولية(International Energy Agency (IEA تقديراتها لاستهلاك النفط في عام 2010م، وذلك استناداً إلى بيانات الاقتصاد العالمي التي تجاوزت التوقعات. وارتفع الاستهلاك العالمي من النفط إلى 86.6 مليون برميل يومياً في عام 2010م، مع تسارع الانتعاش الاقتصادي العالمي، ما يعد أعلى بمقدار 2.27 مليون برميل من مستواه في عام 2009م. وجاء معظم هذا النمو في استهلاك النفط العالمي من قبل الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخصوصا الصين ودول الشرق الأوسط، والبرازيل. ففي عام 2010م، ارتفع الطلب الصيني على النفط خلال العام بنحو 8.8% ليصل إلى 9.05 مليون برميل يومياً مع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين بنسبة 10.3%.

أما في دول الشرق الأوسط، والتي نمت إقتصاداتها بنسبة 3.9% في 2010م، فقد ارتفع استهلاك النفط بنسبة 4% إلى 7.25 مليون برميل. في البرازيل، والتي شهد اقتصادها نموا بنسبة 7.5% في عام 2010م، ارتفع الطلب على النفط بنحو 4.8% إلى 2.61 مليون برميل يومياً. من ناحية أخرى، فإن دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD، والتي قدر أن ينمو اقتصادها بنسبة 2.6%، فقد ارتفع استهلاك النفط فيها بشكلٍ طفيف من 45.42 مليون برميل في عام 2009م، إلى 45.92 مليون برميل يومياً في عام 2010م. وبصفة عامة، من المتوقع أن يواصل الاستهلاك العالمي للنفط نموه خلال عام 2011م، بزيادة قدرها 1.4 مليون برميل ليصل إلى 88.05 مليون برميل يومياً، وذلك بالرغم من استمرار احتمالات انخفاضه جراء المخاوف من تأخر الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وفيما يتعلق بجانب العرض، فقد ارتفع العرض العالمي من النفط تقريباً بنسبة 2.4% خلال عام 2010م. (أي بمقدار 2 مليون برميل يومياً) ليصل إلى 86.4 مليون برميل يومياً، كما ويتوقع أن يقفز إلى 87.73 برميل يومياً في 2011م. وقد قررت منظمة الأوبك OPEC على إبقاء حصصها الإنتاجية دون تغيير عند سقف 29 مليون برميل يومياً في عام 2011م. في اجتماعها الاستثنائي في شهر ديسمبر. وجاء هذا القرار نتيجة للتوقعات بانخفاض نمو الطلب على النفط، والتحديات المتعلقة بمخاطر ضعف الانتعاش الاقتصادي العالمي، والآثار السلبية لحرب عملات محتملة، والمخاوف من حدوث أزمة ائتمانية أخرى في أوروبا، وكلها عوامل يمكن أن تؤثر سلباً على طلب النفط. ومع ذلك، يمكن إعادة النظر في هذا القرار حين يصبح الاقتصاد العالمي أكثر استقراراً.

من ناحية أخرى، توسع إنتاج النفط من خارج منظمة الأوبك OPEC بمقدار 1.13 مليون برميل يومياً في عام 2010م، وهو أعلى مستوى نمو منذ عام 2002م، ليصل في المتوسط إلى 52.26 مليون برميل يومياً. وسجلت أمريكا الشمالية أعلى معدل نمو في الإنتاج بين جميع المناطق من خارج منظمة الأوبك، تليها دول الاتحاد السوفيتي السابق وأميركا اللاتينية. ولعام

2011م، من المتوقع أن ينمو إنتاج النفط من خارج منظمة الأوبك (بما في ذلك المنتجات النفطية الأخرى) بمقدار 0.41 مليون برميل يومياً مقارنة بالعام السابق ليصل متوسط الإنتاج إلى نحو 52.67 مليون برميل يومياً، كما يتوقع أن يصل إجمالي إنتاج النفط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD نحو 19.81 مليون برميل في المتوسط، بانخفاض قدره 0.08 مليون برميل يومياً مقارنة مع العام السابق.

أسعار النفط خلال عامي 2009م و 2010م.

المصدر: الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة

الاقتصاد السعودي

بعد أن استطاع أن يتجنب الركود في عام 2009م، سجل الاقتصاد السعودي نمواً ملحوظاً في 2010م. بلغت نسبته 3.8%، وذلك بنمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 4.4%، وبهذا النمو فقد ارتفع مقدار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 868.9 مليار ريال. وقد دلت معدلات النمو القوية تلك على أن الاقتصاد السعودي قد تمكن من أن يتجاوز الأزمة المالية العالمية في فترة زمنية قصيرة نسبياً وبأقل التكاليف. وهذه المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية إلى جانب ما تتمتع به المملكة من بيئة مميزة لممارسة الأعمال جعلت المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر البلدان استقطاباً للتدفقات المالية طويلة الأجل. لقد صنفت مؤسسة التمويل الدولية المملكة في المرتبة الحادية عشرة من بين مئة وثلاثة وثمانين بلداً من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية في عام 2010م. وفي نفس السياق، احتلت المملكة في عام 2009م، المرتبة الثامنة من بين البلدان الأكثر إستقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث تقدمت من المرتبة الرابعة عشرة في عام 2008م، بعد أن استقطبت المملكة في عام 2009م ما قيمته 35.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يشكل نحو 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال ذلك العام مقارنة بما نسبته 8.0% في عام 2008م، مما جعلها أكبر متلقٍ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الـ 20 كنسبة إلى حجم الاقتصاد.

إلى جانب ما تقدم، رفعت وكالة فيتش التصنيف الائتماني للمملكة إلى "AA-"، حيث أكد التقرير أن القوة الإئتمانية للمملكة تكمن في أصولها المحلية والخارجية الضخمة وإنخفاض دينها الحكومي. أما وكالة موديز لخدمات المستثمرين فقد عززت تصنيف المملكة الإئتماني بالنسبة للديون السيادية بالعملات المحلية والأجنبية إلى "Aa3" من "A1". وقد عزت وكالة موديز هذا التغير الإيجابي في التصنيف إلى قوة قطاع المالية العامة، ونجاح برنامج الإنفاق الحكومي على البنية التحتية في تحسين القدرة التنافسية للبلاد على المدى الطويل.

لقد تضافرت عدة عوامل في تحقيق معدل النمو القوي في الاقتصاد السعودي في عام 2010م، أهمها الزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي على مدى العامين السابقين وقوة ومنعة القطاع المالي. فبعد أن اعتمدت الحكومة ميزانيات كبيرة في عامي 2009م، و2010م، عادت لتتبني ميزانية توسعية لعام 2011م، تمت فيها زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 7.4% ليصل إلى 580 مليار ريال. وقد خصصت الميزانية ما مقداره 256 مليار ريال أو 44.3% من مجموع النفقات على انشاء مشاريع جديدة وإنجاز مراحل جديدة من المشاريع القائمة. وقد شملت الميزانية على تخصيص مبلغ 150 مليار ريال لقطاعات التعليم وتدريب القوى العاملة، ومبلغ 68.7 مليار ريال على قطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية، ومبلغ 508 مليار ريال للزراعة والمياه وخدمات البنية التحتية، و ما مقداره 25.2 مليار ريال للنقل والاتصالات، ومبلغ 24.5 مليار ريال للبلديات. هذا بالإضافة إلى المخصصات السخية لمؤسسات الإقراض المتخصصة.

وكذلك فقد أصدرت الحكومة في عام 2010م، خطة التنمية التاسعة التي توفر إطاراً متكاملا للتنمية حتى عام 2014م، كما أنها تؤكد استمرار النهج التنموي الذي اعتمدته المملكة طوال السنوات الماضية. فالخطة تتضمن تنفيذ مشاريع في قطاعات تنموية رئيسية تصل تكلفتها خلال فترة الخطة إلى 1444.6 مليار ريال بزيادة مقدارها 67.2% عن إعتمادات الميزانية خلال خطة التنمية الثامنة. فالخطة تركز على مواصلة جهود تحسين مستوى المعيشة ونوعيه الحياة للمواطنين، وتنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها، وتوزيع مكاسب التنمية على جميع المناطق والأقاليم بشكل متوازي، بالإضافة إلى متابعة العمل على تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحديث الأنظمة والتشريعات، وإقرار المزيد من الإصلاحات المؤسسية والإدارية، والمضي قدماً في عمليات الخصخصة والإستثمار في تكنولوجيا المعلومات بما يعزز في مجموعه مستوى كفاءة وتنافسية الاقتصاد، ويدعم التشغيل الأمثل لعوامل الإنتاج، ويوفر بيئةً إقتصادية وتنظيمية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. أما من حيث الأهداف الاقتصادية، فتهدف الخطة خلال السنوات الخمس المقبلة إلى تحقيق متوسط نمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبته 5.2% بالأسعار الثابتة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الثابتة من 46.2 ألف ريال في عام 2009م، إلى 53.2 ألف ريال في عام 2014م.

الأسواق المالية

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال عام 2010م، تنفيذ سياستها النقدية المتوازنة التي تهدف إلى توفير السيولة الكافية وتحقيق الاستقرار المالي وإستقرار مستوى الأسعار من خلال مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية. ونتيجة لذلك، حظيت أسواق المال في المملكة العربية السعودية بالسيولة الكافية التي مكنت الاقتصاد من العودة إلى مواصلة النمو القوي، في ظل أسعار الفائدة المنخفضة ومعدل التضخم المعتدل.

وقد أنهى سعر الإقراض للريال بين البنوك لثلاثة أشهر (سايبور) عام 2010م، عند نسبة 0.75%، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 0.73%، أي أقل بنحو 7 نقاط أساس عن المتوسط الذي بلغه في عام 2009م. اما سعر الإقراض بين البنوك لإثني عشر شهراً فقد انهى السنة عند نسبة 1.048%، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 1.03%. وهذا المتوسط يقل عن المتوسط لكامل عام 2009م، بنحو 40 نقطة أساس. وقد بقيت فروقات معدلات الفائدة لصالح الودائع بالريال خلال العام حيث بلغ متوسط الهامش بين سعر الإقراض بين البنوك بالريال لثلاثة أشهر(سايبور) وسعر الإقراض بين البنوك بالدولار (لآيبور) لثلاثة أشهر نحو 39 نقطة أساس. أما معدل التضخم فقد إرتفع في عام 2010م، إلى 5.4% مقارنة بـ 5.1% في 2009م، وقد نجمت هذه الزيادة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والايجارات.

أما فيما يتعلق بالسيولة، فتشير البيانات إلى أن عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3)، قد ارتفع بشكل قياسي إلى 1080.4 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2010م، وهذا يعني ارتفاعه بنسبة 5.0% عن مستواه في نهاية ديسمبر 2009م. وقد ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 4.7%، في حين قفزت الودائع تحت الطلب بنسبة تجاوزت 22%.

وفيما يخص إجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية للقطاع الخاص، فقد بدأت بالارتفاع بشكل متواصل في كل شهر بدءاً من يناير 2010م. حيث ارتفع إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص حتى نهاية العام بنسبة 5.7% ليصل إلى 775.8 مليار ريال، مقارنة بما مقداره 734.2 مليار ريال في نهاية عام 2009م. ونتيجة لهذا النمو المتقارب في الودائع والقروض، فقد ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع بشكل طفيف إلى 78.8% في ديسمبر 2010م، من 78.1% في ديسمبر 2009م.

وبالنسبة لسوق الأسهم السعودي (تداول) فقد انهت السوق السنة على ارتفاع حيث أغلقت العام عند مستوى 6620 نقطة مقابل 6121 نقطة في نهاية عام 2009م، أي بزيادة بلغت 499 نقطة أو ما نسبته 8.15%. وقد تجاوز مؤشر السوق "تاسي" مستوى 6900 نقطة حين وصل إلى 6929 نقطة في 26 أبريل، وهو أعلى مستوى إغلاق يومي للمؤشر خلال تداولات عام 2010م. أما مكرر الربحية(P/E ratio) للسوق فقد انخفض بنهاية العام إلى 15.3 بعد أن عاد وارتفع إلى مستوياته التاريخية ليصل إلى 19 في الربع الرابع من 2009م. وذلك بعد انحداره لأقل من 11 في ديسمبر عام 2008م. ومع ذلك، فإن المؤشرات الحالية تدل على أن السوق السعودي يوفر فرصاً إستثمارية واعدة، حيث أنه من المتوقع أن تعود تقيمات السوق (القيمة السوقية وقيم التداول) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى معدلاتها التاريخية العالية.

أداء الاقتصاد الكلي في عام 2010م والتوقعات لعام 2011م

تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفعت في 2010م، بنسبة 16.6% ليصل إلى 1630 مليار ريال. أما بالقيمة الحقيقية، فقد نما الناتج بنسبة 3.8% مقارنة بمعدل نمو بلغ 0.16% في 2009م. وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو قطاع النفط بنسبة 2.08% ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.4%. وضمن القطاع غير النفطي، فقد حقق القطاع الخاص نمواً بنسبة 3.7% أما القطاع الحكومي فقد نما بنسبة 5.9%. وقد نجم النمو في القطاع الخاص نتيجة لنمو كافة القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع التشييد والبناء بنسبة 3.7%، أما قطاع (الكهرباء والغاز والماء) فقد نما بنسبة 5.97%، وبالنسبة لقطاع النقل والاتصالات فقد ارتفع بنسبة 5.57%.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، ارتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات في عام 2010م، بنسبة 22.2%، لتصل إلى 925 مليار ريال. وقد زادت الصادرات من السلع بنسبة 22.9%، لتصل إلى 886.8 مليار ريال؛ ومن ضمن الصادرات السلعية، ارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 13.7% إلى 124.7 مليار ريال. أما الواردات من السلع والخدمات فقد انخفضت بنسبة 4.1% إلى 602.4 مليار ريال، وذلك بانخفاض الواردات من السلع بنسبة 1.3% إلى 353.6 مليار ريال. ونتيجة لذلك، سجل الميزان التجاري في عام 2010م، فائضا قدره 533.2 مليار ريال أو 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما حقق الحساب الجاري فائضا قدره 260.9 مليار ريال أو ما نسبته 16% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص المالية العامة، فقد بلغت الإيرادات في عام 2010م، نحو 734 مليار ريال، في حين وصل مجموع النفقات العامة إلى 626.5 مليار ريال، ونتيجة لذلك، حققت الميزانية العامة في 2010م فائضا قدره 108.5

مليار ريال أو ما نسبته 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وتماشيا مع ما تحقق في الموازنة، فقد انخفض معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.2% نزولا من 16% في 2009م.

في عام 2011م ، يتوقع لأسعار النفط السعودي أن تبلغ بالمتوسط نحو 88 دولار للبرميل، كما يتوقع أن يرتفع الإنتاج من النفط الخام إلى 8.6 مليون برميل يومياً. وبناءً عليه، يمكن للقطاع النفطي أن ينمو بنسبة 3.5% في عام 2011م، بينما يقدر للقطاع غير النفطي أن ينمو بنسبة 4.9%. أما القطاع الحكومي، فيتوقع له مواصلة النمو بمعدل 5.0%، في حين يمكن للقطاع الخاص أن ينمو بنسبة 4.8% في العام نفسه. وفقا لذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو بنسبة 4.6% في 2011م. أما الناتج المحلي الإجمالي الإسمي فيمكن أن يصل وفقاً لذات التقديرات إلى 1790 مليار ريال في عام 2011م. أما معدل التضخم فمن المتوقع أن يبقى بحدود 5.3% في 2011م. وبالنسبة لمعدل البطالة (بين السعوديين) فيقدر له أن يستمر عند معدل 10.5%. كما يتوقع أن ينخفض الدين الحكومي إلى أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م.

واستناداً إلى تقديرات أسعار النفط والإنتاج في 2011م، فيمكن للحساب الجاري أن يسجل فائضاً يبلغ 118.1 مليار ريال أو ما نسبته 6.7% في الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للمالية العامة للدولة فإن التقديرات تشير إلى أنها ستحقق فائضاً ملموساً في عام 2011م بالنظر إلى الإفتراضات المتحفظة (بالنسبة لأسعار النفط) التي بنيت عليها الإيرادات المقدرة في الموازنة، بالرغم من الاعتقاد بأن النفقات الفعلية ستتجاوز النفقات المقدرة في الموازنة بنسبة قد تزيد عن 15%.

البيانات المالية لعام 2010

تقرير مراجعي الحسابات

إلى السادة مساهمي
بنك الرياض (شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة ببنك الرياض ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة"). والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحّدة كما في 31 ديسمبر 2010 والقوائم الموحّدة للدخل والدخل الشامل وتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ و ملخصاً لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى من رقم 1 إلى 39. لم نقم بمراجعة الإيضاح رقم 40 بما في ذلك البيانات المشار إليها في الإيضاح المذكور والمتعلقة "بالإفصاحات الخاصة بالركيزة الثالثة لبازل (2)" حيث أنها لا تقع ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسئولية الإدارة حول القوائم المالية الموحّدة

تعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك . تتضمن هذه المسئولية تصميم وتطبيق والإحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجّة عن الغش أو الخطأ، وإختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة، وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقاً للظروف.

مسئولية مراجعي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة، تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناجّة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. كما تشتمل أعمال المراجعة، على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي:

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

ديلويت آند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ص.ب 213 الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

بكر عبدالله أبو الخير
محاسب قانوني – ترخيص رقم (101)

كي. بي. ام. جي
الفوزان والسدحان
ص.ب 92876 الرياض 11663
المملكة العربية السعودية

عبدالله حمد الفوزان
محاسب قانوني – ترخيص رقم (348)

20 صفر 1432 هـ
(الموافق 24 يناير 2011م)

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2010 و 2009

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2010	2009
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	23,178,560	23,419,303
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	4,688,754	8,704,462
استثمارات، صافي	6	33,822,441	32,308,077
قروض وسلف، صافي	7	106,034,740	106,514,613
عقارات أخرى		431,578	407,132
ممتلكات ومعدات، صافي	8	1,862,855	1,830,157
موجودات أخرى	9	3,537,502	3,215,514
إجمالي الموجودات		173,556,430	176,399,258
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	11	10,636,551	16,163,012
ودائع العملاء	12	126,945,459	125,278,106
سندات دين مصدرة	13	1,873,723	1,873,403
مطلوبات أخرى	14	4,867,479	4,849,293
إجمالي المطلوبات		144,323,212	148,163,814
حقوق المساهمين			
رأس المال	15	15,000,000	15,000,000
إحتياطي نظامي	16	11,687,749	10,981,592
إحتياطيات أخرى	17	813,965	605,818
أرباح مبقاة		610,504	513,034
أرباح مقترح توزيعها	24	1,121,000	1,135,000
إجمالي حقوق المساهمين		29,233,218	28,235,444
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		173,556,430	176,399,258

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2010	2009
دخل العمولات الخاصة	19	4,872,527	5,814,294
مصاريف العمولات الخاصة	19	730,740	1,467,108
صافي دخل العمولات الخاصة		4,141,787	4,347,186
أتعاب خدمات بنكية، صافي	20	1,418,202	1,222,513
أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي		231,445	165,850
(خسائر) متاجرة، صافي		(5,972)	(5,971)
(خسائر) مكاسب استثمارات متاحة للبيع، صافي		129,849	(18,650)
دخل العمليات الأخرى	21	65,141	249,181
إجمالي دخل العمليات		5,980,452	5,960,109
رواتب وما في حكمها		1,124,228	1,118,172
إيجارات ومصاريف مباني		254,382	226,915
إستهلاك		277,812	262,248
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		641,020	578,402
مخصص خسائر الائتمان، صافي		935,074	618,539
مخصص انخفاض الاستثمارات، صافي		(85,000)	117,843
مصاريف العمليات الأخرى	22	8,309	7,505
إجمالي مصاريف العمليات		3,155,825	2,929,624
صافي الدخل للسنة		2,824,627	3,030,485
ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)	23	1.88	2.02

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشاملة الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
صافي الدخل للفترة	2,824,627	3,030,485
أرباح شاملة أخرى		
استثمارات متاحة للبيع		
– صافي التغير في القيمة العادلة (إيضاح 17)	487,550	1,420,457
– صافي التغير في القيمة المحول إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 17)	(222,004)	118,635
	265,546	1,539,092
تغطية التدفقات النقدية		
– صافي التغير في القيمة العادلة (إيضاح 17)	(58,821)	15,377
– صافي التغير في القيمة المحول إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 17)	1,422	(8,961)
	(57,399)	6,416
أرباح شاملة أخرى للفترة	208,147	1,545,508
إجمالي الدخل الشامل للفترة	3,032,774	4,575,993

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009

2010 بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاة	أرباح مقترح توزيعها	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	10,981,592	485,692	120,126	513,034	1,135,000	28,235,444
إجمالي الدخل الشامل		-	-	265,546	(57,399)	2,824,627	-	3,032,774
إجمالي الأرباح الموزعة المدفوعة لعام 2009	24	-	-	-	-	-	(1,135,000)	(1,135,000)
الأرباح المرحلية الموزعة المدفوعة لعام 2010	24	-	-	-	-	(900,000)	-	(900,000)
المحول للاحتياطي النظامي	16	-	706,157	-	-	(706,157)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية لعام2010	24	-	-	-	-	(1,121,000)	1,121,000	-
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	11,687,749	751,238	62,727	610,504	1,121,000	29,233,218

2009 بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاة	أرباح مقترح توزيعها	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	10,223,971	(1,053,400)	113,710	275,170	1,131,000	25,690,451
إجمالي الدخل الشامل		-	-	1,539,092	6,416	3,030,485	-	4,575,993
إجمالي الأرباح الموزعة المدفوعة لعام 2008	24	-	-	-	-	-	(1,131,000)	(1,131,000)
الأرباح المرحلية الموزعة المدفوعة لعام 2009	24	-	-	-	-	(900,000)	-	(900,000)
المحول للاحتياطي النظامي	16	-	757,621	-	-	(757,621)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية لعام2009	24	-	-	-	-	(1,135,000)	1,135,000	-
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	10,981,592	485,692	120,126	513,034	1,135,000	28,235,444

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2010	2009
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		2,824,627	3,030,485
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:			
تراكم الخصم على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة وسندات دين مصدرة، صافي		(89,542)	(350,109)
خسائر (مكاسب) استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي		(129,849)	18,650
استهلاك		277,812	262,248
مخصص انخفاض الاستثمارات، صافي		(85,000)	117,843
مخصص خسائر الائتمان، صافي		935,074	618,539
		3,733,122	3,697,656
صافي (الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	(44,647)	(1,364,192)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء		2,692,865	(655,633)
قروض وسلف		(455,201)	(10,703,306)
عقارات أخرى		(24,446)	106,442
موجودات أخرى		(321,988)	199,149
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		(5,526,461)	(5,050,182)
ودائع العملاء		1,667,353	20,222,560
مطلوبات أخرى		42,436	(986,516)
صافي النقدية الناتجة عن (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		1,763,033	5,465,978
الانشطة الاستثمارية			
متحصلات من بيع واستحقاق الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة		27,050,935	27,978,785
شراء استثمارات مقتناة لغير اغراض المتاجرة		(28,052,441)	(18,199,213)
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		(310,510)	(462,099)
صافي النقدية الناتجة عن (المستخدمة في) الانشطة الاستثمارية		(1,312,016)	9,317,473
الانشطة التمويلية			
توزيعات الارباح والزكاة المدفوعة		(2,059,250)	(2,014,593)
صافي النقدية (المستخدمة في) الناتجة عن الأنشطة التمويلية		(2,059,250)	(2,014,593)
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وشبه النقدية		(1,608,233)	12,768,858
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		22,445,240	9,676,382
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	25	20,837,007	22,445,240
عمولات خاصة مستلمة خلال السنة		4,957,968	6,399,401
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		804,138	1,955,645
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة وتحويلات لقائمة الدخل الموحدة		208,147	1,545,508

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009

1 – عام

تأسس بنك الرياض ("البنك")، شركة مساهمة مسجلة بالمملكة العربية السعودية، بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأول 1377 هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957 م). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377 هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957 م) من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 241 فرعاً (2009م: 216 فرعاً) في المملكة العربية السعودية وفرعاً واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، ووكالة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتباً تمثيلياً في سنغافورة. إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:-

بنك الرياض
ص ب 22622
الرياض 11416
المملكة العربية السعودية

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة وفق مبدأ تجنب العمولات والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تشكيلها من قبل البنك.

2 – أسس الإعداد:

أ) بيان الإلتزام

يقوم البنك بإعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وطبقاً للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد التأسيس.

ب) أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء المشتقات والاستثمارات المتاحة للبيع والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية المغطاة من مخاطر التغيرات في القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة في حدود مستوى المخاطر المغطاة، وعدا ذلك تقاس بالتكلفة. تعد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

د) الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات التي يتم عرضها في القوائم المالية. كما يتطلب الأمر أن تمارس الإدارة حكمها عند تطبيق سياسات البنك المحاسبية. ويتم بشكل مستمر تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام التي تبنى على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد أنها معقولة ضمن الظروف المحيطة. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام التقديرية ما يلي :

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

(1) خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلف

يقوم البنك على أساس ربع سنوي بمراجعة محافظ القروض لتحديد الانخفاض في القيمة بشكل محدد وإجمالي. ولكي يحدد البنك فيما إذا وجب تسجيل خسائر للانخفاض، يتخذ البنك أحكاماً يحدد بموجبها فيما إذا وجدت بيانات واضحة تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. تتضمن هذه الأدلة بيانات واضحة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في موقف السداد لمجموعة من المقترضين. وتستخدم الإدارة التقديرات في ضوء الخبرة التاريخية لخسائر الإقراض مع الأخذ في الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان والأدلة الموضوعية للانخفاض الماثل ولتلك التي في المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم وذلك لتقليل أية فروقات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

(2) القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة

تحدد القيم العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة باستخدام أساليب التقييم الفني. وحينما يتم ذلك يتم مراجعتها وتدقيقها بشكل مستقل، حينما يكون هنالك حاجة لذلك، للحصول على درجة معقولة بأن المخرجات تعكس البيانات الفعلية وأسعار السوق المقارنة. وتستخدم أساليب التقييم بيانات سوق واضحة فقط، عندما يكون ذلك عمليا. إلا أن بعض الجوانب مثل مخاطر الإئتمان والتقلبات (volatilities) والإرتباطات (correlation) تتطلب من الإدارة إجراء تقديرات. كما إن التغيرات في الإفتراضات المستندة عليها هذه العوامل من الممكن إن تؤثر في القيمة العادلة المسجلة لتلك الأدوات المالية.

(3) الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

يمارس البنك حكمه في الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع. ويتضمن هذا الحكم تحديد الانخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة عن تكلفتها. ويقيّم البنك عند ممارسته لهذا الحكم التقلب الطبيعي في سعر الأسهم من ضمن عوامل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر البنك الانخفاض معقولا عندما يكون هناك دليل للتراجع الملحوظ في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها أو أداء قطاع الأعمال ذي العلاقة أو في التغيرات التقنية أو في التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

(4) تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

يتبع البنك الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. ويقوم البنك بتقدير نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق لكي يتمكن من الوصول إلى هذا الحكم.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

أ) التعديلات في السياسات المحاسبية

تتماشى السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2009 م، فيما عدا تطبيق التعديلات التي طرأت على المعايير المحاسبية القائمة كما هو موضح أدناه.

معيار المحاسبة الدولية 27 "توحيد وفصل القوائم المالية" عام 2008 م – تعرض المعيار مبدئياً لمحاسبة التغير في ملكية الشركات التابعة بعد الحصول على السيطرة، ومحاسبة تحقق فقدان السيطرة، وتوزيع الأرباح أو الخسائر للأطراف المسيطرة وغير المسيطرة في الشركات التابعة.

تعديل معيار المحاسبة الدولية 39 " الأدوات المالية – التسجيل والقياس – البنود المؤهلة للتغطية" صدر التعديل في شهر يوليو 2008م. أوضحت هذه التعديلات عن كيفية تطبيق مبادئ تحديد ما إذا كانت المخاطر المغطاة أو الجزء من التدفق النقدي مؤهلة للتخصيص في حالات معينة. تحسينات معايير التقارير المالية لعام 2009م ، التعديلات المنطبقة على المعايير والتفسيرات ذات العلاقة.

ب) أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة، القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة له، (الرياض المالية وشركة إثراء الرياض العقارية). ويشار إليها " بالمجموعة". يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك، كما أن السياسات المحاسبية التي تخضع لها تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للبنك القدرة على السيطرة عليها، وتتواجد السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على مكاسب من أنشطتها، وعادة يمتلك فيها البنك حصة تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها إلى البنك، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف هذه السيطرة. تتمثل الحصة غير المهيمنة في صافي الدخل وصافي الأصول غير المملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل البنك في الشركة التابعة له. وقد بلغت الحصة غير المهيمنة بتاريخ 31 ديسمبر 2010م و 2009م أقل من نسبة 1% من صافي أصول الشركات التابعة، وهي مملوكة لمساهمين ممثلين للبنك، ولذلك لم يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الموحدة.

يتم استبعاد الأرصدة بين البنك والشركة التابعة، وأي دخل أو مصروف غير محقق قد ينشأ من المعاملات المالية مع الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

ج) محاسبة تاريخ السداد

يتم إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد، ويتم قيد أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الشراء وتاريخ التقرير بنفس طريقة المحاسبة عند اقتناء الأصل. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

د) الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي والعقود الخاصة بأسعار العمولات ومقايضات أسعار العملات والعمولات وخيارات أسعار العملات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة. تقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وتقيد ضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق وأنظمة خصم التدفقات النقدية وأنظمة التسعير، حسبما هو ملائم. وتعتمد معالجة التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها في أي من الفئات التالية :

(1) مشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة تحت بند دخل/خسائر المتاجرة. وتتضمن المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر المبينة أدناه.

(2) محاسبة تغطية المخاطر

لأغراض محاسبة تغطية المخاطر، فإن تغطية المخاطر تصنف إلى فئتين هما :

(أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكدة غير المغطاة أو جزء محدد من أي منهم مرتبط بمخاطر محددة قد تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة.

(ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المغطاة أو العمليات المتوقع حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة المعلن.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فعالية عالية، بمعنى أن يتم مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر بشكل فعال مع التغيرات المقابلة التي طرات على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق إستراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند الذي سيتم تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم فعالية تغطية المخاطر، وتبعاً لذلك، يجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

أ. تغطية مخاطر القيمة العادلة:

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية مخاطر لتغطية التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المثبتة أو لالتزم مؤكد والذي قد يكون له تأثير على قائمة الدخل، تدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطره في القيمة الدفترية لذلك البند ويدرج في قائمة الدخل الموحدة. أما البنود المغطاة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، وفي الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشرط محاسبة تغطية المخاطر، أو بيعها، أو انتهائها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للبنود المغطاة عند انتهائها والقيمة المقابلة في قائمة الدخل على مدى العمر المتبقي للتغطية باستخدام سعر العمولة الفعلي.

وإذا تم إلغاء إثبات البند التي تمت تغطية مخاطره يتم إثبات وتسوية القيمة العادلة غير المطفأة على الفور بقائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

ب . تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تخصيص أحد المشتقات على أنها أداة تغطية لمتغيرات التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر مرتبطة بأصل أو خصم مثبت أو مرتبط بعملية مالية متوقعة تتصف بارتفاع احتمال حدوثها والتي قد يكون لها تأثير على قائمة الدخل، فيتم إثبات الجزء الخاص بالربح والخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر التي تم تحديده على أنه جزء فعال مباشرة في قائمة الدخل الشامل، على أن يتم إثبات الجزء الغير فعال، إن وجد، في قائمة الدخل الموحدة.

بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على عمليات مستقبلية والتي تم إثبات الربح والخسارة ضمن الاحتياطيات الأخرى، تحول إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها معاملات التغطية في قائمة الدخل الموحدة. وعندما ينتج من المعاملات المغطاة المتوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي عندئذ يجب أن يتضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ أو التكلفة الدفترية لهذه الأصول والالتزامات، والأرباح والخسائر المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة تغطية المخاطر عند انتهاء سريان أداة التغطية أو عندما يتم بيعها أو عندما يتم ممارسة الحق تجاهها أو عندما يتم إنهاؤها أو عندما لا تصبح تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، أو عندما يتم التوقع بأن المعاملات المتنبأ بها لن تحدث، أو أن يقوم البنك بحل الارتباط. وحينئذ يتم الاحتفاظ بالربح أو الخسارة المتراكمة الناجمة عن أداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل حتى تحدث العملية المتنبأ بوقوعها، وفي حال التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة.

هـ) العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناجمة من تحويل الأرصدة فيما عدا الفروقات الناجمة عن إعادة تحويل الأدوات المالية في حقوق المساهمين (الأسهم) المصنفة متاحة للبيع، ويستثنى منها تلك التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل نتيجة استيفائها متطلبات تغطية التدفقات النقدية وتغطية صافي الاستثمارات. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تمويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقا لطبيعة الموجودات المالية.

وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية للفروع الخارجية المسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة كما في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول إيرادات ومصروفات الفروع الخارجية للريال السعودي بناء على المتوسط المرجح لأسعار التحويل السائدة خلال السنة. يتم إدراج الفروقات التي تظهر نتيجة تحويل البنود المالية والتي تشكل جزء اً من صافي الاستثمار في العمليات بالعملات الأجنبية، إذا كانت جوهرية، كبند مستقل في حقوق المساهمين. يتم تحويل هذه الفروقات إلي قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد العمليات الأجنبية. جميع الفروقات الجوهرية يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

و) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافيها في قائمة المركز المالي الموحد عند وجود حق قانوني ملزم أو عندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آنٍ واحد.

ز) إثبات الإيرادات

(1) دخل ومصاريف العمولات الخاصة:

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لكافة الأدوات المالية المدرة للعمولات الخاصة، ماعدا تلك التي تصنف كمقتناة بغرض المتاجرة أو تلك المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل (FVIS)، في قائمة الدخل الموحدة على أساس معدل العائد الفعلي. إن معدل العمولات الخاصة الفعلي هو تماماً سعر خصم التدفقات المالية المستقبلية المتوقعة خلال فترة سريان الأصول والإلتزامات المتوقعة (أو لفترة أقصر، إن انطبق) للقيم الحالية للأصول والإلتزامات. وعند احتساب سعر العمولة الفعلي يقدر البنك التدفقات المالية، أخذاً في الإعتبار، جميع شروط التعاقد للأدوات المالية فيما عدا خسائر الإئتمان المحتمل حدوثها.

ويتم تعديل القيمة الحالية للأصول المالية والإلتزامات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمتحصلات. وتحتسب القيمة الحالية المعدلة على أساس سعر العمولة الفعلي الأصلي، ويتم إثبات التغير في القيمة الحالية في بند دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.
ويشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة أو المستلمة وتكاليف المعاملات المالية والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل العمولة الفعلي. وتعرف تكلفة المعاملات بأنها التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء واصدار أو الإستغناء عن أصل أو التزام مالي.

(2) أتعاب الخدمة البنكية:

يتم إثبات أتعاب الخدمات البنكية عندما تقدم الخدمة. أما أتعاب الالتزام لمنح القروض والتي على الأرجح سيتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي لتلك القروض. كما يتم إثبات أتعاب المحافظ والخدمات الاستشارية الإدارية طبقاً لعقود الخدمات المتعلقة وعلى أساس زمن نسبي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات وإدارة محافظ استثمار وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها على مدى الفترة التي يتم خلالها تقديم هذه الخدمات.

(3) أخرى:

أما توزيعات الأرباح، فيتم إثباتها عند نشوء الحق لاستلام هذه الأرباح. ويتم إثبات دخل أو خسائر الصرف الأجنبي عند حدوث الدخل أو الخسارة. ويتم إثبات النتائج التي تظهر من الأنشطة التجارية وتشمل جميع المكاسب والخسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المقتناة بغرض المتاجرة ودخل ومصاريف العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح المرتبطة بها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

ح) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر البنك في إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد في قائمة المركز المالي، ويتم قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة بشأن الاستثمارات المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات الأخرى "مقتناة بالتكلفة المطفأة"، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق.

ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو ودائع العملاء، حسبما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الفعلي. لن يتم إظهار الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحد لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة.

تدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضمن قائمة المركز المالي في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي أو الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أو القروض والسلف، حسب ما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الفعلي.

ط) الاستثمارات

يتم إثبات الاستثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المرتبطة مباشرة باقتناء هذه الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة، والتي تم لاحقا معالجتها حسب تصنيفها كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتطفأ العلاوة أو الخصم بشكل عام على أساس العائد الفعلي وتدرج في دخل العمولات الخاصة. وتحدد القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند انتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. وتحدد القيمة العادلة للأصول المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيم الأصول المعلنة. أما بالنسبة للاستثمارات غير المتداولة بالسوق، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة من الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم فنية متنوعة والتي تتضمن استخدام نماذج حسابية، إن أمكن. وتؤخذ المدخلات لهذه النماذج من مشاهدات الأسواق عندما يكون ذلك ممكنا. ولكن إذا كان ذلك غير عملي، فإنه يتطلب ممارسة مستوى معقول من الحكم لتحديد القيمة العادلة.

بعد الإثبات الأولي للاستثمارات لا يسمح عادة بإجراء أية تحويلات بين فئات تصنيف الاستثمارات المختلفة، فيما عدا ما أقره التعديل الأخير لمعيار المحاسبة رقم 39 (إيضاح 6). وتحدد قيمة كل فئة من الاستثمارات عند انتهاء الفترة المالية اللاحقة على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

(1) الاستثمارات المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه المجموعة إما استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات تم تحديدها كاستثمارات مقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة أساسا لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدد قصيرة الأجل. وتقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد الإثبات الأولي، ويتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها. ولا يتم إضافة تكلفة الاقتناء، في حال وجودها، للقيمة العادلة عند الإثبات الأولي لهذه الاستثمارات. ويتم إظهار دخل العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح المستلمة عن الموجودات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل كإيرادات متاجرة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

(2) الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي تلك التي ينوى الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم. وتقاس هذه الاستثمارات، بعد اقتنائها، بالقيمة العادلة. وعندما لا يتم تغطية مخاطر القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع تثبت أية مكاسب أو خسائر نتيجة التغير في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الشامل. وعند انتفاء أسباب إثبات تلك الاستثمارات يتم إظهار المكاسب أو الخسارة المتراكمة، المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة، المتضمنة في قائمة الدخل الموحدة للفترة.

(3) الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط، كاستثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتظهر الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

(4) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تواريخ استحقاقات محددة، ولدى البنك القدرة والنية الموجبة للاحتفاظ بها، باستثناء الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق.

ويتم قياس هذه الاستثمارات بعد اقتنائها بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. وتحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الاقتناء باستخدام سعر العمولة الفعلي، كما تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف ضمن بند مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن بيعها أو إعادة تصنيفها بدون التأثير على قدرة البنك لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن تخصيصها كبند يتم تغطية مخاطره بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر السداد المبكر وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار طويل الأجل.

ي) القروض والسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة، أو ممكن تحديدها، تم منحها أو اقتناؤها بواسطة البنك. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين ويتم إلغاء إثباتها عندما يسدد المقترضون التزاماتهم أو عندما تباع هذه القروض أو يتم شطبها أو عندما تحول بشكل جوهري جميع مخاطر وعوائد الملكية إلى طرف ثالث.

يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها. ويتم تصنيف القروض والسلف التي أنشأها أو حازها البنك والتي ليست متداولة بسوق نشط ولم يتم تغطية مخاطرها كقروض مقتناة بالتكلفة المطفأة. ولأغراض العرض في القوائم المالية، يتم خصم مخصص خسائر الائتمان من حساب القروض والسلف الممنوحة للعملاء.

ك) الانخفاض الدائم في قيمة الموجودات المالية

يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض دائم في قيمة أي من الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد وإثبات الخسائر الناتجة من الانخفاض في القيمة الحالية بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وتعتبر الأصول المالية منخفضة في حالة وجود دليل موضوعي يوضح حدوث خسارة بعد إثباتها المبدئي، وأن هذه الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية ويمكن تقديرها بشكل موثوق به.

تتضمن الشواهد الموضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية إعسار أو تأثر مقدرة العميل على السداد، وإعادة هيكلة القروض أو الجاري مدين بواسطة المجموعة بشروط استثنائية، و وجود مؤشرات على إقبال المقترض أو المصدر على حالة إفلاس، وكذلك وجود أدلة على عدم توفر سوق نشط للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود بيانات يمكن ملاحظتها لمجموعة من الأصول، وعلى سبيل المثال وجود تغييرات في مقدرة مقترض أو مصدر على السداد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

وتشطب الأصول المالية عندما تكون غير قابلة للتحصيل مقابل المخصص لانخفاض القيمة أو مباشرة بتحميلها على قائمة الدخل الموحدة. وتشطب الأصول المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد ما حدد مبلغ الخسارة فيها.

وفي حال تخفيض الموجودات المالية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد فإنه يتم إثبات دخل العمولات بعد ذلك على أساس سعر العمولة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة القابلة للاسترداد.

وإذا انخفض مبلغ الخسارة المطفأ في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض موضوعياً بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة تصنيف المدينين) فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق إثباته بواسطة تعديل حساب المخصص. كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة لتخفيض خسائر الائتمان.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض على شروطها قروضاً متعثرة، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبني سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن المدفوعات ستستمر، في الغالب. كما ستستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواء فردياً أو إجمالياً باستخدام معدل العمولة الفعلي الأصلي. ويتم شطب القروض الشخصية بعد مضى 180 يوماً على تاريخ تعثرها.

(1) الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة

في حالة الأدوات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والمثبتة بالتكلفة المطفأة يقوم البنك، لكل أداة مالية على حدة، بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها سابقاً.
يتم إنشاء مخصص محدد مقابل الانخفاض في قيمة القروض أو أي من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة في حال وجود شواهد موضوعية أن البنك غير قادر على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. المخصص المحدد للانخفاض هو عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والمبلغ المقدر القابل للاسترداد الذي هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك الضمانات وغيرها والتي تم خصمها على أساس معدل العمولة الفعلي الأصلي.

وتأخذ المجموعة أيضاً في اعتبارها شواهد الانخفاض في القيمة على المستوى الإجمالي للأصول المالية، أو يتم تحديد المخصص الإجمالي بناء على التدهور في التصنيفات الائتمانية الداخلية أو الخارجية الممنوحة للمقترض أو مجموعة من المقترضين، المناخ الاقتصادي المحيط بالمقترضين، والخبرات والمؤشرات التاريخية لأداء محفظة الإقراض الدالة على جودتها الائتمانية.

(2) الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع

في حالة أدوات الدين المقتناة كمتاحة للبيع يقوم البنك، لكل أداة مالية على حدة، بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة، كل على حدة، بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها سابقاً. إن المبالغ المثبتة مقابل انخفاض القيمة هي الخسائر المتراكمة المحتسبة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً اى خسائر لانخفاض القيمة لتلك الاستثمارات والتي تم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة سابقاً.
وفي حال حدوث أي ارتفاع بالقيمة العادلة لأدوات الدين، في فترة لاحقة، وأمكن ربط هذه الزيادة بشكل موضوعي بأحداث ائتمانية تحققت بعد إثبات انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة.
يعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المقتناة كمتاحة للبيع مقارنة بتكلفتها دليلاً موضوعياً على الانخفاض الدائم في القيمة.

ولا يسمح بعكس الخسارة الناتجة من انخفاض القيمة الدائم إلى قائمة الدخل الموحدة طالما ظلت الموجودات قائمة بالسجلات، وعليه فإن أي ارتفاع بالقيمة العادلة لاحقاً يجب أن يسجل ضمن حقوق المساهمين. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية (بيعها) يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

ل) العقارات الأخرى

تؤول للبنك خلال دورة أعماله العادية، بعض العقارات وذلك سداداً للقروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع. وتظهر عند الإثبات المبدئي بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف المستحقة أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية أيهما أقل، ناقصاً أية تكاليف للبيع (إذا كانت جوهرية). ويتم إثبات إيرادات الإيجار المتحققة من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة. ولا يتم تحميل استهلاكات على مثل هذه العقارات. وإلحاقاً للإثبات المبدئي فإنه يتم إعادة تقييم مثل تلك العقارات على أساس دوري. ويتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم ناقصاً تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة. كما يتم تسجيل المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم بشرط أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض المتراكمة التي تم تسجيلها سابقاً إضافة إلى الخسائر أو المكاسب الناتجة من الاستبعاد.

م) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم ولايتم استهلاك الأراضي المملوكة. تتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك وإطفاء الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات كما يلي :-

المباني	33 سنة
تحسينات وديكورات العقارات المستأجرة	فترة الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والتركيبات والمعدات	5-20 سنة
أجهزة الكمبيوتر	5 سنوات
برامج الكمبيوتر ومشاريع الميكنة	3-5 سنوات
السيارات	4 سنوات

يتم بتاريخ قائمة المركز المالي مراجعة الأعمار الإنتاجية والمنافع الاقتصادية للموجودات الثابتة الجوهرية، ما أمكن، ومن ثم يتم تعديلها إذا استلزم الأمر. ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الاستبعاد على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المحصل. وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

ن) المطلوبات المالية

يتم إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف هذه المعاملات المالية. ويتم لاحقاً قياس جميع العمولات المرتبطة بالالتزامات المالية، عدا تلك المقتناة لتدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفأ العلاوات وتتراكم الخصومات وفق أسس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وترحل إلى دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تسوية المطلوبات المالية، والتي تم تغطية قيمتها العادلة بشكل فعال، بالتغيرات في قيمتها العادلة بشرط أن لا تتجاوز هذه التسوية القدر الذي تم تغطية مخاطره. وتدرج المكاسب أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة للمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة فإنه يتم إثبات أية مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها.

س) عقود الضمانات

ضمن دورة عمل البنك المعتادة يتم منح ضمانات مالية، تتكون من اعتمادات مستندية وضمانات وقبولات. ويتم الإثبات المبدئي في القوائم المالية للضمانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند التزامات أخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. ولاحقاً بعد الإثبات المبدئي يتم قياس التزامات البنك لكل ضمان إما بعلاوة الإطفاء أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية تعهدات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية بقائمة الدخل الموحدة كمصروفات تحت بند مخصص خسائر الائتمان. كما يتم إثبات العلاوات المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن أتعاب خدمات بنكية وعلى أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة سريان الضمان.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

ع) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن المجموعة، بشكل موثوق به، تقدير الحاجة إليها لمقابلة دعاوى قضائية مقامة ضد البنك أو التزامات ناجمة عن أحداث ماضية ومن المحتمل بشكل كبير الحاجة إلى موارد نقدية للوفاء بهذه الالتزامات.

ف) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ص) النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وشبه النقدية بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الودائع النظامية، كما تشمل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

ق) إلغاء الإثبات للأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء في مجموعة أصول مالية متشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل أصلا مالياً، يتم إلغاء الإثبات عندما يقوم البنك بنقل جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل فقط في حال تخلي البنك عن السيطرة عليه. ويقوم البنك بإثبات أي حقوق أو التزامات تم إنشاؤها أو الإبقاء عليها خلال هذه العملية بشكل منفصل كأصول أو مطلوبات.

ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية أو جزء منها من قائمة المركز المالي الموحدة وذلك فقط عندما تنتهي (أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه).

ر) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

هي مكافأة مستحقة لموظفي البنك في نهاية مدة عملهم بالبنك. يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي البنك بموجب نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية، ويظهر بقائمة المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى.

ش) الزكاة الشرعية

بموجب قوانين مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية فإن الزكاة الشرعية هي التزام على المساهمين.

ويتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين في حقوق الملكية باستخدام الأسس الموضحة في أنظمة الزكاة. ولا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة حيث إنها تستقطع من قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

ت) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمار لعملائها والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. ويتم الإفصاح عن الأتعاب البنكية المكتسبة ضمن الإفصاح الخاص بالمعاملات مع الأطرف ذات العلاقة. ولا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

ث) المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة

تقدم المجموعة لعملائها بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية بعض منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة، والتي يتم اعتمادها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية. وتتضمن هذه المنتجات المرابحة والتورق والاستصناع والإجارة.

يتم احتساب كافة المنتجات المصرفية المتوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة باستخدام المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

4 - النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
نقدية في الصندوق وأرصدة أخرى	2,562,125	2,099,621
وديعة نظامية	6,137,435	6,092,788
اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	14,479,000	15,226,894
الإجمالي	23,178,560	23,419,303

طبقا لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل والودائع الأخرى وتحسب في نهاية كل شهر ميلادي. الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل متطلبات التشغيل اليومية وبناء على ذلك لم يتم إدراجها ضمن الأرصدة النقدية وشبه النقدية.

5 - الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
حسابات جارية	83,354	80,455
ايداعات أسواق المال	4,605,400	8,624,007
الإجمالي	4,688,754	8,704,462

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

6 – الاستثمارات، صافي

أ) التصنيف المحاسبي للاستثمارات:

(1) مقتناة تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل:

في 1 سبتمبر 2008م قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في محفظة المتاجرة والتي تظهر ضمن فئة "استثمارات مقتناة تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل إلى فئة " استثمارات متاحة للبيع" . القيمة الدفترية والعادلة للاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر 2010م بلغت 3,553 مليون ريال (31 ديسمبر 2009م: 3,278 مليون ريال سعودي) ولو لم يتم إعادة التصنيف لتضمنت قائمة الدخل الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010م مكاسب غير محققة تبلغ 292.1 مليون ريال (31 ديسمبر 2009م: 576.1 مليون ريال سعودي) نتيجة إعادة تقييم هذه الاستثمارات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

(2) الاستثمارات المتاحة للبيع:

بآلاف الريالات السعودية	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
	2010	2009	2010	2009	2010	2009
سندات بعمولة ثابتة	40,545	15,159	8,997,997	8,455,293	9,038,542	8,470,452
سندات بعمولة عائمة	-	-	1,764,956	1,522,852	1,764,956	1,522,852
صناديق استثمار	138,598	137,737	2,268,717	2,046,188	2,407,315	2,183,925
أسهم	947,760	732,398	129,846	109,059	1,077,606	841,457
الإجمالي	1,126,903	885,294	13,161,516	12,133,392	14,288,419	13,018,686

تشمل الاستثمارات الدولية أعلاه مبلغ 11,3 ألف مليون ريال سعودي (2009م: 9,8 ألف مليون ريال سعودي) تدار بواسطة مدراء خارجيين.

(3) الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة:

بآلاف الريالات السعودية	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
	2010	2009	2010	2009	2010	2009
سندات بعمولة ثابته	13,321,266	9,838,124	1,297,242	857,345	14,618,508	10,695,469
سندات بعمولة عائمة	3,859,396	6,305,151	38,643	275,811	3,898,039	6,580,962
الإجمالي	17,180,662	16,143,275	1,335,885	1,133,156	18,516,547	17,276,431

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

(4) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الإستحقاق:

بآلاف الريالات السعودية	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
	2010	2009	2010	2009	2010	2009
سندات بعمولة ثابتة	404,722	442,801	612,753	1,570,159	1,017,475	2,012,960
الإجمالي	404,722	442,801	612,753	1,570,159	1,017,475	2,012,960
إجمالي الاستثمارات، صافي	18,712,287	17,471,370	15,110,154	14,836,707	33,822,441	32,308,077

ب) مكونات الاستثمارات طبقاً لأنواع الأوراق المالية

بآلاف الريالات السعودية	2010			2009		
	متداولة	غير متداولة	الإجمالي	متداولة	غير متداولة	الإجمالي
سندات بعمولة ثابتة	10,328,159	14,346,366	24,674,525	7,691,474	13,487,407	21,178,881
سندات بعمولة عائمة	3,863,651	1,799,344	5,662,995	3,083,863	5,019,951	8,103,814
أسهم	637,826	480,352	1,118,178	549,066	333,245	882,311
صناديق استثمارية	2,407,315	-	2,407,315	2,183,925	-	2,183,925
مخصص الانخفاض في القيمة	-	(40,572)	(40,572)	-	(40,854)	(40,854)
إجمالي الاستثمارات، صافي	17,236,951	16,585,490	33,822,441	13,508,328	18,799,749	32,308,077

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

فيما يلي تحليل للأرباح والخسائر الغير محققة والقيمة العادلة للأستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الأستحقاق:

ج) الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة:

	2010					2009	
	إجمالي الأرباح	إجمالي الخسائر			إجمالي الأرباح	إجمالي الخسائر	
بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	غير المحققة	غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	14,618,508	77,984	(4,927)	14,691,565	10,695,469	28,009	-	10,723,478
سندات بعمولة عائمة	3,898,039	50,180	-	3,948,219	6,580,962	8,040	(48,006)	6,540,996
إجمالي الاستثمارات، صافي	18,516,547	128,164	(4,927)	18,639,784	17,276,431	36,049	(48,006)	17,264,474

د) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

	2010				2009		
	إجمالي الأرباح	إجمالي الخسائر			إجمالي الأرباح	إجمالي الخسائر	
بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	غير المحققة	غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	غير المحققة	القيمة العادلة
سندات بعمولة ثابتة	1,017,475	23,746	-	1,041,221	2,012,960	25,953	-	2,038,913

هـ) الملاءة الائتمانية للاستثمارات

	2010				2009			
بآلاف الريالات السعودية	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي
AAA	3,372,997	1,486,239	-	4,859,236	2,963,540	1,152,794	-	4,116,334
AA-to AA+	14,873,897	2,042,358	-	16,916,255	11,854,160	5,417,353	-	17,271,513
A-to A+	3,734,750	1,584,441	-	5,319,191	3,565,296	1,315,412	-	4,880,708
أقل من A-	2,297,230	505,782	-	2,803,012	2,557,647	143,103	-	2,700,750
غير مصنفة	395,651	44,175	3,484,921	3,924,747	238,238	75,152	3,025,382	3,338,772
الاجمالي	24,674,525	5,662,995	3,484,921	33,822,441	21,178,881	8,103,814	3,025,382	32,308,077

تتكون الإستثمارات المقيمة "أقل من A-" بشكل أساسي من سندات مصنفة إئتمانياً BBB و BB وتتكون الإستثمارات الغير مصنفة ائتمانياً من صناديق استثمار وأسهم لا يتم في العادة تقييمها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

و) الاستثمارات حسب أطراف التعامل

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
حكومية وشبه حكومية	20,028,755	19,436,296
شركات	7,515,232	6,881,102
بنوك و مؤسسات مالية أخرى	6,278,454	5,990,679
الإجمالي	33,822,441	32,308,077

تتضمن الاستثمارات على مبالغ قدرها 4,216 مليون ريال سعودي (2009م : 2,828 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء لدى عملاء آخرين (إيضاح 18 د). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 4,369 مليون ريال سعودي (2009م : 2,920 مليون ريال سعودي).

ز) حركة مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
الرصيد في بداية السنة	40,854	99,871
مبالغ مستردة/ محولة خلال السنة المالية	(282)	(59,017)
الرصيد في نهاية السنة	40,572	40,854

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

7 – القروض والسلف، صافي

أ) القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة

2010 بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	5,358,633	847,429	20,505,072	79,475,447	323,027	106,509,608
القروض والسلف غير العاملة، صافي	100,131	-	-	1,641,331	72,023	1,813,485
إجمالي القروض والسلف	5,458,764	847,429	20,505,072	81,116,778	395,050	108,323,093
مخصص خسائر الائتمان	(67,797)	-	-	(1,100,321)	(47,886)	(1,216,004)
الإجمالي	5,390,967	847,429	20,505,072	80,016,457	347,164	107,107,089
مخصص المحفظة	-	-	-	-	-	(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي						106,034,740

2009 بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	5,895,843	896,004	17,374,959	82,222,814	637,389	107,027,009
القروض والسلف غير العاملة، صافي	78,293	-	-	1,143,447	31,812	1,253,552
إجمالي القروض والسلف	5,974,136	896,004	17,374,959	83,366,261	669,201	108,280,561
مخصص خسائر الائتمان	(42,022)	-	-	(628,390)	(23,187)	(693,599)
الإجمالي	5,932,114	896,004	17,374,959	82,737,871	646,014	107,586,962
مخصص المحفظة	-	-	-	-	-	(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي						106,514,613

تتضمن القروض والسلف أعلاه منتجات مصرفية إسلامية متوافقة مع مبدأ تجنب الفوائد والتي تظهر بالتكلفة المطفأة قدرها 45,301 مليون ريال (2009م: 44,672 مليون ريال).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

ب) الحركة في مخصص خسائر الائتمان

2010 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	-	693,599	693,599	1,072,349	1,765,948
مجنب خلال السنة	71,003	350,272	780,764	1,202,039	-	1,202,039
ديون معدومة مشطوبة	(71,003)	(350,272)	(135,318)	(556,593)	-	(556,593)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(74,605)	(74,605)	-	(74,605)
تحويلات أخرى	-	-	(48,436)	(48,436)	-	(48,436)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	1,216,004	1,216,004	1,072,349	2,288,353

2009 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	-	602,829	602,829	1,072,349	1,675,178
مجنب خلال السنة	101,417	330,204	485,395	917.016	-	917,016
ديون معدومة مشطوبة	(101,417)	(330,204)	(228,581)	(660.202)	-	(660,202)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(119,145)	(119.145)	-	(119,145)
تحويلات أخرى	-	-	(46,899)	(46,899)	-	(46,899)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	693,599	693,599	1,072,349	1,765,948

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

(1) القروض والسلف غير متأخرة ولم تخفض قيمتها

2010 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	إجمالي
جيدة	717,749	19,206,995	84,808,499	104,733,243
يحتاج إلى عناية	-	-	91,064	91,064
الإجمالي	717,749	19,206,995	84,899,563	104,824,307

2009 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	إجمالي
جيدة	749,412	16,618,623	86,404,098	103,772,133
يحتاج إلى عناية	-	-	144,333	144,333
الإجمالي	749,412	16,618,623	86,548,431	103,916,466

تتضمن الجداول أعلاه القروض والسلف المتعثرة لأقل من 30 يوما و لم تخفض قيمتها والتي بلغت 2,457 مليون ريال (2009م: 3,526 مليون ريال)

جيدة – تسهيلات ائتمانية ذات جودة بين جيدة ومرضية وقدرة على السداد، وهى حسابات يتم متابعتها بشكل منتظم.

يحتاج إلى عناية – تسهيلات ائتمانية تتطلب مراقبة لصيقة من قبل الإدارة بسبب تدهور الأوضاع المالية للمقترض.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

(2) القروض والسلف المتأخرة ولم تخفض قيمتها

2010 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31-90 يوم	72,995	810,740	101,332	985,067
من 91-180 يوم	56,685	487,336	138,272	682,293
أكثر من 180 يوم	-	-	17,941	17,941
الإجمالي	129,680	1,298,076	257,545	1,685,301

2009 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31-90 يوم	88,028	491,158	631,091	1,210,277
من 91-180 يوم	58,564	265,178	344,310	668,052
أكثر من 180 يوم	-	-	1,232,214	1,232,214
الإجمالي	146,592	756,336	2,207,615	3,110,543

*تتضمن القروض التجارية، القروض والسلف الأخرى وجاري مدين.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

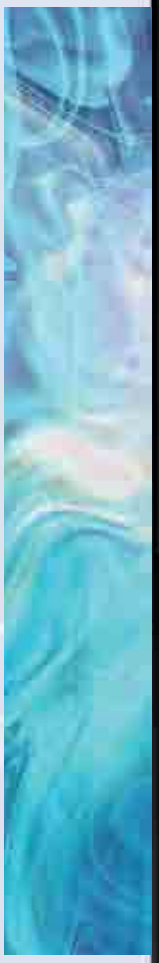

(3) مخاطر تركزات القروض والسلف ومخصص خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية

2010	القروض والسلف			
بآلاف الريالات السعودية	العاملة	غير العاملة	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية وشبه حكومية	20,090	-	-	20,090
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	4,664,535	-	-	4,664,535
زراعة وأسماك	1,079,112	9,293	8,559	1,079,846
تصنيع	15,365,186	268,864	133,968	15,500,082
مناجم وتعدين	1,902,403	-	-	1,902,403
كهرباء، ماء، غاز، وخدمات صحية	2,437,559	-	-	2,437,559
بناء وإنشاءات	10,037,939	119,460	123,370	10,034,029
تجارة	37,002,582	1,344,468	918,894	37,428,156
نقل واتصالات	7,766,495	-	-	7,766,495
خدمات	2,849,061	19,920	18,784	2,850,197
شخصية وبطاقات ائتمانية	21,352,501	-	-	21,352,501
أخرى	2,032,145	51,480	12,429	2,071,196
الإجمالي	106,509,608	1,813,485	1,216,004	107,107,089
مخصص محفظة القروض والسلف				(1,072,349)
القروض والسلف، صافي				106,034,740

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

2009	القروض والسلف			
بآلاف الريالات السعودية	العاملة	غير العاملة	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية وشبه حكومية	1,218,726	-	-	1,218,726
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	3,846,294	-	-	3,846,294
زراعة وأسماك	1,167,079	20,623	10,455	1,177,247
تصنيع	15,518,903	85,133	23,467	15,580,569
مناجم وتعدين	2,605,164	-	-	2,605,164
كهرباء، ماء، غاز وخدمات صحية	1,800,820	-	-	1,800,820
بناء وإنشاءات	8,862,477	182,109	105,235	8,939,351
تجارة	38,279,210	895,572	528,748	38,646,034
نقل واتصالات	9,820,346	460	116	9,820,690
خدمات	3,620,452	13,793	9,703	3,624,542
شخصية وبطاقات ائتمانية	18,270,963	-	-	18,270,963
أخرى	2,016,575	55,862	15,875	2,056,562
الإجمالي	107,027,009	1,253,552	693,599	107,586,962
مخصص محفظة القروض والسلف				(1,072,349)
القروض والسلف، صافي				106,514,613

د) الضمانات

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة الإقراض بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان. تتضمن هذه الضمانات غالبا على ودائع لأجل، وتحت الطلب وأخرى نقدية، وضمانات مالية أخرى، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل التعرض ذى العلاقة بأخذ صافٍ قيمتها الذي يمكن تحقيقه، وتراقب الإدارة القيم العادلة للضمانات بصفة دورية وتطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقيات المبرمة عندما يكون ذلك ضرورياً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

8 – الممتلكات والمعدات، صافي

بآلاف الريالات السعودية	الأراضي والمباني	تحسينات العقارات المستأجرة	الأثاث والتركيبات والمعدات	أجهزة برامج كمبيوتر ومشاريع ميكنة	سيارات	الإجمالي 2010	الإجمالي 2009
التكلفة							
الرصيد في بداية السنة	1,240,327	564,281	281,929	1,605,041	2,369	3,693,947	3,236,843
الإضافات	70,842	81,616	55,595	102,457	-	310,510	462,235
الإستبعادات	-	(1,687)	(681)	(121)	-	(2,489)	(5,131)
الرصيد في نهاية السنة	1,311,169	644,210	336,843	1,707,377	2,369	4,001,968	3,693,947
الاستهلاك والإطفاء المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	367,778	350,503	213,776	929,458	2,275	1,863,790	1,606,537
المجنب للسنة	24,461	87,489	29,820	135,997	45	277,812	262,248
الإستبعادات	-	(1,687)	(681)	(121)	-	(2,489)	(4,995)
الرصيد في نهاية السنة	392,239	436,305	242,915	1,065,334	2,320	2,139,113	1,863,790
الرصيد في 31 ديسمبر 2010م	918,930	207,905	93,928	642,043	49	1,862,855	
الرصيد في 31 ديسمبر 2009م	872,549	213,778	68,153	675,583	94	-	1,830,157

تتضمن الأراضي والمباني، وتحسينات العقارات على أعمال تحت التنفيذ قدرها 104.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2010م (2009م: 276.3 مليون ريال سعودي) و 1.9 مليون ريال سعودي (2009م: 16.8 مليون ريال سعودي) على التوالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

9 – الموجودات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
دخل عمولات مستحقة		
– بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7,234	27,218
– استثمارات	162,010	167,937
– قروض وسلف	347,399	391,976
– أخرى	62,986	77,939
إجمالي دخل العمولات المستحقة	579,629	665,070
مدينون	55,455	66,768
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات (إيضاح 10)	2,674,320	1,817,240
أخرى	228,098	666,436
الإجمالي	3,537,502	3,215,514

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

10 – المشتقات

يقوم البنك، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتغطية المخاطر:

أ) المقايضات

وتمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفع العمولات بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع مدفوعات العمولات الخاصة بسعر ثابت أو عائم وبعملات مختلفة.

ب) العقود الآجلة والمستقبلية

هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصاً لتلبية إحتياجات معينة والتعامل بها خارج الأسواق المالية الموازية (over-the-counter-market). أما عقود الصرف الأجنبي المستقبلية والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ج) إتفاقيات الأسعار الآجلة

وهي عبارة عن عقود خاصة بأسعار العمولات يتم تداولها خارج الأسواق المالية الموازية وتنص على أن يسدد نقداً الفرق بين سعر العمولة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

د) الخيارات

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الإلتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) إما لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً وفي تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات، وتكوين المراكز (positioning)، ومراجحة أسعار الصرف (arbitrage). تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

المشتقات المقتناة لأغراض تغطية المخاطر

يتبع البنك نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر ويتضمن ذلك إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات، ولتقليل مخاطر أسعار العملات والعمولات لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناءاً على الإرشادات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ولقد أسس مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدوداً للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطر مراكز العملات. وتتم مراقبة مراكز العملات يومياً وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء قيمة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العمولات وذلك بوضع حدوداً للفجوات في أسعار العمولات للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العمولات ضمن الحدود المقررة.

وكجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لضبط تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعمولات . ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام إستراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل. إن إستراتيجية تغطية المخاطر وبخلاف تغطية مخاطر المحفظة المرتبطة بأسعار العمولات، لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة.

القيمة العادلة للتغطية:

يقوم البنك باستخدام عقود مقايضات العمولات الخاصة لتغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة الناشئة، على وجه الخصوص، من التعرضات الناشئة عن سعر العمولات الخاصة الثابتة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

يتعرض البنك إلى تغيرات في التدفقات المستقبلية للفائدة للأصول والمطلوبات لغير أغراض المتاجرة ذات أسعار فائدة متغيرة. يستخدم البنك اتفاقيات مقايضات أسعار العمولات لتغطية مخاطر التدفقات النقدية مقابل مخاطر أسعار العمولات. يعكس الجدول أدناه الفترات المتوقع حدوث التدفقات النقدية خلالها من البند الذي تم التحوط له كما في 31 ديسمبر، وبيان الفترة المتوقع خلالها تأثر الربح والخسارة بها.

2010 بآلاف الريالات السعودية	سنة واحدة أو أقل	3-1 سنوات	5-3 سنوات
تدفقات نقدية واردة (موجودات)	12,866	6,624	-
تدفقات نقدية خارجة (مطلوبات)	(711)	-	-
صافي التدفقات النقدية لتغطية المخاطر	12,155	6,624	-

2009 بآلاف الريالات السعودية	سنة واحدة أو أقل	3-1 سنوات	5-3 سنوات
تدفقات نقدية واردة (موجودات)	15,369	18,863	420
تدفقات نقدية خارجة (مطلوبات)	(2,214)	(704)	-
صافي التدفقات النقدية لتغطية المخاطر	13,155	18,159	420

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

يعكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الاسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري. إن المبالغ الإسمية التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي، فإن هذه المبالغ الإسمية لا تعبّر عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

المبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق

2010 بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	المتوسط الشهري
المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة							
مقايضات أسعار العمولات	3,201	(3,256)	854,455	439,444	-	415,011	1,390,964
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	2,241,307	(317,957)	63,149,908	47,399,105	15,750,803	-	61,919,694
خيارات العملات	350,747	(350,997)	1,218,686	859,875	357,211	1,600	944,539
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة							
مقايضات أسعار العمولات	-	(9,766)	2,661,795	322,000	1,839,795	500,000	3,149,663
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية							
مقايضات أسعار العمولات	79,065	(1,209)	1,929,011	96,000	735,011	1,098,000	2,199,855
الإجمالي	2,674,320	(683,185)	69,813,855	49,116,424	18,682,820	2,014,611	69,604,715

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

المبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق

2009	القيمة العادلة	القيمة العادلة	إجمالي المبالغ	المبالغ الإسمية			
بآلاف الريالات السعودية	الإيجابية	السلبية	الإسمية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	المتوسط الشهري
المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة							
مقايضات أسعار العمولات	3,976	(3,780)	1,187,680	988,890	11,252	187,538	1,333,755
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	1,665,124	(243,843)	52,694,695	37,292,726	15,401,969	-	56,373,792
خيارات العملات	8,422	(8,422)	162,662	8,236	81,286	73,140	2,233,845
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة							
مقايضات أسعار العمولات	917	(12,593)	2,508,083	-	1,290,068	1,218,015	2,389,293
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية							
مقايضات أسعار العمولات	138,801	(2,124)	2,459,075	-	530,000	1,929,075	2,309,022
الإجمالي	1,817,240	(270,762)	59,012,195	38,289,852	17,314,575	3,407,768	64,639,707

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

يعكس الجدول أدناه ملخصاً بالبنود المغطاة مخاطرها وطبيعة المخاطر المغطاة وأداة تغطية المخاطر وقيمتها العادلة:

2010						
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة	التكلفة	المخاطر	أداة التغطية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
وصف البنود المغطاة						
استثمارات بعمولة ثابتة	1,929,011	1,929,011	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	79,065	(1,209)
ودائع بعمولة ثابتة	1,247,226	1,226,081	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	-	(9,766)

2009						
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة	التكلفة	المخاطر	أداة التغطية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
وصف البنود المغطاة						
استثمارات بعمولة ثابتة	2,459,075	2,459,075	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	138,801	(2,124)
ودائع بعمولة ثابتة	2,564,529	2,521,331	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	917	(12,593)

بلغ صافي مكاسب أدوات التغطية الخاصة بتغطية مخاطر القيمة العادلة 1.91 مليون ريال (2009م: 12.7 مليون ريال)، كما بلغ صافي خسائر تغطية مخاطر البنود المغطاة22.94 مليون ريال (2009م: خسائر 2.7 مليون ريال).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

تسوية حركات الاحتياطيات الأخرى المتعلقة بتغطية مخاطر التدفقات النقدية:

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
الرصيد في بداية السنة	120,126	113,710
المكاسب أو الخسائر من التغيرات في القيمة العادلة والمتحققة مباشرة في حقوق المساهمين	(58,821)	15,377
المكاسب أو الخسائر المستبعدة من حقوق المساهمين والمتضمنةفي صافي دخل العمولات	1,422	(8,961)
الرصيد في نهاية السنة	62,727	120,126

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

11 – الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
حسابات جارية	527,820	1,076,280
ودائع أسواق المال	10,108,731	15,086,732
الإجمالي	10,636,551	16,163,012

تتضمن ودائع أسواق المال ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها 4,136 مليون ريال سعودي (2009م: 2,363 مليون ريال) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة.

12 – ودائع العملاء

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
ودائع تحت الطلب	47,939,992	40,451,465
ودائع ادخار	285,581	265,353
ودائع لأجل	70,081,869	77,994,199
ودائع أخرى*	8,638,017	6,567,089
الإجمالي	126,945,459	125,278,106

* تتضمن ودائع أخرى مؤقتة تحت التسوية.

تتضمن الودائع لأجل ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها (لا يوجد) مليون ريال سعودي (2009م: 210 مليون ريال سعودي) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة. كما تتضمن ودائع العملاء الأخرى على مبالغ قدرها 1,917 مليون ريال سعودي (2009م: 2,581 مليون ريال سعودي) كتأمينات مالية محتجزة لقاء الالتزامات غير القابلة للنقض.

تتضمن الودائع لأجل ودائع متوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة بمبلغ 26,241 مليون ريال سعودي (2009م: 27,062 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

تتضمن الودائع أعلاه على ودائع بعملات أجنبية كالآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
ودائع تحت الطلب	1,533,515	2,487,341
ودائع ادخار	141	153
ودائع لأجل	18,037,118	21,113,411
ودائع أخرى	187,874	123,806
الإجمالي	19,758,648	23,724,711

13 – سندات دين مصدرة

قام البنك خلال أبريل 2006م بإصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (1,875 مليون ريال سعودي) لمدة خمس سنوات تنتهي في 26 أبريل 2011م كإصدار أول من برنامج سندات دين بقيمة إجمالية 1,600 مليون دولار أمريكي.

14 – المطلوبات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
مصاريف عمولات مستحقة		
– بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7,849	10,294
– ودائع العملاء	223,421	294,395
– سندات دين مصدرة	2,053	2,032
إجمالي مصاريف العمولات المستحقة	233,323	306,721
دائنون	787,348	1,023,794
القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح 10)	683,185	270,762
أخرى	3,163,623	3,248,016
الإجمالي	4,867,479	4,849,293

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

15 – رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,500 مليون سهم (2009م : 1,500 مليون سهم) قيمة كل سهم 10 ريال.

16 – الاحتياطي النظامي

يقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك تحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. وعليه تم تحويل مبلغ قدره 706.2 مليون ريال سعودي من صافي الدخل لعام 2010م (2009م: 757.6 مليون ريال سعودي). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع حاليا.

17 – احتياطيات أخرى

2010 بآلاف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	120,126	485,692	605,818
صافي التغير في القيمة العادلة	(58,821)	487,550	428,729
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	1,422	(222,004)	(220,582)
صافي الحركة خلال السنة	(57,399)	265,546	208,147
الرصيد في نهاية السنة	62,727	751,238	813,965

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

2009 بآلاف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	113,710	(1,053,400)	(939,690)
صافي التغير في القيمة العادلة	15,377	1,420,457	1,435,834
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	(8,961)	118,635	109,674
صافي الحركة خلال السنة	6,416	1,539,092	1,545,508
الرصيد في نهاية السنة	120,126	485,692	605,818

18 – التعهدات والالتزامات المحتملة

أ) الدعاوى القضائية

في 31 ديسمبر 2010م كانت هناك بعض الدعاوى القضائية ذات طبيعة اعتيادية مقامة ضد البنك. ولم يجنب البنك أي مخصص مقابل هذه الدعاوي وذلك بناءً على قناعة الإدارة إلى أنه من غير المتوقع تكبد أي خسائر جوهرية.

ب) الالتزامات الرأسمالية

في 31 ديسمبر 2010م بلغت الارتباطات الرأسمالية للبنك 178.7 مليون ريال سعودي (2009م: 214.8 مليون ريال سعودي) تتعلق بمشاريع الميكنة وشراء أجهزة وبرامج كومبيوتر وأعمال بناء وشراء معدات.

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، التي تعتبر تأكيدات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حاله عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن البنك عادة لا يتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية. إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات على البنك وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بشحنات البضائع التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.
تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك تقديم معظم القبولات للبنك قبل سدادها من قبل العملاء.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

تمثل الالتزامات المؤكدة لمنح الائتمان الإضافي الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان الإضافي، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع بأن يقل كثيراً عن إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان مشروطة وتتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان الإضافي لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(1) الاستحقاقات لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة

2010					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	2,645,169	2,879,268	2,785,106	2,977,566	11,287,109
خطابات ضمان	7,220,465	6,353,124	29,851,224	7,764,490	51,189,303
قبولات	1,327,310	567,093	27,022	190,574	2,111,999
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	295,298	3,135,622	4,103,268	1,096,228	8,630,416
الإجمالي	11,488,242	12,935,107	36,766,620	12,028,858	73,218,827

2009					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	1,070,109	4,874,700	1,929,297	2,592,111	10,466,217
خطابات ضمان	2,779,937	10,495,766	28,678,318	2,787,569	44,741,590
قبولات	1,084,267	478,000	19,523	145,047	1,726,837
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	204,695	1,149,325	3,232,939	997,886	5,584,845
الإجمالي	5,139,008	16,997,791	33,860,077	6,522,613	62,519,489

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات، والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك والقائمة كما في 31 ديسمبر 2010م ما مجموعه 65,301 مليون ريال سعودي (2009م: 60,067 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

(2) التعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
حكومية وشبه حكومية	1,125,000	900,180
شركات	56,498,211	47,949,567
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	15,595,616	13,669,742
الإجمالي	73,218,827	62,519,489

د) الموجودات المرهونة:

فيما يلي تحليلا للموجودات المرهونة كضمانات لدى المؤسسات المالية الأخرى:

بآلاف الريالات السعودية	2010		2009	
	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة والمتاحة للبيع (إيضاح 12,11,6)	4,216,499	4,135,748	2,828,491	2,573,020

هـ) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية:

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي أبرمها البنك كمستأجر:

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
أقل من سنة	22,400	21,068
من سنة إلى خمس سنوات	40,338	41,974
أكثر من خمس سنوات	20,882	20,977
الإجمالي	83,620	84,019

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

19 – صافي دخل ومصاريف العمولات الخاصة

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
دخل العمولات الخاصة		
الاستثمارات		
– متاحة للبيع	328,004	385,658
– مقتناة بالتكلفة المطفأة	196,293	515,922
– مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	41,004	53,342
	565,301	954,922
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	101,512	202,171
قروض وسلف	4,205,714	4,657,201
الإجمالي	4,872,527	5,814,294

بلغ دخل العمولات الخاصة على القروض والسلف التي انخفضت قيمتها والمدرج في دخل العمولات الخاصة خلال السنة ما مجموعه 48.4 مليون ريال سعودي (2009م: 46.9 مليون ريال سعودي).

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
مصاريف العمولات الخاصة		
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	94,817	181,181
ودائع العملاء	623,374	1,261,339
سندات دين مصدرة	12,549	24,588
الإجمالي	730,740	1,467,108

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

20 – أتعاب خدمات بنكية، صافي

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
دخل الأتعاب والعمولات		
وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	245,137	271,446
تمويل الشركات والتجارة والمشورة	1,038,509	868,396
الخدمات البنكية الأخرى	431,693	345,566
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	1,715,339	1,485,408
مصاريف الأتعاب والعمولات		
بطاقات مصرفية وخدمات التداول	230,260	212,828
الخدمات البنكية الأخرى	66,877	50,067
إجمالي مصاريف الاتعاب والعمولات	297,137	262,895
أتعاب الخدمات البنكية، صافي	1,418,202	1,222,513

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

21 – دخل العمليات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
ربح بيع ممتلكات ومعدات	4	65
المكاسب المحققة من بيع عقارات أخرى	2,387	178,275
أخرى	62,750	70,841
الإجمالي	65,141	249,181

خلال 2009م باع البنك قطع أراضي بقيمة دفترية 112.8 مليون ريال سعودي تقريباً. وقد كانت تلك الأراضي ضمن الممتلكات التي آلت ملكيتها للبنك سابقاً مقابل تسوية تسهيلات ائتمانية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

22 – مصاريف العمليات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
خسائر بيع ممتلكات ومعدات	21	39
أخرى	8,288	7,466
الإجمالي	8,309	7,505

23 – ربح السهم

الربح الأساسي والمخفض للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010م و 2009م يتم احتسابه بتقسيم صافي دخل السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة في نهاية السنة.

24 – إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والزكاة

بلغ صافي التوزيعات من أرباح عام 2010م، بعد خصم الزكاة المستحقة على المساهمين، 1,950 مليون ريال سعودي (2009م: 1,950 مليون ريال سعودي) بواقع 1.3 ريال للسهم الواحد (2009م: 1.3 ريال للسهم الواحد). وتتضمن التوزيعات الإجمالية مبلغ 900 مليون ريال سعودي (2009م: 900 مليون ريال سعودي) تم الإعلان عنها/ صرفها كتوزيعات أرباح مرحلية عن النصف الأول من عام 2010م، ومبلغ 1,050 مليون ريال سعودي تم اقتراحه للتوزيعات النهائية عن أرباح عام 2010م (2009م: 1,050 مليون ريال سعودي).

وقد قدرت الزكاة الشرعية بـ 71 مليون ريال سعودي (2009م: 85 مليون ريال سعودي).

25 – النقدية وشبه النقدية:

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (إيضاح 4)	17,041,125	17,326,515
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	3,795,882	5,118,725
الإجمالي	20,837,007	22,445,240

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

26 – القطاعات التشغيلية

تدار القطاعات التشغيلية بشكل منفصل بناء على إدارة وهيكل أنظمة التقارير الداخلية للمجموعة. وتمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية إضافة إلى فرع خارجي واحد. ونظراً لكون إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات ونتائج أعمال هذا الفرع لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للمجموعة بشكل عام، فإنه لم يتم عرض هذه البيانات بشكل مستقل. تتم المعاملات بين القطاعات أعلاه وفقاً لنظام تكلفة التمويل الداخلي بالبنك. كما أنه ليس هناك مصاريف أو إيرادات جوهرية فيما بين قطاعات البنك.

وتتكون القطاعات التشغيلية للمجموعة طبقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 8 مما يلي:

قطاع الأفراد: ويتعامل بشكل أساسي،بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالأفراد وتقديم القروض الشخصية والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الدائنة والمدينة عن طريق البطاقات، والمنتجات الاستثمارية.

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

قطاع الشركات: ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة.

قطاع الخزانة والاستثمار: ويقوم بشكل أساسي، بتقديم خدمات أسواق المال والخدمات التجارية وخدمات الخزانة متضمناً المشتقات وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية بالبنك.

أخرى: وتشمل الدخل على رأس المال والتكاليف غير الموزعة المتعلقة بالمركز الرئيسي والشؤون المالية والموارد البشرية والخدمات التكنولوجية والأقسام المساندة الأخرى والموجودات والمطلوبات غير الموزعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

أ) النتائج المالية حسب القطاعات كما في 31 ديسمبر

إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2010م و 2009م ، ودخل العمليات ، ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع ، والتي تمثل القطاعات التشغيلية الرئيسة للبنك كالآتي:

2010 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	21,877,126	1,205	86,364,273	64,319,946	993,880	173,556,430
إجمالي المطلوبات	40,919,794	41,370	87,774,172	14,129,081	1,458,795	144,323,212
إجمالي دخل العمليات	1,655,675	229,477	2,448,964	851,315	795,021	5,980,452
أتعاب خدمات بنكية-صافي	364,783	233,905	830,365	(10,851)	-	1,418,202
إجمالي مصاريف العمليات	1,203,849	131,285	783,795	(47,926)	1,084,822	3,155,825
استهلاك وإطفاء	110,362	-	4,001	687	162,762	277,812
مصاريف رأسمالية	82,516	-	1,981	181	225,832	310,510
مخصص خسائر الائتمان، صافي	295,345	-	639,729	-	-	935,074
مخصص انخفاض الاستثمارات صافي	-	-	-	(85,000)	-	(85,000)
صافي الدخل (الخسارة)	451,826	98,192	1,665,169	899,241	(289,801)	2,824,627

2009 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	18,789,698	1,273	89,797,956	66,688,056	1,122,275	176,399,258
إجمالي المطلوبات	32,802,468	31,443	94,341,932	19,589,045	1,398,926	148,163,814
إجمالي دخل العمليات	1,665,667	238,506	2,518,724	134,458	1,402,754	5,960,109
أتعاب خدمات بنكية-صافي	205,035	240,691	783,041	(6,254)	-	1,222,513
إجمالي مصاريف العمليات	1,131,152	119,226	463,027	155,720	1,060,499	2,929,624
استهلاك وإطفاء	104,780	-	3,503	522	153,443	262,248
مصاريف رأسمالية	109,895	-	1,923	204	350,213	462,235
مخصص خسائر الائتمان، صافي	283,184	-	335,355	-	-	618,539
مخصص انخفاض الاستثمارات صافي	-	-	-	117,843	-	117,843
صافي الدخل (الخسارة)	534,515	119,280	2,055,697	(21,262)	342,255	3,030,485

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان حسب القطاعات

2010 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	21,570,963	86,329,044	37,718,277	145,618,284
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	34,279,280	-	34,279,280
المشتقات	-	-	1,330,250	1,330,250

2009 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	18,475,842	89,760,211	40,363,448	148,599,501
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	28,983,297	-	28,983,297
المشتقات	-	-	1,129,395	1,129,395

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية لمكونات قائمة المركز المالي ما عدا النقدية، والممتلكات والمعدات، والعقارات الأخرى، والموجودات الأخرى، وكذلك قيمة المعادل الائتماني لمخاطر التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

27 – مخاطر الائتمان

ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان بصفة أساسية من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية، ويوجد هناك أيضا مخاطر ائتمانية للأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل التزامات القروض. ويقيم البنك احتمالية عدم الوفاء بالدين من الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية للائتمان. كما يستخدم البنك التصنيف الخارجي من وكالات تصنيف رئيسة حسب توفرها. وتنشأ الخسارة من ضعف التحليل الائتماني للملاءة المالية للمقترضين وعدم قدرتهم على خدمة الدين، والحصول على المستندات المناسبة وخلاف ذلك.

ويحاول البنك السيطرة على مخاطر الائتمان بمراقبتها ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. وسياسات إدارة مخاطر البنك مصممة لتعريف ومراقبة ووضع حدود مناسبة لتلك المخاطر. ويراقب البنك يومياً التعرض الفعلي إلى المخاطر مقارنة بالحدود، وبالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد يقوم البنك أحيانا بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها، ولمراقبة مستوى المخاطر التي تحملها البنك. يقيم البنك الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب الفنية التي يتبعها في أنشطة الإقراض.

وينتج التركز في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر في مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نتيجة التطورات التي قد تطرأ على صناعة ما أو منطقة جغرافية معينة.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركز المفرط في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما يقوم البنك أيضاً بأخذ الضمانات، حسب ما هو ملائم. كما يسعى البنك لضمانات إضافية من الأطراف الأخرى بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض قيمة القروض والسلف ذات العلاقة.

وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة، ويراجع البنك بانتظام سياسات إدارة المخاطر والأنظمة لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات الائتمانية.

وتمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية، ويتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح (6). ولمزيد من التفصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (7). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاح (10)، بينما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح (18).
ويوضح الإيضاح (26) معلومات عن مخاطر التعرضات الائتمانية القصوى حسب القطاعات التشغيلية المقر عنها، كما يتضمن الإيضاح (33) معلومات عن مخاطر التعرضات الائتمانية القصوى وأوزان المخاطر المتعلقة بها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

28 – تركز مخاطر الموجودات المالية والمخاطر الائتمانية والالتزامات المالية

أ) التوزيع الجغرافي للبنود

2010 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	23,178,548	-	11	1	-	-	-	23,178,560
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	419,582	916,981	3,049,177	267,482	-	14,875	20,657	4,688,754
استثمارات، صافي	18,712,287	1,266,535	2,827,165	10,311,055	19,325	154,437	531,637	33,822,441
قروض وسلف، صافي	102,394,307	3,029,637	319,244	239,883	-	-	51,669	106,034,740
الإجمالي	144,704,724	5,213,153	6,195,597	10,818,421	19,325	169,312	603,963	167,724,495
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,114,274	3,661,217	3,189,923	2,061,258	-	-	609,879	10,636,551
ودائع العملاء	126,060,848	47,568	837,037	6	-	-	-	126,945,459
سندات دين مصدرة	-	-	1,873,723	-	-	-	-	1,873,723
الإجمالي	127,175,122	3,708,785	5,900,683	2,061,264	-	-	609,879	139,455,733
التعهدات والالتزامات المحتملة	48,705,174	608,842	9,068,632	9,476,739	1,522	276,880	5,081,038	73,218,827
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
– المشتقات	545,658	170,549	511,914	102,129	-	-	-	1,330,250
– التعهدات والالتزامات المحتملة	22,853,330	275,929	4,516,084	4,738,071	761	112,731	1,782,374	34,279,280

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

2009 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	23,419,297	-	5	1	-	-	-	23,419,303
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,994,679	585,256	4,985,439	976,277	11,695	81,886	69,230	8,704,462
استثمارات، صافي	17,471,370	954,060	4,046,469	9,029,953	10,501	329,320	466,404	32,308,077
قروض وسلف، صافي	102,543,267	3,319,867	345,159	191,795	-	56,261	58,264	106,514,613
الإجمالي	145,428,613	4,859,183	9,377,072	10,198,026	22,196	467,467	593,898	170,946,455
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,135,778	7,764,993	6,058,702	887,084	-	-	316,455	16,163,012
ودائع العملاء	124,662,690	46,838	568,572	6	-	-	-	125,278,106
سندات دين مصدرة	-	-	1,873,403	-	-	-	-	1,873,403
الإجمالي	125,798,468	7,811,831	8,500,677	887,090	-	-	316,455	143,314,521
التعهدات والالتزامات المحتملة	38,197,579	1,103,806	9,253,571	7,688,798	1,427,375	651,719	4,196,641	62,519,489
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
– المشتقات	436,619	94,699	531,640	56,128	-	10,309	-	1,129,395
– التعهدات والالتزامات المحتملة	18,039,920	522,259	4,608,245	3,839,946	286,102	325,425	1,361,400	28,983,297

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

ب) التوزيع الجغرافي للقروض والسلف غير العاملة ومخصص خسائر الائتمان المحدد

بآلاف الريالات السعودية	القروض والسلف غير العاملة، صافي		مخصص خسائر الائتمان	
	2010	2009	2010	2009
المملكة العربية السعودية	1,813,485	1,253,552	1,216,004	693,599
الإجمالي	1,813,485	1,253,552	1,216,004	693,599

29 – مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق المتقلبة مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. ويصنف البنك تعرضه لمخاطر السوق إما إلى مخاطر متاجرة (trading-book) أو غير المتاجرة (banking-book).

إن مخاطر المتاجرة يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام "القيمة المعرضة إلى المخاطر – VAR". أما مخاطر غير المتاجرة فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من "VAR"، أي القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات التحمل وتحليل الحساسية.

أ) مخاطر المتاجرة – Trading Book

يضع البنك حدوداً (حدود مبنية على التعرض) لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة مخاطر محفظة المتاجرة. ولكي يتم إدارة هذه المخاطر، يطبق البنك دورياً الـ " VAR " لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة إستنادا إلى مجموعة من الافتراضات والتغيرات في ظروف السوق. إن الـ " VAR " يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية في المحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدار فترة زمنية معينة. ويستخدم البنك منهج "الاختلاف وتغطية الاختلاف" "Variance – Covariance" لإحتساب الـ " VAR " لمخاطر محفظة المتاجرة، إستنادا إلى بيانات تاريخية عن مدة سنة واحدة، وعادة يتم تصميم نماذج الـ " VAR " لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك فإن استخدام الـ " VAR " له حدود لأنه يؤسس على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستتبع التوزيعات الإحصائية.

ويحتسب البنك القيمة المعرضة إلى المخاطر على الأساس التالي: (1) فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 95% لأغراض التقرير الداخلي. (2) فترة إحتفاظ لمدة 10 أيام عند مستوى ثقة 99% لأغراض احتساب رأس المال النظامي. ويعني استخدام مستوى الثقة 99% أنه خلال 10 أيام يجب أن تقع الخسائر التي تتجاوز الـ " VAR "، في المتوسط، ليس أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

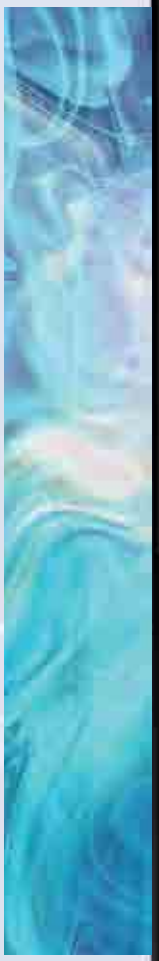

أ) مخاطر المتاجرة – Trading Book (تتمة)

وتمثل قيمة الـ " VAR " مخاطر المحافظ في نهاية عمل اليوم ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف النتائج الفعلية للمتاجرة عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة إلى المخاطر، وبصفة خاصة فإن إحتساب قيمة الـ " VAR " لا يقدم مؤشراً ذو معنى للأرباح والخسائر في ظروف السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على محدودية منهج الـ" VAR "، والمذكورة أعلاه، يعتمد البنك أيضا على أسلوب اختبارات التحمل لكل من مخاطر محافظ المتاجرة وغير المتاجرة لمحاكاة الظروف خارج نطاق الثقة العادية، باستخدام ستة أساليب لاختبارات التحمل لكامل البنك. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات التحمل بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات في البنك لمراجعتها.

وفيما يلي نورد المعلومات المرتبطة بالـ" VAR " بفرض فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 99% كما هي في 31 ديسمبر 2010م و2009م:

2010 ملايين الريالات السعودية	أسعار الصرف الأجنبي	سعر العمولة الخاصة	أسعار الأسهم	الإجمالي
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2010م	1.40	2.48	-	3.07
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2010م	0.98	1.92	-	2.29
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2010م	3.25	5.48	-	5.39
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2010م	0.51	0.45	-	0.83

2009 ملايين الريالات السعودية	أسعار الصرف الأجنبي	سعر العمولة الخاصة	أسعار الأسهم	الإجمالي
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2009م	6.41	2.20	-	6.28
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2009م	15.39	2.10	-	15.43
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2009م	62.24	6.83	-	62.25
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2009م	1.39	0.48	-	1.57

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

ب) المحفظة لغير أغراض المتاجرة – Banking Book

(1) مخاطر أسعار العمولات الخاصة

تنشأ مخاطر سعر العمولة الخاصة نظرا للتغير في سعرها والذي يمكن أن يؤثر إما في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية من الأدوات المالية. وقد أقر البنك حدوداً "لصافي دخل العمولات الخاصة المعرض للمخاطر – NIIR" و "القيمة السوقية المعرضة للمخاطر– MVaR" والتي يتم مراقبتها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. ويوجد حدود للفجوات لتغطية مخاطر عمليات الصرف الأجنبي الآجلة وعمليات السوق المالية لجميع العملات. ويراقب البنك المراكز يومياً ويستخدم إستراتجيات التغطية للتأكد من المحافظة على هذه المراكز ضمن الحدود المقررة لهذه الفجوات.

ويوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المعقول والممكن في أسعار العمولة الخاصة، مع تثبيت المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل أو حقوق المساهمين.

وتعرف حساسية التغير في الدخل بأنها أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولة الخاصة على صافي الدخل من العمولات الخاصة لمدة عام، بناءً على سعر معدلات العمولة المتغيرة للموجودات والالتزامات لغير المتاجرة والقائمة في 31 ديسمبر 2010م و 2009م، متضمنا كذلك تأثير الأدوات المالية المستخدمة للتغطية.

وتحتسب حساسية التغير في حقوق المساهمين بإعادة تقييم السعر الثابت للأصول المالية المتاحة للبيع متضمناً تأثير أي تغطية مصاحبة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2010م و 2009م تهدف إلى التأثير على التغيرات المفترضة في أسعار العمولة الخاصة. ويتم تحليل الحساسية في حقوق المساهمين بواسطة استحقاقات الأصول أو المبادلات. ويتم تحليل ومراقبة كافة التعرضات في المحافظ الغير مقتناه لأغراض المتاجرة حسب تركزات العملات وتظهر آثار التقلبات ذات الصلة بملايين الريالات السعودية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

2010	بملايين الريالات السعودية					
	آثار التقلبات على حقوق المساهمين					
العملة	الزيادة في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	153.76	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(104.10)	2.51	0.96	28.53	185.82	217.82
اليورو	+100	6.00	0.46	0.49	7.29	9.93	18.17
الإسترليني	+100	(3.56)	0.03	0.21	0.93	1.88	3.05
الين	+100	19.23	-	-	-	-	-
أخرى	+100	5.01	0.04	0.18	2.07	-	2.29

2010	بملايين الريالات السعودية					
	آثار التقلبات على حقوق المساهمين					
العملة	النقص في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(164.43)	-	-	-	-	-
الدولار	-100	28.81	(2.51)	(0.96)	(28.53)	(185.82)	(217.82)
اليورو	-100	(5.74)	(0.46)	(0.49)	(7.29)	(9.93)	(18.17)
الإسترليني	-100	2.24	(0.03)	(0.21)	(0.93)	(1.88)	(3.05)
الين	-100	(11.00)	-	-	-	-	-
أخرى	-100	(5.47)	(0.04)	(0.18)	(2.07)	-	(2.29)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

2009	بملايين الريالات السعودية					
	آثار التقلبات على حقوق المساهمين					
العملة	الزيادة في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	218.96	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(117.26)	1.12	1.51	20.40	121.14	144.17
اليورو	+100	(23.88)	0.27	0.52	5.20	10.56	16.55
الإسترليني	+100	(6.21)	-	-	0.27	3.59	3.86
الين	+100	16.75	-	-	-	-	-
أخرى	+100	2.08	0.05	0.05	1.10	0.48	1.68

2009	بملايين الريالات السعودية					
	آثار التقلبات على حقوق المساهمين					
العملة	النقص في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(199.38)	-	-	-	-	-
الدولار	-100	74.38	(1.12)	(1.51)	(20.4)	(121.14)	(144.17)
اليورو	-100	19.87	(0.27)	(0.52)	(5.20)	(10.56)	(16.55)
الإسترليني	-100	9.91	-	-	(0.27)	(3.59)	(3.86)
الين	-100	(12.72)	-	-	-	-	-
أخرى	-100	(3.97)	(0.05)	(0.05)	(1.10)	(0.48)	(1.68)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

آثار تغير أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

يدير البنك آثار المخاطر المختلفة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية المتعلقة بالتقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة بالسوق. ويتضمن الجدول التالي على ملخص لتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

يلخص الجدول التالي تعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة ويتضمن موجودات ومطلوبات البنك المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

2010 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	14,479,000	-	-	-	8,699,560	23,178,560
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,734,726	876,251	-	-	77,777	4,688,754
استثمارات، صافي	12,387,326	7,038,301	6,373,542	4,538,351	3,484,921	33,822,441
قروض وسلف، صافي	42,465,652	23,342,528	35,127,132	5,099,428	-	106,034,740
عقارات أخرى	-	-	-	-	431,578	431,578
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,862,855	1,862,855
موجودات أخرى	-	-	-	-	3,537,502	3,537,502
إجمالي الموجودات	73,066,704	31,257,080	41,500,674	9,637,779	18,094,193	173,556,430
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9,751,133	357,598	-	-	527,820	10,636,551
ودائع العملاء	49,364,899	21,911,047	-	-	55,669,513	126,945,459
سندات دين مصدرة	1,873,723	-	-	-	-	1,873,723
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	4,867,479	4,867,479
حقوق المساهمين	-	-	-	-	29,233,218	29,233,218
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	60,989,755	22,268,645	-	-	90,298,030	173,556,430
مخاطر أسعار العمولات الخاصة -الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	12,076,949	8,988,435	41,500,674	9,637,779	(72,203,837)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة -الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	1,301,749	(1,854,750)	553,001	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	13,378,698	7,133,685	42,053,675	9,637,779	(72,203,837)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	13,378,698	20,512,383	62,566,058	72,203,837	-	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

2009 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	15,226,894	-	-	-	8,192,409	23,419,303
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,870,104	760,974	-	-	73,384	8,704,462
استثمارات، صافي	12,927,791	7,545,858	5,432,333	3,376,713	3,025,382	32,308,077
قروض وسلف، صافي	48,989,810	24,531,453	25,979,649	7,013,701	-	106,514,613
عقارات أخرى	-	-	-	-	407,132	407,132
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,830,157	1,830,157
موجودات أخرى	-	-	-	-	3,215,514	3,215,514
إجمالي الموجودات	85,014,599	32,838,285	31,411,982	10,390,414	16,743,978	176,399,258
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	14,610,233	476,499	-	-	1,076,280	16,163,012
ودائع العملاء	55,128,379	24,062,714	-	-	46,087,013	125,278,106
سندات دين مصدرة	1,873,403	-	-	-	-	1,873,403
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	4,849,293	4,849,293
حقوق المساهمين	-	-	-	-	28,235,444	28,235,444
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	71,612,015	24,539,213	-	-	80,248,030	176,399,258
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	13,402,584	8,299,072	31,411,982	10,390,414	(63,504,052)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة – الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	783,999	(750,000)	(33,999)	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	14,186,583	7,549,072	31,377,983	10,390,414	(63,504,052)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	14,186,583	21,735,655	53,113,638	63,504,052	-	

تمثل الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي صافي القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العمولات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

(2) مخاطر العملة

تمثل مخاطر العملة مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد أقر مجلس إدارة البنك حدوداً لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي. كما يتم استخدام إستراتيجيات للتغطية للتأكد أن المراكز ستبقى ضمن هذه الحدود. ويظهر الجدول أدناه العملات التي تعرض لها البنك بشكل جوهري كما في 31 ديسمبر 2010م في الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة، والتدفقات النقدية المتوقعة. وبحسب التحليل التأثير المعقول والممكن لحركة سعر العملة مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى على قائمة الدخل، (نتيجة التغير في حساسية العملة للقيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية غير التجارية) وعلى حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيمة العادلة لمقايضات العملة وعقود الصرف الأجنبي الآجلة والمستخدمة كتغطية للتدفقات النقدية). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين بينما يظهر التأثير السلبي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين.

كما في 31 ديسمبر 2010	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال)
الدولار الأمريكي	+ 1	6.14
اليورو	+ 1	0.32
الجنية الإسترليني	+ 1	0.18
الين الياباني	+ 1	0.10
العملات الأخرى	+ 1	0.24

كما في 31 ديسمبر 2009	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال)
الدولار الأمريكي	+ 1	4.89
اليورو	+ 1	0.24
الجنية الإسترليني	+ 1	0.06
الين الياباني	+ 1	0.14
العملات الأخرى	+ 1	0.10

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

د) مراكز العملات الأجنبية

يدير البنك مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات ليلاً وخلال اليوم، حيث يتم مراقبتها يومياً. وفيما يلي تحليلاً بصافي التعرضات في العملات الأجنبية الجوهرية كما في نهاية السنة:

بآلاف الريالات السعودية	2010 دائن (مدين)	2009 دائن (مدين)
دولار أمريكي	1,263,249	777,983
ين ياباني	51,702	55,174
يورو	(27,724)	39,285
جنية إسترليني	13,507	27,443
أخرى	(20,211)	13,622

(3) مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة استثمارات البنك غير التجارية نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. ويوضح الجدول التالي الأثر على استثمارات البنك في الأسهم المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مؤشرات الأسهم مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى:

	31 ديسمبر 2010		31 ديسمبر 2009	
مؤشرات السوق	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال)	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال)
تداول	+ 5	27.64	+ 5	25.94
	+ 10	55.27	+ 10	51.88
	- 5	(27.64)	- 5	(25.94)
	- 10	(55.27)	- 10	(51.88)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

30 - مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافٍ للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

وتقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات للتأكد من كفاية السيولة اللازمة لها. ويراقب البنك موقف السيولة اليومي ويتم تطبيق اختبارات التحمل بشكل منتظم للتأكد من وضع السيولة في ظل التطبيقات المتعددة والتي تغطى الوضع العادي وحتى في ظل الأوضاع الأكثر خطورة للسوق. إن جميع السياسات والإجراءات المرتبطة بكفاية السيولة يتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم تقديم تقارير يومية لموقف السيولة تغطي عمليات البنك والفروع الخارجية ويتم تزويد اللجنة دوريا بتقرير مختصر يشتمل على الاستثناءات التي حدثت في موقف السيولة والإجراءات التصحيحية التي تمت.

وطبقاً لنظام مراقبه البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تعادل 7% (2009 م: 4%) من إجمالي الودائع تحت الطلب 4% (2009م : 4%) من إجمالي ودائع الإدخار والودائع لأجل. كما يحتفظ البنك بالإضافة إلى الوديعة النظامية باحتياطي سيولة لا يقل 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو سندات التنمية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الاحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لغاية 75% من القيمة الاسمية للسندات المحتفظ بها.

يلخص الجدول التالي محفظة الاستحقاقات للمطلوبات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر 2010م و 2009م بناء على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. ولأن دفعات العمولة الخاصة للاستحقاقات التعاقدية متضمنة بالجدول، فإن الإجماليات لن تتطابق مع ما ورد بقائمة المركز المالي. إن الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات تم تحديدها على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي المتوقع. ويتوقع البنك أن لا يقوم العديد من العملاء بطلبات السداد في التاريخ المقدر للسداد، كما لا يؤثر الجدول على التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. والمبالغ الموضحة بالجدول تمثل استحقاقات محفظة المطلوبات غير المخصومة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

فيما يلي مجموعة المطلوبات المستحقة غير المخصومة:

2010					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,289,929	357,907	-	-	10,647,836
ودائع العملاء	103,957,418	22,733,762	622,095	6,065	127,319,340
سندات مصدرة	4,828	1,874,539	-	-	1,879,367
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	11,579	22,121	17,553	-	51,253
إجمالي الالتزامات المالية غير المخصومة	114,263,754	24,988,329	639,648	6,065	139,897,796

2009					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	15,704,107	476,847	-	-	16,180,954
ودائع العملاء	99,433,252	24,779,834	1,550,888	6,086	125,770,060
سندات مصدرة	3,345	8,215	1,878,466	-	1,890,026
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	15,965	49,737	33,972	-	99,674
إجمالي الالتزامات المالية غير المخصومة	115,156,669	25,314,633	3,463,326	6,086	143,940,714

يلخص الجدول أدناه محفظة الاستحقاقات لموجودات ومطلوبات المجموعة. يتم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. المبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، حيث تدير المجموعة مخاطر السيولة المحتملة بناء على التدفقات النقدية المتوقعة غير المخصومة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

فيما يلي تحليلاً لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات:

2010 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	17,041,125	-	-	-	6,137,435	23,178,560
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,812,503	876,251	-	-	-	4,688,754
استثمارات، صافي	9,181,653	6,551,301	9,919,213	4,685,353	3,484,921	33,822,441
قروض وسلف، صافي	33,113,612	21,142,761	40,476,950	11,301,417	-	106,034,740
عقارات أخرى	-	-	-	-	431,578	431,578
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,862,855	1,862,855
موجودات أخرى	3,253,949	-	-	-	283,553	3,537,502
إجمالي الموجودات	66,402,842	28,570,313	50,396,163	15,986,770	12,200,342	173,556,430
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,278,953	357,598	-	-	-	10,636,551
ودائع العملاء	103,633,711	22,683,588	622,095	6,065	-	126,945,459
سندات دين مصدرة	-	1,873,723	-	-	-	1,873,723
مطلوبات اخرى	916,508	-	-	-	3,950,971	4,867,479
حقوق المساهمين	-	-	-	-	29,233,218	29,233,218
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	114,829,172	24,914,909	622,095	6,065	33,184,189	173,556,430

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

2009 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	17,326,515	-	-	-	6,092,788	23,419,303
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7,943,490	760,972	-	-	-	8,704,462
استثمارات، صافي	7,481,995	9,744,858	8,532,114	3,523,728	3,025,382	32,308,077
قروض وسلف، صافي	41,657,369	24,881,257	27,983,437	11,992,550	-	106,514,613
عقارات أخرى	-	-	-	-	407,132	407,132
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,830,157	1,830,157
موجودات أخرى	2,482,310	-	-	-	733,204	3,215,514
إجمالي الموجودات	76,891,679	35,387,087	36,515,551	15,516,278	12,088,663	176,399,258
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	15,686,513	476,499	-	-	-	16,163,012
ودائع العملاء	99,011,998	24,710,220	1,549,802	6,086	-	125,278,106
سندات دين مصدرة	-	-	1,873,403	-	-	1,873,403
مطلوبات اخرى	577,483	-	-	-	4,271,810	4,849,293
حقوق المساهمين	-	-	-	-	28,235,444	28,235,444
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	115,275,994	25,186,719	3,423,205	6,086	32,507,254	176,399,258

الأصول الموجودة لمقابلة المطلوبات والتزامات القروض القائمة تتكون من النقدية، والأرصدة مع مؤسسة النقد السعودي، والبنود تحت التحصيل، والقروض والسلف المستحقة للبنوك، والقروض والسلف المستحقة للعملاء. وقد تم بيان إجمالي الاستحقاقات المتراكمة للارتباطات والتعهدات في الإيضاح رقم (18، ج-أ) في القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

31 – القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يستخدم البنك الهيكل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية

المستوى الأول: أسعار مصدرها أسواق التداول النشطة لنفس الأدوات المالية (بدون تعديلات أو إعادة تكوين).

المستوى الثاني: أسعار مصدرها أسواق التداول النشطة لأصول والتزامات مشابهة أو طرق تقييم أخرى والتي تعتمد مدخلاتها الرئيسية على معلومات وبيانات مشاهدة بالأسواق.

المستوى الثالث: طرق تقييم أخرى والتي لا تعتمد مدخلاتها الرئيسية على معلومات وبيانات يمكن مشاهدتها بالأسواق.

هيكل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

2010				
بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	2,674,320	-	2,674,320
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	11,022,232	2,786,567	479,620	14,288,419
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	683,185	-	683,185

2009				
بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	1,817,240	-	1,817,240
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	8,866,208	3,820,248	332,230	13,018,686
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	270,762	-	270,762

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

يوضح الجدول التالي مطابقة حركة المستوى الثالث:

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
الرصيد الإفتتاحي	332,230	257,878
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
– مثبتة في قائمة الدخل	(891)	382
– مثبتة في قائمة الدخل الشامل	16,512	34,130
مشتريات	131,769	39,840
الرصيد الختامي	479,620	332,230

ويتبع البنك طريقة صافي الأصول كأسلوب تقييم للقيم العادلة لتلك الاستثمارات استناداً إلى تحليل أحدث بيانات قوائم المركز المالي المتاحة والمدققة. وفي حالة عدم توفر بيانات مالية، يمكن استخدام طرق قياس أخرى. ولذلك قد يكون هناك أثر غير قابل للقياس نتيجة اتباع الاختيارات المختلفة والافتراضات البديلة لأساليب التقييم.

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية التزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل العادل الأخرى. القيم العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، باستثناء الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية. كما لا تختلف القيم العادلة للقروض والسلف، وودائع العملاء المرتبطة بعمولة، والأرصدة لدى البنوك وأرصدة للبنوك وسندات الدين المصدرة المقتناة بالتكلفة المطفأة جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية، حيث أن أسعار العمولات الحالية السائدة في السوق للأدوات المالية المماثلة لا تختلف جوهرياً عن الأسعار التعاقدية. كما أن الأرصدة لدى ومن البنوك هي ذات فترات تعاقدية قصيرة الأجل.

تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها أو أنظمة التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة على التوالي. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الإيضاح (6). وتحدد القيم العادلة للمشتقات المالية على أساس الأسعار المتداولة في السوق عند توفرها، أو بواسطة استخدام أنظمة التسعير الفنية المناسبة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

32 – المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كانت الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات في 31 ديسمبر كالآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
أ) أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:		
قروض وسلف	4,036,428	5,192,993
ودائع العملاء	24,082,591	24,273,121
المشتقات (بالقيمة العادلة)	974,856	670,570
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	1,826,001	2,440,179
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	26,576	25,112

أعضاء الإدارة الرئيسيين هم الأشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة البنك سواء مباشرة أو غير مباشرة. يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من رأس المال المصدر للبنك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

34 – المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

ب) صناديق البنك الاستثمارية:

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
ودائع العملاء	2,360,469	3,837,139

ج) فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية:

بآلاف الريالات السعودية	2010	2009
دخل عمولات خاصة	101,379	199,797
مصاريف عمولات خاصة	366,310	716,140
أتعاب خدمات بنكية، صافي	157,894	135,313
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه	4,425	4,543
رواتب ومكافآت المدراء التنفيذين	21,426	23,656
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذين	2,273	1,397
مصروفات أخرى	5,198	5,198

33 – كفاية رأس المال

تهدف المجموعة في إدارتها لرأس مالها حماية قدرة البنك للاستمرار في تمويل أعماله والحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية. ويتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي له يوميا بواسطة إدارة المجموعة. وتتطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك المحافظة على نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة لمخاطر أعلى من النسبة الدنيا (8 %) المتفق عليها كما حددتها لجنة بازل.

وتحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية يتم إدارتها بفعالية لتغطية المخاطر الكامنة في أنشطة الأعمال. وتقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأسمالها باستخدام، وضمن قياسات أخرى، القواعد والنسب التي أسستها لجنة بازل للإشراف المصرفي والتي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي عند إشرافها على البنوك في المملكة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

وقد تم تطبيق بازل-2 للركيزة الثالثة وفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي إعتباراً من 1 يناير 2008م، ونورد فيما يلي الإفصاحات عن كفاية رأس المال:

نسبة كفاية رأس المال	2010		2009	
بالآف الريالات السعودية	رأس المال	النسبة %	رأس المال	النسبة %
نسبة كفاية رأس المال				
الشريحة الأولى	26,248,816	%16.0	25,111,069	%15.7
الشريحة الأولى + الشريحة الثانية	29,986,016	%18.3	29,120,011	%18.2

الموجودات المرجحة المخاطر	2010	2009
بالآف الريالات السعودية		
الموجودات المرجحة للمخاطر		
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	152,213,239	149,227,902
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	10,212,100	9,640,338
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	1,360,097	939,074
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	163,785,436	159,807,314

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و2009 (تتمة)

34 – البرامج التحفيزية:

يقوم البنك بتقديم برنامج الادخار الاستثماري للموظفين. بموجب شروط هذا البرنامج يمكن للموظف المشارك في هذا البرنامج دفع الاشتراك الشهري عن طريق قيام البنك باستقطاع نسب محددة، بحد أقصى 15% من راتبه الأساسي. ويقوم البنك بالمساهمة شهرياً بنسب مئوية محددة سلفاً حسب سنوات خدمة الموظف وقد تصل إلى 6% من الراتب الأساسي بحد أقصى. ويتم استثمار تلك المبالغ المحصلة لصالح الموظف في صناديق البنك الاستثمارية.
يتم قيد تكاليف هذا البرنامج على قائمة الدخل الموحدة خلال فترة سريان البرنامج.

35- رواتب ومزايا الموظفين (غير مدققة)

فئات الموظفين	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة	تعويضات متغيرة	إجمالي التعويضات
		بآلاف الريالات السعودية		
المدراء التنفيذيين (المشترط عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي في تعيينهم)	18	21,451	7,244	28,695
موظفين مرتبطين بأدوار تحمل مخاطر	400	89,867	16,918	106,785
موظفين مرتبطين بأدوار رقابية	225	42,994	3,914	46,908
موظفين (عقود شركات خارجية)	178	12,855	-	12,855
موظفين آخرين	4681	569,937	67,807	637,744
الإجمالي	5502	737,104	95,883	832,987

تعتمد سياسة البنك فيما يتعلق بالتعويضات على المتطلبات الوظيفية، الممارسات في سوق العمل، وطبيعة مستوى درجة ارتباط الشخص المعني باتخاذ قرارات تنم عن مخاطر. وتشمل هذه السياسة كبار التنفيذيين وكافة الموظفين في البنك، وتهدف إلى ربط أداء الأفراد والجازات البنك ومركزه المالي .
وتشمل هذه التعويضات على جزء ثابت وآخر متغير. وترتبط مراجعة الرواتب، وحوافز الأداء والحوافز الأخرى بالاعتماد على عملية تقييم وقياس الأداء وكذلك على الأداء المالي للبنك ومدى تحقيق اهدافه الاستراتيجية.
ويحتفظ مجلس الإدارة بكامل المسئولية لاعتماد ومتابعة سياسة التعويضات والمزايا للبنك. وتم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة من خمسة أعضاء من المجلس (غير تنفيذيين).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2010 و 2009 (تتمة)

وتتولى اللجنة الإشراف على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه ومدى فاعليته نيابة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسة المكافآت ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجله، والتأكيد على تطبيقه من خلال إطار إدارة المخاطر للبنك.
وتشمل التعويضات الثابتة على الرواتب والأجور ومختلف المزايا والبدلات، أما الجزء المتغير فيشمل مكافآت المبيعات والمكافآت المتعلقة بالمنتجات والمكافآت والحوافز المرتبطة بتقييم الأداء.

36 - خدمات إدارة الاستثمار:

يقدم البنك خدمات استثمارية لعملائه من خلال شركته التابعة والتي تشمل إدارة بعض الصناديق الاستثمارية، ويبلغ إجمالي موجودات هذه الصناديق 21 ألف مليون ريال سعودي (2009م: 19.9 ألف مليون ريال سعودي). ويتضمن إجمالي الموجودات المدارة 5.9 ألف مليون ريال سعودي (2009م: 6.9 ألف مليون ريال سعودي)، يتم إدارتها طبقاً لمبدأ تجنب العمولات.

37 - معايير التقارير المالية الصادرة ولم يتم تطبيقها

اختار البنك عدم التطبيق المبكر للتعديلات والمعايير الصادرة مؤخراً كما يلي :

- تعديلات المعايير المحاسبة الدولية IAS-24 الأطراف ذات العلاقة وتحسينات معايير التقارير المالية 2010 والتعديلات المنطبقة على المعايير والتفسيرات ذات العلاقة. والمطبق بأثر رجعي للسنوات المالية ابتداء من أو بعد 1 يناير 2013 م. مع إتاحة التطبيق المبكر.
- معايير التقارير المالية IFRS-9 الأدوات المالية والتي تم إصدار جزء منها والالتزام بتطبيقها إجباريا اعتباراً من 1 يناير 2013م. ويقوم البنك حالياً بدراسة وتقييم أثر تطبيق هذه المعايير على المجموعة ووقت التطبيق.

38 – أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة كي تتماشى مع تصنيفات السنة الحالية.

39 – موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20 صفر 1432هـ الموافق (24 يناير 2011م).

40 – إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل - 2

تتطلب الركيزة الثالثة لبازل - 2 بعض الإفصاحات الكمية والنوعية والتي ستكون متاحة على موقع البنك الإلكتروني www.riyadbank.com إضافة إلى التقرير السنوي، وذلك حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. ولم تخضع هذه البيانات للمراجعة من قبل مراجعي البنك القانونيين.

الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل-2

الإفصاح عن الركيزة الثالثة (بازل-2):

تتفق إفصاحات البنك عن المخاطر ورأس المال مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ومتطلبات بازل-2 لكفاية رأس المال المعروفة بمتطلبات الركيزة الثالثة للإفصاح. ويتضمن موقع البنك على الإنترنت " www.riyadbank.com " الإفصاحات التفصيلية، ونورد فيما يلي موجزاً لهذه الإفصاحات والتي تنطبق على بنك الرياض وشركة الرياض المالية.

يزوّد بنك الرياض مؤسسة النقد العربي السعودي بتقارير ربع سنوية عن كفاية رأس المال، حيث توضح هذه التقارير الوضع الحالي لكفاية رأس المال في البنك، والخطة السنوية لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP). ويوفر البنك رأس مال (والمُمثل بإجمالي حقوق الملكية) كافياً لمواجهة المخاطر الجوهرية في البنك مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وذلك وفقا للركيزة الأولى من بازل -2 . كما يوفر البنك رأس مال إضافيا لمواجهة المخاطر الأخرى التي تصنّف تحت الركيزة الثانية من بازل 2 مثل مخاطر التسويات، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الإستراتيجية.

ويتكون الحد الأدنى لموقف رأس مال البنك من إجمالي المتطلبات الرأسمالية للركيزة الأولى والثانية بالإضافة لأي متطلبات إضافية لرأس المال تحددها الجهات النظامية.

وتساهم الأطر التنظيمية والسياسات والصلاحيات والإجراءات وأنشطة الرقابة الأخرى في تشكيل البيئة الرقابية وتحدد مستوى كفايتها وفاعليتها. وتتضمن لجان الإدارة العليا: لجنة الأصول والخصوم ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام، وتراقب هاتان اللجنتان مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر الالتزام.

وتقوم لجنة المراجعة، المنبثقة من مجلس الإدارة، بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالأنظمة الرقابية وأنظمة المخاطر على مستوى البنك.

ويتولى قطاع إدارة المخاطر في بنك الرياض المسؤولية الإشرافية عن إدارة المخاطر من ناحية التخطيط، وتصميم نماذج المخاطر، وتطوير منهجية وقياس المخاطر بالإضافة إلى تطبيق متطلبات كفاية رأس المال المطلوبة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وبازل-2 وفيما يلي نبذة عن المخاطر الرئيسة وكيف يقوم البنك بإدارتها:

1- المخاطر الائتمانية

المخاطر الائتمانية هي مخاطر الخسائر التي يتسبب بها فشل أو تعثر العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. ويفَصِل الهيكل التنظيمي لبنك الرياض وحدات الأعمال التي تقوم بتنفيذ الأعمال مع العملاء، عن وحدات المساندة المسئولة عن رقابة، وقياس، ومراقبة المخاطر الائتمانية والإبلاغ عنها بشكل مستقل.

واعتمد مجلس الإدارة في بنك الرياض إطار عمل لإدارة المخاطر الائتمانية،

حيث تم تصميم كل من إطار عمل إدارة المخاطر الائتمانية وهيكل حوكمة المخاطر الائتمانية لتحقيق رقابة متكاملة وتنظيم مستمر للمخاطر الائتمانية الملازمة لنشاطات أعمال البنك. ولمجلس الإدارة علاقة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة، واعتماد السياسة، وصلاحيات الموافقة على التسهيلات الكبيرة والمراجعة المستمرة للتعرضات الائتمانية الموجودة، ومراجعة حالة واتجاهات جودة المحفظة الائتمانية، والتركزات الائتمانية.
وعلى المستوى التنظيمي الإداري تقوم لجان الائتمان المختلفة من حيث تشكيلها وصلاحياتها بمراجعة واعتماد التعرضات الائتمانية للبنك ضمن حدود المخاطر والمعايير المطلوبة لتوثيق التسهيلات والإشراف والمتابعة عليها بما في ذلك لجنة الائتمان الرئيسة برئاسة الرئيس التنفيذي للبنك. ويقوم قطاع إدارة المخاطر، المستقل عن وحدات الأعمال، بإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.

كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة عن مراجعاتها الدورية المستمرة للمحفظة الائتمانية ويقوم المراجعون الخارجيون بالمراجعة ويقدمون تقريرهم للجنة المراجعة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية للبنك.

و تقوم لجنة الاستثمار، برئاسة رئيس مجلس الإدارة، بالإشراف على المحافظ الاستثمارية للبنك حسب سياسات توزيع الأصول والمعايير الاستثمارية التي أقرها مجلس الإدارة. كما تحدد لجنة الاستثمار إطار السياسة وطرق توزيع الأصول الاستثمارية. ويتم مراجعة أداء مدراء المحافظ الاستثمارية من قبل إدارة الاستثمار واستشاريين مستقلين.

ويمكن تصنيف التعرض الائتماني لبنك الرياض إلى فئتين رئيسيتين: مخاطر ائتمان أفراد، ومخاطر ائتمان غير الأفراد.
مخاطر الأفراد تتعلق بعدم سداد التسهيلات الائتمانية مثل التمويل الشخصي، والتمويل العقاري، وبطاقات الائتمان، والمنتجات الأخرى المقدمة للأفراد. ويعتمد قبول مخاطر مصرفية الأفراد على تطبيق معايير ثابتة باستخدام منهجيات قياس محددة منها نظام التقييم (scoring system). ويتم إعداد مخصصات المحفظة بناءً على سياسة المخصصات في البنك. وفي حال عدم السداد لمدة 180 يوماً من تاريخ الاستحقاق يتم شطب الدين.

ويتضمن إقراض غير الأفراد التسهيلات المقدمة للشركات، وللبنوك، والمؤسسات الحكومية، وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة، والتمويل الهيكلي وتمويل المشاريع، وعمليات التأجير، والقروض المشتركة، والضمانات وتسهيلات الجاري مدين.

كما يوجد ببنك الرياض وحدة مخصصة لإدارة مخاطر ائتمان المؤسسات المالية، وتتم مراقبة مخاطر الائتمان في إطار الحدود الائتمانية للدول المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

ويتم إدارة مخاطر ائتمان التسهيلات المقدمة للشركات بالتحقق من

تحديد هذه المخاطر في الوقت المناسب، وقياسها، ومعايرتها، ومراقبتها وبرفع التقارير عن حجم التعرضات بما يتفق ومعايير البنك للمخاطر الائتمانية وإستراتيجية البنك في إدارة القطاعات والمحافظ الائتمانية. كما يتبع البنك سياسة لإدارة التركزات الائتمانية وحدودها على المستوى الفردي لكل عميل وعلى مستوى قطاعات السوق وشرائح العملاء. ويتم تغطية الائتمان للأطراف ذوي العلاقة بالضمانات الكافية وفقا للمتطلبات النظامية، كما تتم مراقبة المخاطر على مستوى كل تسهيل ائتماني للعميل، و إجمالي التعرض للعميل، ومحفظة الإقراض ككل.

يطبق البنك نظاما متكاملا لتصنيف العميل، يستخدم فيه أسلوبي القياس الكمي والنوعي الداخلي والخارجي، فالخارجي (تصنيف المقترض) يقيّم بمعايير كمية ونوعية للتحليل المالي، والداخلي يعتمد على معايير محددة لكل درجة/فئة تصنيف، ويأخذ في الاعتبار طبيعة التسهيل المقدم ونوعية الضمانات، بالإضافة إلى عوامل أخرى. ويتم توثيق كلا التصنيفين وعرضهما على جهة الصلاحية المناسبة. علماً بأن أي تعديلات في درجة تصنيف العميل يتم اعتمادها من قبل لجنة التصنيف الائتماني ولجنة مراجعة التصنيف الائتماني، وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراقبة التصنيفات وتعديلاتها.
ويستخدم البنك تصنيف ستاندرد أند بورز، وفيتش، وموديز، وكابيتال إنتليجنس باعتبارها وكالات تقييم ائتمان خارجية، وذلك لقياس التعرضات السيادية، وتعرضات البنوك المركزية، والبنوك، وشركات الأوراق المالية، والشركات.

ولا تعتبر الضمانات أبداً بمثابة الأساس لقرار الإقراض لكنها تعد مصدراً بديلاً للسداد في حال عدم نجاح الأعمال وتخضع لسياسة البنك من ناحية القبول والتقييم والتسييل وتتم مراقبة مخاطر الضمانات بشكل دوري.

وتعتبر القروض التي مضى على استحقاقها أكثر من 90 يوماً قروضاً مستحقة متأخرة. ويتم احتساب المخصصات ذات العلاقة بعد أن تقوم وحدات الأعمال، وإدارة المخاطر، والإدارة التنفيذية، والمراجعة الداخلية، والمحاسبين القانونيين، ولجنة المراجعة بمراجعة هذه المخصصات بشكل ربع سنوي بما في ذلك تحديد المخصصات لكل قرض على حدة باستثناء القروض الخاصة بالأفراد التي تخضع لسياسة الشطب بعد 180 يوماً. ويتم احتساب مخصصات المحفظة (المخصص العام) لتغطية التعرضات العاملة للشركات، والأفراد، وبطاقات الائتمان، بتطبيق نظام لنسب المخصصات التي تعكس مستويات التعثر في كل فئة.

ويخطط البنك، طبقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، للالتزام بمتطلبات بازل-2 أسلوب التقييم الداخلي(Internal Rating Based) لكل من أنشطته الإقراضية للأفراد والشركات في شهر ديسمبر 2012م، ويقوم حاليا بمواءمة البنية التحتية لإدارة المخاطر، شاملة أسلوب تصنيف المخاطر الداخلي، مع الإرشادات النظامية.

2- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. ويقرر مجلس الإدارة مستويات لحدود أسعار الخدمة البنكية لفترات محددة، وتتم مراقبة مراكز البنك يوميا ويستخدم البنك استراتيجيات التحوط للتأكد من الحفاظ على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة. ويقوم البنك بإدارة التعرض لتأثيرات التذبذب في أسعار صرف العملة الأجنبية السائدة على مركزه المالي والتدفقات النقدية بما في ذلك قيام مجلس الإدارة بوضع حدود على مستوى التعرض بالعملة. وللحد من مخاطر السيولة يقوم البنك بتنويع مصادر التمويل والاحتفاظ بمستوى نقدي أو أوراق مالية شبه نقدية و أوراق مالية قابلة للتسييل.

3- المخاطر التشغيلية

تركز إستراتيجية البنك للمخاطر التشغيلية على التأكد من حماية البنك ضد المخاطر التشغيلية الرئيسية والتأكد من أن الخسائر المتكبدة نتيجة لهذه المخاطر في حدها الأدنى. وقد طور البنك أطرا وسياسات وإجراءات لتحديد هذه المخاطر على مستوى البنك والحد من تأثيراتها و أنشاء لإدارة هذه العمليات إدارة متخصصة تقوم بمراقبة تأثير هذه المخاطر ورفع التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام برئاسة الرئيس التنفيذي.

4- المخاطر الأخرى

يتبع البنك استراتيجيات متكاملة لإدارة ومتابعة ورقابة المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الإستراتيجية حيث تركز هذه الاستراتيجيات على الحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر ويقوم البنك بتوفير رأس المال الكافي لمقابلة هذه المخاطر.

الإدارة التنفيذية

الرياض
Riyad
قطاعات العملاء

الإدارة التنفيذية

طلال إبراهيم القضيبي
الرئيس التنفيذي

سليمان عبد الرحمن القويز
الرئيس التنفيذي المساعد

عبد العزيز صالح الفريح
نائب الرئيس التنفيذي الأول

ثالب علي الشمراني
نائب الرئيس التنفيذي
الرئيس الأول لإدارة المخاطر

عبد المجيد عبدالله المبارك
نائب الرئيس التنفيذي
مصرفية الشركات

عبد العزيز صالح المالكي
نائب الرئيس التنفيذي
الخزانة والاستثمار

عبد الكريم حسين الفرج
نائب الرئيس التنفيذي
تقنية المعلومات

سعيد سعدي الصعيري
نائب الرئيس التنفيذي
العمليات

عادل أحمد بن الشيخ
نائب الرئيس التنفيذي
الفروع

الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية

الإدارة العامة

طريق الملك عبدالعزيز، صندوق بريد 22622، الرياض 11416، المملكة العربية السعودية
هاتف: 401-3030 (01)، فاكس: 404-2707 (01)، تلكس: 407490
موقعنا على الإنترنت: www.riyadbank.com

الإدارات الإقليمية

المنطقة الوسطى
شارع الملك فيصل
ص.ب 229 – الرياض 11411
هاتف: 01 4113333
فاكس: 01 4112962

المنطقة الشرقية
شارع الملك سعود
ص.ب 274 – الدمام 31411
هاتف: 833-5733 (03)
فاكس: 833-6253 (03)

المنطقة الغربية
شارع الستين
ص.ب 9324 – جدة 21413
هاتف: 651-3333 (02)
فاكس: 651-2866 (02)

الفروع الدولية

لندن
بنك الرياض فرع لندن
دار بنك الرياض
B17 شارع كورزون
لندن W1J 5HX
هاتف: 783-09000 (20)
فاكس: 749-31668 (20)
Swift: RIBLGB2L

هيوستن
بنك الرياض / وكالة هيوستن
440 شارع لويزيانا سويت 1050
هيوستن تكساس U.S.A 77002
هاتف: 331-2001 (713)
فاكس إدارة العمليات:
331-2043 (713)
فاكس الإئتمان/التسويق:
331-2045 (713)

سنغافورة
بنك الرياض
المكتب التمثيلي
3 شارع فيليب
رقم 03-12 النقطة التجارية
سنغافوره 048693
هاتف: 653-64492 (65)
فاكس: 653-64493 (65)

المدراء الإقليميون

عدنان صالح الجويان
المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى

أسامة عبدالباقي عبدالرزاق بخاري
المدير الإقليمي للمنطقة الشرقية

هاني عبدالله أبو النجا
المدير الإقليمي للمنطقة الغربية

riyadbank.com

بنك الرياض
riyad bank

riyadbank.com